



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم

التجارية

تخصص: دراسات كمية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تحت إشراف:

أ.د. بن زيدان حاج

مساعد المشرف:

أ.د. عريس مختار

إعداد الطالب:

قبورة عدة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
عشوي نصرالدين	أستاذ	جامعة مستغانم	رئيسا
حاج بن زيدان	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
عريس مختار	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا مساعدا
بروبة أمحمد الحاج	أستاذ	جامعة مستغانم	مناقشا
الشارف بن عطية سفيان	أستاذ محاضراً	جامعة غليزان	مناقشا
مجاهد سيد احمد	أستاذ	جامعة أدرار	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الإهداء

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
إلى من قال الله عز وجل فيهم " وبالوالدين احسانا" ابي وامي
رحمها الله واسكنها فسيح جنانه
الى من جمعني بهم القدر تحت سقف واحد اخوتي واخواتي،
زوجتي وبناتي، كما اطلب من المولى عز وجل ان يوفقهم
ويسدد خطاهم وينير دربهم.
الى جميع الاهل والاقارب، وكل من جمعني بهم رابطة
الصداقة.
الى كل من تعلمت على يده حرف او كلمة وكل من جمعني
بهم مقاعد الدراسة، والاحياء الجامعية.
الى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي هذا.

الشكر:

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف المرسلين سيدنا

محمد خاتم الأنبياء والمرسلين اما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحني العزيمة وروح

العمل في السعي وراء طلب العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل

البروفسور بن زيدان حاج، على نصائحه وتوجيهاته القيمة

وقبوله الاشراف على هذا العمل.

كما لا يسعني أيضا بالتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة

المناقشة، وكل من قام بمساعدتي سواء من قريب او من

بعيد في انجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
		الإهداء والشكر
VI-I		قائمة المحتويات
VII		قائمة الجداول
VIII		قائمة الأشكال
IX		قائمة الملاحق
07-01		مقدمة عامة
54-08	الفصل الأول: قراءة في أدبيات السياسة النقدية	
08		تمهيد
09	عموميات حول السياسة النقدية	المبحث الاول
09	تعريف السياسة النقدية	المطلب الاول
12	إدارة واتجاهات السياسة النقدية	المطلب الثاني
12	اتجاهات السياسة النقدية	الفرع الاول
13	إدارة السياسة النقدية	الفرع الثاني
17	مكونات الكتلة النقدية	المطلب الثالث
17	القاعدة النقدية (M_0)	الفرع الاول
18	الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1)	الفرع الثاني
19	المجمّع النقدي (M_2) (المفهوم الواسع)	الفرع الثالث
19	عرض النقد بالمعنى الأوسع (M_3)	الفرع الرابع
19	استراتيجيات وأهداف السياسة النقدية	المبحث الثاني
19	استراتيجيات السياسة النقدية	المطلب الأول
20	الاتجاه الانكماشى	الفرع الاول
20	الاتجاه التوسعي	الفرع الثاني
20	الاتجاه المختلط	الفرع الثالث
20	الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية	المطلب الثاني
22	اهداف السياسة النقدية	المطلب الثالث
23	الأهداف الأولية للسياسة النقدية	الفرع الاول

23	الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية	الفرع الثاني
24	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	الفرع الثالث
28	أدوات وأليات استخدام السياسة النقدية	المبحث الثالث
28	أدوات السياسة النقدية	المطلب الأول
28	الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية	الفرع الاول
30	الأدوات المباشرة للسياسة النقدية	الفرع الثاني
31	الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة	الفرع الثالث
32	آليات السياسة النقدية	المطلب الثاني
33	ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية	المطلب الثالث
34	مفهوم آلية إنتقال الأثر النقدي	الفرع الاول
34	قنوات انتقال السياسة النقدية	الفرع الثاني
42	تحليل النظريات الاقتصادية للسياسة النقدية	المبحث الرابع
42	النظرية النقدية الكلاسيكية	المطلب الأول
42	نظرية كمية النقود	الفرع الأول
46	الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبريج	الفرع الثاني
47	السياسة النقدية في الفكر الكينزي	المطلب الثاني
50	السياسة النقدية عند النقديين (مدرسة شيكاغو)	المطلب الثالث
50	فرضيات النظرية النقدية المعاصرة	الفرع الاول
51	الطلب على النقود عند "فريدمان"	الفرع الثاني
52	السياسة النقدية عند الكلاسيكيين الجدد	المطلب الرابع
54		خلاصة الفصل
121-55	الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي	
55		تمهيد
56	مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	المبحث الأول
56	ماهية النمو الاقتصادي	المطلب الأول
56	مفهوم النمو الاقتصادي	الفرع الأول
60	العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	الفرع الثاني
63	خصائص النمو الاقتصادي	الفرع الثالث
64	مقاييس النمو الاقتصادي	الفرع الرابع

65	أنواع النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه	المطلب الثاني
65	أنواع النمو الاقتصادي	الفرع الأول
66	قياس النمو الاقتصادي	الفرع الثاني
68	محددات النمو الاقتصادي	الفرع الثالث
72	التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	المطلب الثالث
72	ماهية التنمية الاقتصادية	الفرع الأول
76	نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية	الفرع الثاني
78	قياس التنمية الاقتصادية	الفرع الثالث
80	عوائق التنمية والنمو الاقتصادي	الفرع الرابع
81	نظريات النمو الاقتصادي	المبحث الثاني
81	التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	المطلب الأول
81	تحليل آدم سميث (1790-1723) AdamSmith	الفرع الأول
86	تحليل دافيد ريكاردو (1823-1772)	الفرع الثاني
88	تحليل توماس مالتوس (1834-1766)	الفرع الثالث
90	تحليل كارل ماكس (1883-1818)	الفرع الرابع
92	تقييم التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	الفرع الخامس
93	نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الحديثة	المطلب الثاني
93	نظرية شومبيتر 1950-1883	الفرع الأول
95	النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي (1946-1939)	الفرع الثاني
96	نموذج روي هارود (Roy Harrod) سنة 1939	الفرع الثالث
98	نموذج ايڤسي دومار Evsey Dmar	الفرع الرابع
99	نموذج هارود - دومار المشترك	الفرع الخامس
100	الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار	الفرع السادس
101	نموذج سولو - سوان (1956)	الفرع السابع
108	نماذج النمو المعاصرة (النمو الداخلي: 1991-1986)	المبحث الثالث
108	نموذج AK لروبلو وقروسمان 1991	المطلب الأول
110	نموذج روبرت لوكاس 1988 تراكم رأس المال البشري	المطلب الثاني
110	فرضيات النموذج	الفرع الأول
111	عرض نموذج لوكاس	الفرع الثاني

113	نموذج رومر وبارو	المطلب الثالث
113	نموذج "رومر" ورأس المال المادّي (1990-1986)	الفرع الاول
116	نموذج "جروسمان- هيلبمان" (1991)	الفرع الثاني
117	نموذج " روبرت جوزيف بارو" (Barro1992) تراكم رأس المال العام	الفرع الثالث
119	نموذج "أجيون" و"هويت" (Aghion-Howitt) 1992	الفرع الرابع
121		خلاصة الفصل
189-122	الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2022	
123	تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر	المبحث الأول
123	معاينة تحليلية للسياسة النقدية الجزائرية 1962 الى 1990	المطلب الأول
123	مرحلة الانتظار 1962-1967	الفرع الأول
124	المرحلة من 1980-1989	الفرع الثاني
124	السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض	المطلب الثاني
125	اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993	الفرع الاول
126	اتجاه وأداء السياسة النقدية من سنة 1994-2000	الفرع الثاني
127	أداء السياسة النقدية للفترة 2001-2014	الفرع الثالث
128	أداء السياسة النقدية للفترة 2014-2018	الفرع الرابع
129	أداء السياسة النقدية للفترة 2018-2022	الفرع الخامس
131	تحليل أدوات ووسائل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	المطلب الثالث
131	الاحتياطي الاجباري	الفرع الاول
132	استرجاع السيولة	الفرع الثاني
132	التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة	الفرع الثالث
133	معدل إعادة الخصم	الفرع الرابع
134	تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر	المبحث الثاني
135	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الأول
135	برامج الانفاق العام (2001-2004)	الفرع الاول
140	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	الفرع الثاني

143	البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	الفرع الثالث
147	البرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)	الفرع الرابع
150	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	الفرع الخامس
159	المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري (2019)	المطلب الثاني
160	الإنتاج الفلاحي	الفرع الأول
161	البناء والأشغال العمومية والري	الفرع الثاني
162	المحروقات	الفرع الثالث
162	الصناعة	الفرع الرابع
163	المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري (2020)	المطلب الثالث
163	الإنتاج الفلاحي	الفرع الأول
164	البناء، الأشغال العمومية والري	الفرع الثاني
165	المحروقات	الفرع الثالث
166	الصناعة	الفرع الرابع
167	المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري (2021)	المطلب الرابع
167	الإنتاج الفلاحي	الفرع الأول
167	البناء، الأشغال العمومية والري	الفرع الثاني
168	المحروقات	الفرع الثالث
168	الصناعة	الفرع الرابع
169	دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	المبحث الثالث
169	أساسيات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	المطلب الأول
169	دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية	الفرع الأول
170	اختبارات الجذر الوحدوي	الفرع الثاني
171	اختبار ديكي - فولر المطور	الفرع الثالث
171	اختبار فيليب بيرون	الفرع الرابع
172	عموميات حول اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	المطلب الثاني
172	مفهوم التكامل المشترك	الفرع الأول
174	طريقة المربعات الصغرى العادية	الفرع الثاني
175	عموميات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية	المطلب الثالث

	الموزعة ARDL	
177	الصيغة العامة لنموذج ARDL	الفرع الأول
178	اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)	الفرع الثاني
180	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	الفرع الثالث
189		خلاصة الفصل
197-190		خاتمة عامة
217-198		قائمة المراجع
		الملاحق
		الملخص

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	وظائف البنك المركزي	(01-1)
18	تصنيف القاعدة النقدية	(02-1)
22	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	(03-1)
27	الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المربع السحري لكالدور	(04-1)
34	آلية إنتقال الأثر النقدي	(05-1)
48	دور السياسة النقدية في ظلّ التحليل الكينزي	(06-1)
49	منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات كما يراه "بومول"	(07-1)
59	حالات النمو الاقتصادي	(08-2)
60	أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع	(09-2)
63	العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي	(10-2)
85	توضيحات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	(11-2)
90	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	(12-2)
106	صدمة الاستثمار على كلّ من k و y	(13-2)
106	صدمة النمو السكاني على كلّ من k و y	(14-2)
110	منحنى نموذج AK	(15-2)
139	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004	(16-3)
141	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	(17-3)
142	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	(18-3)
144	مضمون برنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014	(19-3)
146	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014	(20-3)
149	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2019	(21-3)
160	مساهمة الإنتاج الفلاحي في النمو الحقيقي للفترة (2005-2019)	(22-3)
161	مساهمة البناء والاشغال العمومية والري في النمو الحقيقي للفترة (2005-2019)	(23-3)
162	مساهمة -الصناعة في النمو الحقيقي للفترة (2005-2019)	(24-3)
164	مساهمة -الفلاحة في النمو الحقيقي للفترة (2010-2020)	(25-3)
165	القيمة المضافة للقطاع للفترة (2010-2020)	(26-3)
166	مساهمة المحروقات في النمو الحقيقي للفترة (2010-2020)	(27-3)

182-181	المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج ARDL	(28-3)
183	فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL	(29-3)
184	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج	(30-3)
188	المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي	(31-3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
32-31	الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة	(01-1)
47-46	الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبريج	(02-1)
78-77	أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية	(03-2)
91	يوضح نظريات النمو الكلاسيكية	(04-2)
130	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022)	(05-3)
131	تطور معدل الاحتياطي الاجباري لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2022)	(06-3)
134	معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	(07-3)
136	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(08-3)
148	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)	(09-3)
182-181	نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي-فولر المطور ADF	(10-3)
182	نتائج اختبار منهج الحدود	(11-3)
184	نتائج الاختبارات التشخيصية الأخرى للنموذج	(12-3)
185	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	(13-3)
186	تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL	(14-3)
187	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	(15-3)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
طريقة OLS	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية
اختبار ADF	Test Dickey Fuller Augmenté
النموذج TS	Trend Stationnary
النموذج DS	Differency Stationnary
نموذج ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
نموذج ECM	نموذج متجه تصحيح الخطا

مقدمة عامة

تحتل السياسة النقدية درجة هامة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ امد بعيد، وهي عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي، ورغم ذلك قد طرا على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات من حيث الأهداف والوظائف تبعاً لتطور النظريات، إذ نجد أن موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية يرتبط بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ أن الكلاسيك ينظرون إلى النقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل، واسقطوا من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للدخار أو الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، لقد ظل الفكر الكلاسيكي مقبولاً حتى مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، فظهر حينها قصور في التحليل الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها من الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث، حتى ظهر "كينز" الذي اعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه لم ينكر الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في مساعدة تلك السياسة، حيث يؤكد على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية جاعلاً للنقود المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج. ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في الثلاثينات والأربعينات على التوالي وحتى مطلع الخمسينيات، حيث نجمت العديد من المشاكل جراء تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك إلى الدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي "ميلتون فريدمان"، حيث أخذت السياسة النقدية مكان الصدارة منذ منتصف السبعينات بين السياسات الاقتصادية الكلية، رغم ظهور وجهة نظر مطالبة بضرورة المزج بين السياسة النقدية والمالية بقيادة الاقتصادي "هيلر والتر" حيث ناشد بضرورة ادماج السياستين معاً ولكن بنسب معينة حتى يتم تحقيق فعالية أكثر، ولتأكيد أهمية السياسة النقدية نجد أن الصندوق والبنك الدوليين يعتمدون بالدرجة الأولى على السياسة النقدية عند تصميم برامج الإصلاح المالي والنقدي في معظم الدول النامية، الأمر الذي جعل منها محورياً للسياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي التضخم وعدم الاستقرار.

إن الدور المهم الذي تؤديه السياسة النقدية عن طريق صياغة وتنفيذ أدواتها بما يساهم في بلوغ أهدافها التي تسعى لها، والتي تنعكس في خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. وذلك لا السلطة النقدية تتحمل عبء كبير في ضمان نمو اقتصادي مستقر وغير تضخمي، لكونها تمثل الدرع الواقي في مواجهة الصدمات الخارجية في ظل الانفتاح المالي وتحرير التجارة العالمية. لذا تستعمل السياسة النقدية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي عن طريق تركيز أدواتها على الأهداف الأساسية ولاسيما تحقيق الاستقرار في الأسعار الذي يعد له الأولوية على سائر الأهداف الاقتصادية الأخرى إذ يرتبط بمدى حرية السلطة النقدية في اختيار مزيج من الأدوات

المناسبة دون تدخل الحكومة في إجراءاتها وهذا مما أدى الى ضرورة سن قوانين تدعم استقلالية البنك المركزي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

لقد قامت الجزائر بتطوير مختلف ادواتها سياستها النقدية للرفع من فعاليتها بغرض تحقيق أهدافها العامة، ولقد اختلفت السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة والمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري. ووفقا للازمة المراد علاجها، ولقد سعت هذه السياسات في مجملها الى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتضح لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما هو أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟

وبغية الامام ببحوثيات الموضوع، ومن خلال طرح التساؤل الرئيسي يمكن طرح تساؤلات فرعية لخدمة الموضوع الأساسي كالتالي:

- هل تساهم السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

- ما هو دور زيادة الكتلة النقدية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي؟

- كيف حققت السياسة النقدية لنتائج النمو في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للولصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- أدوات السياسة النقدية لها دور كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

2- زيادة حجم الكتلة النقدية يؤدي الى زيادة المشاريع الاستثمارية، والذي يؤدي بدوره الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي؛

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل والقصير في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة كونها تتطرق الى أحد المواضيع الاقتصادية طرحا على الساحة الاكاديمية والمتعلقة بالسياسة النقدية، والدور الذي يمكن ان تحدثه في التأثير على النمو الاقتصادي. إذا ما استخدمت أحسن استخدام فهي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى. لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها السياسة الاقتصادية.

- حداثة الموضوع وأهميته خاصّة وأنّ الجزائر لازالت في مرحلة الإصلاحات الهيكلية خاصّة على مستوى القطاع المصرفي.

- تنبع أهميّة البحث من التحدّيات التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن، والتي تفرض عليها، تصحيح سياساتها النقدية لمواكبة التطوّرات العالميّة.

- سعي الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بتسطير مجموعة من البرامج التنموية.

- تبني الدولة لسياسة تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ممّا يتطلّب تفعيل دور البنوك.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تم التركيز في هذه الأخيرة على مجموعة من الأهداف ندرجها فيما يلي:

- الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- التعرف على اهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛
- البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وبيان دور السلطات النقدية في ذلك.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار الفرضيات والاجابة على الأسئلة المطروحة، قد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال اتباع الأسلوب الوصفي لغرض تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طرق المرور بكافة الادبيات المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، و تم الاعتماد على أسلوب التحليل في الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات التي يمكن لها ان تقيس تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، اما الأسلوب الكمي تم الاعتماد عليه لبناء نموذج قياسي لغرض اظهار تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي،

اما المعطيات الإحصائية فقد تم جمعها من عدة مصادر لغرض الوصول الى بيانات أكثر دقة، حيث اعتمدنا على تقارير بنك الجزائر والتقارير التي يصدرها صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات البنك الدولي وعلى الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة الى المواقع الرسمية على شبكة الانترنت. خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2022، في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مع الاستعانة على

برنامج Eviews 10.

ولإنجاز هذه الدراسة والوصول الى تحقيق أهدافها تم الاعتماد على العديد من المراجع والمصادر والدراسات المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية، وتتمثل خاصة في: الكتب والأبحاث والدراسات والمقالات والتقارير التي نشرت اما في المجلات المحلية او الدولية، او تلك التي نوقشت في المنتقيات والندوات.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة قشام إسماعيل وعباس خديجة (2021) بعنوان: "دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)", هدفت الى معرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، وللتأثير على حجم الكتلة النقدية بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي تستعمل أدوات غير مباشرة، لذا لا بد من تتبع مسار الكتلة النقدية ومقابلاتها وأدوات السياسة النقدية. وتوصلت الدراسة الى ان تطور المعروض النقدي يتأثر بالصدمات الخارجية وانخفاض أسعار النفط، وقد استخدمت السياسة النقدية معدل الاحتياط الاجباري وتراجع السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم واستحدثت أدوات غير مباشرة جديدة خلال الفترة لامتناس فائض السيولة والتوجه الى التمويل الغير تقليدي.¹
- دراسة عبد الحليم بن سعدة واخرون (2021) بعنوان: "دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي باعتماد -PANAL DATA ANALYSIS- في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط "MENA" خلال الفترة: 1980 – 2018"، هدفت الدراسة الى ان المعروض النقدي "M2" وراس المال البشري "LH" وراس المال المادي "LK" يؤثرون إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (PIB).²
- دراسة بوسيلة محمد نشيد (2020) بعنوان: "فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)", هدفت هذه الدراسة الى تبيان العلاقة التوازنية بين التضخم وأدوات السياسة النقدية في الجزائر في الاجل القصير والطويل، وقد تم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) باستخدام برمجية EViews 10 حيث خلصت النتائج الى ان هناك اثر طويل الاجل بين المتغيرات المستقلة والتضخم ووجود علاقة طردية

(¹) قشام إسماعيل وعباس خديجة. (2021). "دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)". مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 11. العدد 2. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/168907>. ص ص: 45-68.

(²) بن سعدة عبد الحليم واخرون. (2021). "دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي باعتماد -PANAL DATA ANALYSIS- في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط "MENA" خلال الفترة: 1980 – 2018". مجلة السياسات العالمية. المجلد 5. العدد 3. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/172082>: 208-223.

بين كل من معدل إعادة الخصم والنتائج الحقيقي والتضخم في المدى القصير والطويل بينما لا توجد علاقة بين التضخم وباقي المتغيرات.³

- دراسة رميسة كلاش وآخرون (2020) بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018"، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، وتم التوصل الى وجود علاقة طردية الأمد بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتضخم، اما معدل إعادة الخصم والعرض النقدي علاقتهم مع النمو الاقتصادي عكسية في المدى الطويل، اما علاقة التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص فهي عكسية وطردية بين النمو والمعرض النقدي ومعدل إعادة الخصم.⁴
- دراسة مكيد علي وملواح فضيلة (2020) بعنوان: "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، تم التوصل من خلال هذه الدراسة ان كل من الانفاق العام، راس المال البشري والمادي، المعرض النقدي والانفتاح التجاري، من اهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي.⁵
- دراسة حاج سليمان ربيعة ومناقر نورالدين (2020) بعنوان: "نمذجة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)"، تهدف الدراسة الى اختبار مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج باستعمال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ان هناك اثر معنوي احصائيا للسياسة النقدية والممثل بمعدلات نمو الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم على معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، اما في الاجل القصير فلقد كانت اكثر فعالية عند استخدامها لسياسة إعادة الخصم.⁶
- دراسة تيتوش سهيلة (2018) بعنوان: "مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)"، توصلت هذه الاخيرة الى ان السياسة النقدية في الجزائر تساهم بشكل ضئيل في زيادة النمو الاقتصادي لأنها لم تستطيع تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وهذا

(3) بوسيلة محمد نشيد. (2020). "فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)". مجلة دراسات وابحاث. المجلد 12. العدد 4. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/131745>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/22. ص: 166-180.

(4) رميسة كلاش وآخرون. (2020). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 11. العدد 1. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134885>. تاريخ الاطلاع: 2022/02/25. ص: 273-288.

(5) مكيد علي وملواح فضيلة. (2020). "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)". مجلة الاقتصاد والاحصاء المطبق. المجلد 17. العدد 2. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115423>. تاريخ الاطلاع: 2022/06/23. ص: 126-141.

(6) حاج سليمان ربيعة ومناقر نورالدين. (2020). "نمذجة قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)". Les cahiers du mecas. المجلد 16. العدد 2. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/137489>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/24. ص: 321-333.

راجع الى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى في تمويل المشاريع التنموية.⁷

تقسيمات الدراسة:

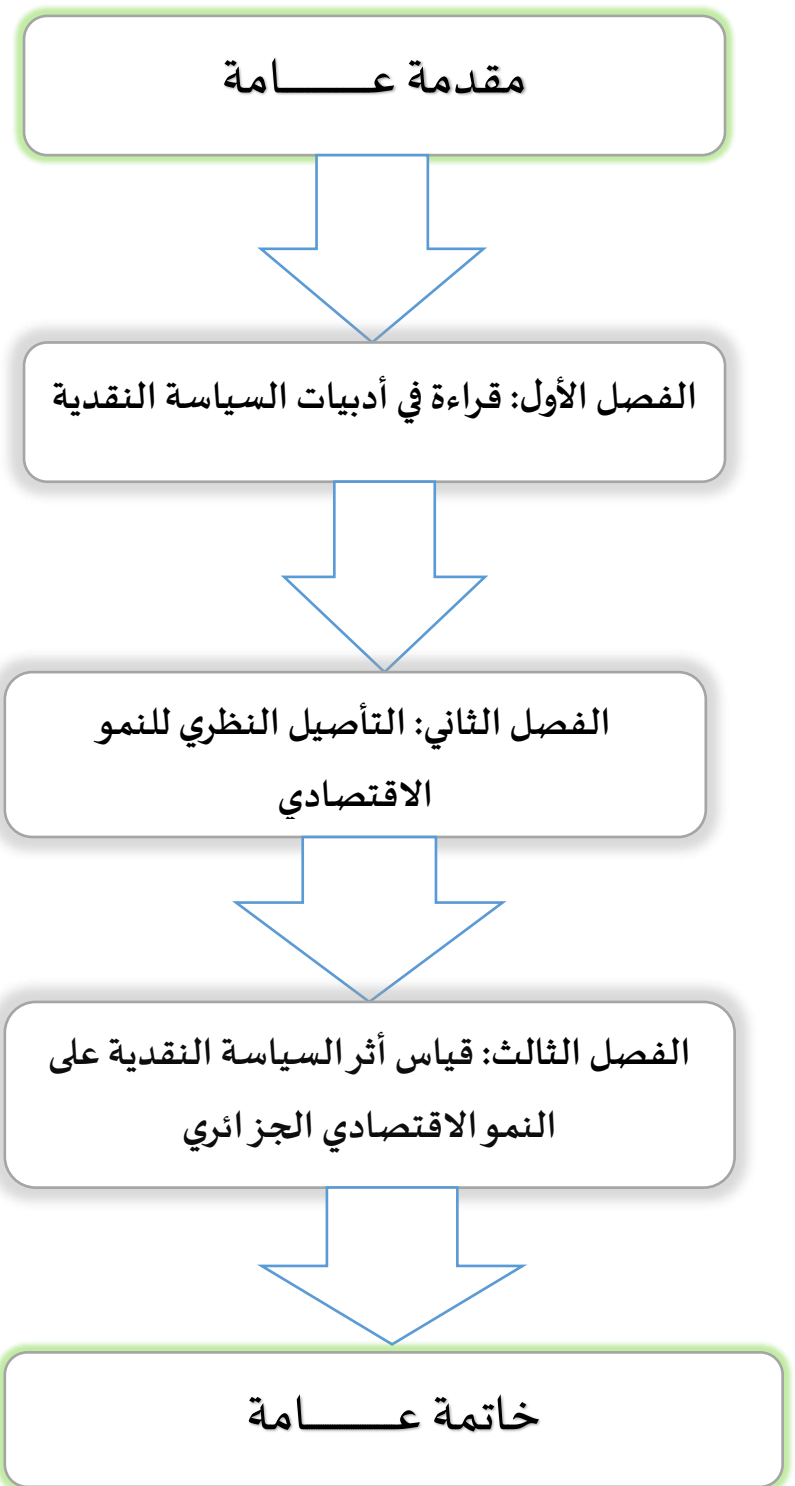
لقد قمنا بتقسيم الدراسة الى جزأين خصص اولها الى الجانب النظري، اما ثانيا الى الجانب التطبيقي، وقد احتوى الجزء النظري على فصلين اثنين اما الجزء التطبيقي فقد تضمن على جزء واحد، حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة في معالجة الموضوع.

الفصل الأول: تطرق الفصل الأول الى القراءة في ادبيات لسياسة النقدية، وذلك بتقسيمه الى أربعة مباحث واحتوى كل مبحث على ثلاث مطالب، حيث تم تناول في المبحث الأول عموميات حول السياسة النقدية، بينما تم التطرق في المبحث الثاني الى استراتيجيات واهداف السياسة النقدية، اما المبحث الثالث فقد تم التعرض الى أدوات واليات استخدام السياسة النقدية، وتم التعرض في المبحث الرابع الى تحليل النظريات الاقتصادية للسياسة النقدية.

الفصل الثاني: تم تناول في هذا الفصل التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، من خلال التطرق الى ثلاثة مباحث، من خلال التطرق الى ثلاثة مباحث حيث تم تقسيم كل مبحث الى ثلاثة مطالب، ليتم التعرض في المبحث الأول الى التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، بينما في المبحث الثاني تم التطرق الى نظريات النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث تم تناول نماذج النمو الداخلي خلال الفترة من 1991-1986.

الفصل الثالث: تم التطرق في هذا الأخير الى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلا التعرض الى ثلاث مباحث وفي كل مبحث ثلاث مطالب، وخصص المبحث الأول الى تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر، اما المبحث الثاني تم التعرض الى تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى نمذجة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر. ويمكن ايجاز كل ذلك في الشكل الموالي:

(7) تيتوش سهيلة. (2018). "مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)". مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 12. العدد 2. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145652>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/30. ص ص:



الفصل الأول:

قراءة في أدبيات السياسة

النقدية

الفصل الأول: قراءة في أدبيات السياسة النقدية

تمهيد:

للسياسة النقدية دور مهم في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية لأي بلد، فقد أعطاهما الاقتصاديون الكلاسيك مكانة هامة حيث اعتبروها المحور الرئيسي والأداة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك نجد أنها قد لعبت دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في الكثير من الدول المتقدمة، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية لعدة عقود حتى عند ظهور الفكر الكينزي عقد انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى. حيث في ذلك الحين أصبحت السياسة المالية تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد على السياسة النقدية. والتدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية تفاقمت العديد من المشاكل والصعوبات إلى أن ظهر الاقتصادي "ملتون فريدمان" بفكره المغاير، ومنذ ذلك الحين أصبح للسياسة النقدية دورا حاسما في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، مثل التحكم في السيولة النقدية والائتمان وتنظيم عرض النقود. ومع ذلك تستطيع السلطات النقدية أن تبلغ أهدافها الحيوية وفقا لأولويات المشكلة الاقتصادية. سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

المبحث الثاني: استراتيجيات وأهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أدوات وآليات استخدام السياسة النقدية

المبحث الرابع: تحليل النظريات الاقتصادية للسياسة النقدية

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

لقد ظهر مصطلح السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي مع بداية القرن التاسع عشر، ولقد تطور الاهتمام به مع تطور المراحل المختلفة للنظرية النقدية، فانتقل من المفهوم الحيادي، الى المفهوم غير الحيادي، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا التطور يجب تحديد المفهوم الصحيح لهذا المصطلح مع إبراز أهداف السياسة النقدية وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

أصبحت السياسة النقدية من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبسبب المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، ظهر مصطلح السياسة النقدية في القرن 19، فبدأت الدولة تستخدمها إلى جانب السياسات الأخرى. "كالسياسة المالية أو سياسة الأسعار والسياسة التجارية، أو سياسة الأجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار، الأسعار، الإنتاج، الدخل"¹. وعليه فقد تعددت التعاريف التي أعطاهها الاقتصاديون للسياسة النقدية واختلفت من باحث لآخر وبالتالي يمكن تمييز بعض التعاريف كما يلي:

- حيث عرفها (Einzig) بأنها: "تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذا جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي"².
- حسب الاقتصادي (Bash) فإن: السياسة النقدية هي كل «ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"³. أي أن السياسة النقدية هي: السياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للدولة للتحكم في المعروض النقدي الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي وتوظيف الاستراتيجيات مثل مراجعة أسعار الفائدة وتغيير متطلبات الاحتياطي المصرفي.
- عرفها (Kent) بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"⁴، ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة.

(¹) سعدي حديوش. (2020). "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه نقود ومالية. جامعة المسيلة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/23. ص: 44.

(²) زكريا الدوري. يسري السامرائي (2006). "البنوك المركزية والسياسات النقدية". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 185.

(³) بن قدير علي. يبرير محمد (2017). "السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي". دار الأيتام للنشر والتوزيع. عمان الأردن. ط 1. 2018. ص: 34-35.

(⁴) حدادي عبد اللطيف. (2017). "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سيدي بلعباس. الموقع الإلكتروني: <http://rdoc.univ.sba.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/05. ص: 27.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

- كما تعرف السياسة النقدية على انها: السياسة التي تعمل على الحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم، "والمقصود بالاقتصاد السليم بانه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه، واستقرار أسعار الصرف العملة الوطنية بالعملات الاجنبية"¹. كما تعتبر السياسة النقدية الأداة التي تعمل على التحكم في كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد.
- كما تعبر السياسة النقدية عن الكيفية التي تستخدم بها ضوابط النقد والائتمان للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، فهي تمثل "مجموعة التدابير التي تتخذها السلطات النقدية وتؤثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الكتلة النقدية والقرض ونوعيته وتكلفته وشروطه، وأهمية القرض في السياسة النقدية تفوق أهمية النقد على الرغم من أن النقد أساس القرض"².
- وتعتبر السياسة النقدية في أنها: السياسة النقدية هي سياسة التي وضعها البنك المركزي لغرض التحكم في الأوضاع الاقتصادية. حيث تعمل على إدارة عرض النقود وسعر الفائدة وهي السياسة الاقتصادية لجانب الطلب التي تستخدمها حكومة بلد ما لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل التضخم والاستهلاك والنمو والسيولة.
- "تشير السياسة النقدية إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل"³.
- وتعرف أيضا بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية للسيطرة على عرض النقود. من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية المرغوب فيها أو تسريب وامتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها. كما يمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الرقابة التي تفرضها الحكومة، البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في العرض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصاد.
- تعتبر السياسة النقدية "إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى"¹.

(¹) عمار بزعرور. (2015). "السياسات النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر". دار قرطبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الجزائر. ص:95.

(²) فتيحة مزارشي (2018). "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة-دراسة حالة الجزائر". أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف 1. الموقع الإلكتروني: <https://biblio--eco-univ--setif-dz.translate.google.com/>. تاريخ الاطلاع: 20/10/2022. ص:02

(³) هيل عجمي جميل الجنابي. رمزي يسين يسع أرسلان. (2009). "النقود والمصارف والنظرية النقدية". دار وائل للنشر. عمان. الأردن، ص:259.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

- السياسة النقدية هي: "الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة بالبنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول الى التوسع أو التقلص بقصد الوصول الى هدف من أهداف السياسة النقدية"².
 - يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"³.
 - ويعرفها الاقتصادي J.P. Patat على أن "السياسة النقدية عموماً ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة"⁴.
 - من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا جلياً أنّ السياسة النقدية هي مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها التحكم في كمية النقود وأسعار الفائدة في الاقتصاد لغرض التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.
 - نستطيع القول إن التعاريف السابقة الذكر تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية، فأما السياسة النقدية بمعناها الواسع، فتشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتوفر في النظام الاقتصادي.
 - كما يمكن تعريف السياسة النقدية بالمعنى الواسع، "وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان"⁵، وبذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان فضلاً عن الاقتراض
-
- (¹) بهاء الدين طويل. (2016). "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/bitstream/123456789/491/1/pdf>. تاريخ الاطلاع: 2022/06/25 ص:55.
- (²) قشام إسماعيل. عباس خديجة. (2021). "دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)". مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك). المجلد:11. العدد: 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/168907>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/03 ص:47.
- (³) ناصر بوجلال وبرحومة سارة. (2019). "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية". مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد:04. العدد:06. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95492>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/20 ص:176.
- (⁴) ابن عزة اكرام. (2019). "إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو". مجلة السياسة والاقتصاد. ملحق العدد الأول. إصدار خاص. الموقع الإلكتروني: <https://jocu.journals.ekb.eg/a>. تاريخ الاطلاع: 2022/09/30 ص:04.
- (⁵) سعيد سامي الحلاق. محمد محمودي العرجوني. (2010). "النقود والبنوك والمصارف المركزية". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان - الأردن. ص:236-237.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

الحكومي أي حجم تركيب الدين الحكومي. وتسعى السياسات النقدية بشكل عام الى حفظ الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل تفصيلي على النحو التالي:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغير في المستوى العام للأسعار.
- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والاجتماعية في البلدان النامية.
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: إدارة واتجاهات السياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية مع مرور الوقت وتغير المفاهيم والاستراتيجيات تحولا فيما تحققه باعتبار المنحى الذي تقتضيه المؤسسة الضامنة لها وهذا يلاحظ في جزئية اتجاهها.

الفرع الاول: اتجاهات السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور هام في الاقتصاد الوطني وذلك بانتقال أثرها الى النشاط الاقتصادي عن طريق الأساليب والأدوات المستخدمة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة يعمل البنك المركزي على تنفيذ سياسة نقدية معينة، وتعمل الدولة على وضع سياسة نقدية موازية، ويسعى البنك المركزي جاهدا لتحقيقها، وللسياسة النقدية ثلاث اتجاهات:

1-الاتجاه التوسعي: أي تسعى السلطة النقدية الى تطبيق سياسة نقدية توسعية، "هو أنّ حجم وسائل الدفع والتغيير في قيمة النقود يجب أن تتوجه نحو تحقيق الزيادة في النشاط الاقتصادي، حتى ولو نتج عنها معدل تضخمي مقبول"¹، حيث يعمل البنك المركزي على الزيادة في حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان والتخفيض من معدل أسعار الفائدة. لتحقيق الزيادة في القوة الشرائية من خلال ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات الاستثمار مع تحقيق التشغيل الكامل.

(¹)مصطفى رشيد شيحة. (1999). "النقود والمصارف والائتمان". الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية. مصر. ص:75.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

2-الاتجاه الانكماشى (التنفيدي): يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية الى علاج الحالة التضخمية، التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، والهدف من ذلك هو العمل على تخفيض حجم السيولة المتداولة من السوق، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية¹:
- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي؛
- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة؛
-رفع نسبة الاحتياطي الالزامي.

3-الاتجاه المرن(المختلط): "أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسميّة أو على تصدير الموادّ الأوليّة إلى الخارج"²، ولحصر آثار التّضخم يعمل البنك المركزي على اتباع سياسة مرنة، ففي مرحلة بدء الزراعة وتزليل المحصول يقوم بزيادة حجم وسائل الدفع، اما في مرحلة بيع المحصول يعمل على تقليل حجم وسائل الدفع.

الفرع الثاني: إدارة السياسة النقدية

لقد شهدت العلاقة بين الحكومات والبنوك المركزية عدة تطورات نظرا لتطور وظائف البنوك المركزية وتطور وتيرة النشاط الاقتصادي عامة، ويعتبر البنك المركزي المسؤول والمسير التي تعتمد عليه بالأساس السياسة النقدية، وذلك اعتمادا على مجموعة من الأدوات، كما أنه يؤثر في اتجاهها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لأنه المسؤول عن رقابة البنوك التجارية.

أولا: ماهية البنوك المركزية

رغم وجود البنوك المركزية قبل القرن العشرين إلا أن مفهومه لم يكن واضحا، والسبب في ذلك هو عدم تشكل ملامحها بشكل واضح وخاصة خصائصها ووظائفها.

عرفه "داي (A.DAY)" بأنه: "البنك الذي ينظم السياسة التّقدية ويعمل على استقرار النّظام المصرفي"³. وعرفه "فيراسميث" (Vera Smith) بأنه: " نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إمّا باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق التّقدية"⁴.

(1) مليكة نجاي. (2020). "تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط". أطروحة دكتوراه. في العلوم

التجارية. جامعة المسيلة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/11/25. ص ص: 17-18.

(2) نبي هاني حسين. (2003). "اقتصاديات التّقود والبنوك". دار الكندي للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. ص: 57.

(3) عبد الواحد الخزامي. (1987). "الصّيرفة المركزية". الطبعة الأولى. دار الطليعة. بيروت. لبنان. ص: 13.

(4) تاج الدين ابراهيم حامد. محمد عثمان احمد محمد خير. (2009). "البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان". منشورات بنك السودان. الموقع الإلكتروني: <https://cbos.dot.jo/en/content>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/02. ص: 11.

كما حددت الأستاذة "يورسلا هكس" أستاذة الاقتصاد بجامعة أكسفورد، مفهوم البنك المركزي "القادر" و"الفعال" بأنه ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة من الموظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العالية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي تنظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي تعارف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية¹.

أما سايرز (Sayers) فقد عرف البنك المركزي بأنه "جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة"²، في ظل سياسات التحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي تتبناها حالياً العديد من دول العالم المتقدم والنامي على السواء، يعتبر هذا التعريف مقبولاً لدى الكثير من الذين يهتمون بشؤون البنوك المركزية كعنصر أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود.

ثانياً: خصائص البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات الحكومية الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة حيث يستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أعماله وفقاً لأحكام القانون ويتولى العمليات النقدية التمويلية العامة من خلال إدارته لها ونظراً لهذه الأهمية التي يتمتع بها ارتأينا الوقوف على مختلف خصائصه وتمثل في:

1- "يقوم البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس أي إصدار ما يسمى بالنقود القانونية"³، حيث تنشأ هذه الأخيرة من البنك المركزي الذي فرضته الدولة لأداء هذه العملية، لأنه يمثل الملجأ الوحيد للإقراض لأنه يحتكر لهذا الامتياز، إذا لم تجد الحكومة أو البنوك السيولة تلجأ إلى البنك المركزي، حيث تدخل عملية إصدار النقود في إطار رؤيته الشاملة للوضع النقدي. والنقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف البنك المركزي قد تختلف عن النقود الأخرى، لأنها تتميز بخصائص معينة ومن بين الخصائص كونها لها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة.

2- هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيماً.

3- يملك البنك المركزي سلطة قانونية على إلزام البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية، وذلك باستخدام وسائل معينة.

(¹) محمد بن باحان. (2012). "الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة دراسة حالة بنك الجزائر". أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03. الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/10/26. ص: 17.

(²) فشار جميلة. (2016). "البنك المركزي". مجلة افاق للعلوم. جامعة الجلفة. الحجم 01. العدد 03. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12938>. تاريخ الاطلاع: 2023/02/22. ص: 306.

(³) مصطفى رشدي شيحة. (1985). "الاقتصاد النقدي والمصرفي" الدار الجامعية. القاهرة. مصر. ص: 178.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

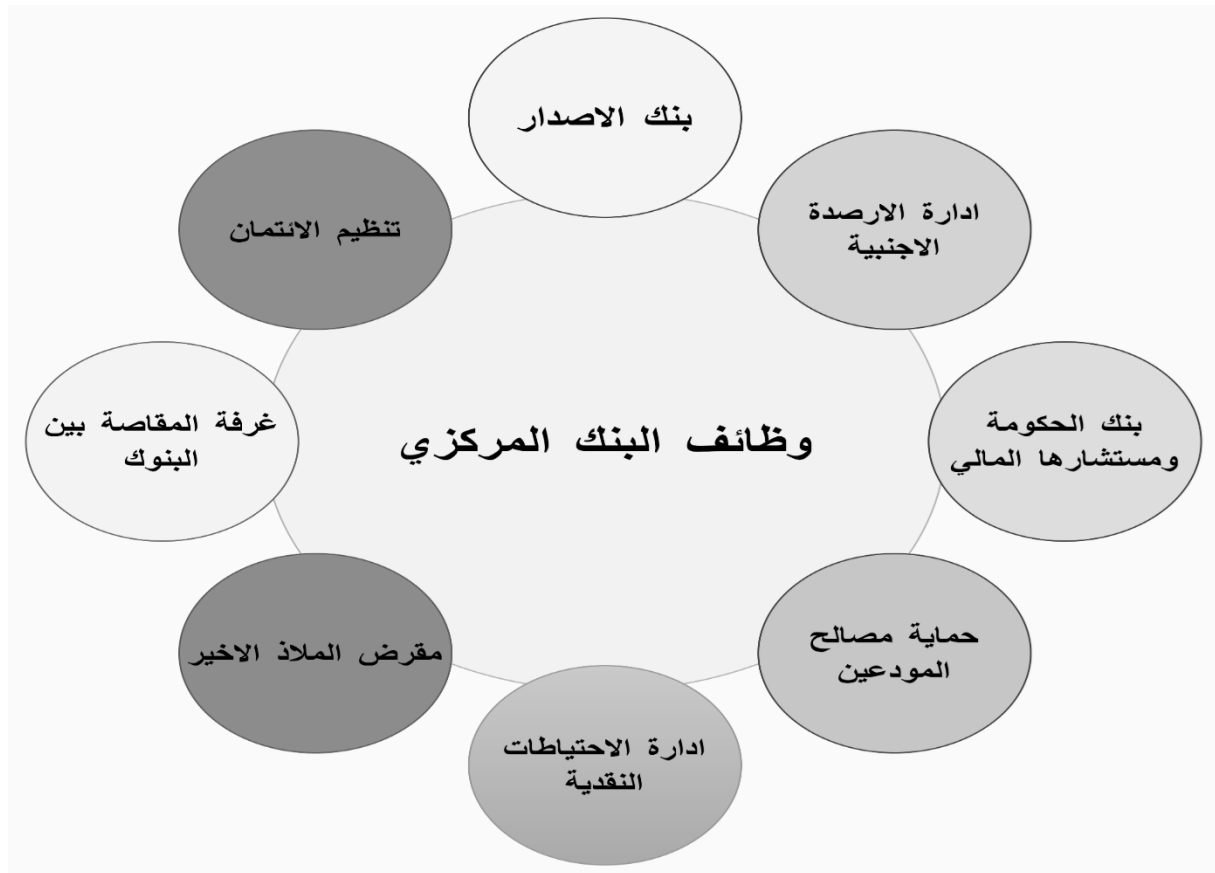
4- يحتل البنك المركزي الصدارة في الجهاز المصرفي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية، ويختلف هدف البنك المركزي عن أهداف البنوك التجارية من حيث تحقيق الربح. فالهدف الرئيس للبنك المركزي ليس تحقيق الأرباح وإنما خدمة السياسة الاقتصادية العامة.

ثالثاً: وظائف البنوك المركزية

تشمل الوظائف الرئيسية للبنوك المركزية تعزيز أهداف الاقتصاد الكلي مثل استقرار الأسعار، العمالة المرتفعة، النمو الاقتصادي المستدام من خلال أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة، متطلبات الاحتياطي، تعديلات أسعار الفائدة السياسية، والإقراض. وكذلك تنظيم الائتمان والرقابة على البنوك التجارية، وتمثل الرقابة من خلال العلاقة الوطيدة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، حيث يعتبر البنك المركزي بنك البنوك والملاذ الأخير، ومصدر الأوراق النقدية.

وفي معظم دول العالم يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية، ولكن الواقع العملي لنشاط هذه البنوك يوضّح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية لأخرى.

الشكل رقم (1-01): وظائف البنك المركزي



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على عدة مراجع.

من خلال الشكل أعلاه تتمثل وظائف البنك المركزي فيما يلي:

1- البنك المركزي هو بنك الإصدار: "ان أهمية وظيفة الإصدار، زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود حيث ان قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدها السائلة (حجم الودائع)"¹، حيث تعمل الدولة على منح سلطة محددة وليست مطلقة والمتمثلة بإصدار الأوراق النقدية، وحتى يتسنى للبنك المركزي إصدار عملة جديدة يتوجب على إدارة البنك الحصول على رصيد احتياطي للعملة، ان توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار، وبالتالي، فإن البنوك المركزية تنظم عملة البلد، وإجمالي المعروض النقدي في الاقتصاد. ويتعين على البنوك المركزية أيضاً الاحتفاظ بالذهب أو الفضة أو غيرها من الأوراق المالية غطاءً لهذه الأوراق النقدية الصادرة عنها.

ويمكن حصر دور الإصدار في البنك المركزي الى عدة عوامل نلخصها فيما يلي:²

- الرغبة في تحديد النقد المتداول ومنع تعدد العملات أي تعدد جهات الإصدار مما يؤدي الى فوضى في التعامل، وكذلك تعدد النقود المتداولة بمعدلات خصم مختلفة مقارنة بقيمتها الاسمية الذي يؤدي الى فوضى نقدية؛
- مع ازدياد حجم النقود التي تخلقها البنوك التجارية، أصبح من الضروري خلق نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي وهذا يمكن الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية؛
- البنك المركزي له سلطة إصدار النقود وهذا الإصدار يكون مقيدا اذ يجب توفر غطاء لازم، ويتمثل هذا الغطاء في الذهب والعملات الأجنبية التي تقدمها الحكومة او البنوك التجارية أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة، حيث "تعتبر عملية إصدار الأوراق النقدية عبارة عن تحويل الأصول الى وحدات نقدية"³.

2-البنك المركزي بنك البنوك:

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي، فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض فان لم تجد البنوك التجارية السيولة في مكان اخر ترجع الى البنك المركزي ولذلك يسمى ببنك البنوك. وتستعمل تلك النقود من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها، ولهذا الغرض ازدادت أهمية البنك المركزي، ويمكن حصر مهامه فيما يلي:⁴

/ الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للبنوك التجارية: "تحفظ البنوك التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية إجبارية، وأخرى اختيارية، والتأمين على الودائع لديها، وتحدّد

(1) زينب حسين عوض الله. (1994). "اقتصاديات النقود والمال". الدار الجامعية. بيروت. ص: 141.

(2) ضياء مجيد الموسوي. (2000). "الاقتصاد النقدي". مؤسسة شباب الجامعة. مصر. ص: 25.

(3) مصطفى رشدي شبيحة. (1985). مرجع سبق ذكره. ص: 178.

(4) محمود حسن صنوان. (2001). "اساسيات العمل المصرفي الإسلامي". دار وائل للنشر. ص: 85.

نسب هذه الإحتياطات بحكم القانون، ويفرض الإحتياطي القانوني على الودائع التي عند البنوك التجارية من أجل تنظيم عملية الائتمان، ولا يجوز لهذه البنوك التصرف فيها، كما أنّها لا تدرّ أي عوائد بالنسبة للبنوك التجارية، كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية بحسابات البنوك التجارية لصالح عملائها¹.

ب/ البنك المركزي مُقرض الملاذ الأخير: يرجع أصل مصطلح مقرض الملاذ الأخير أو الملاذ الأخير للإقراض الى "فرانسيس بارنك" FRANCIS Baring الاقتصادي الإنجليزي في كتابه عن تأسيس بنك بريطانيا الذي الفه عام 1797، حيث عرفه بأنه "يحتل الموقع الوحيد كمصدر نهائي للسيولة في النظام المالي وكذلك يؤشر ويحافظ على ويخلق الرصيد الاستراتيجي من النقود ذات القوة العالية"².

ج/ البنك المركزي هو غرفة للمقاصة: تتمّ عملية المقاصة التي يقوم المصرف المركزي للمصارف التجارية بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكلّ مصرف بالنسبة للمصرف الآخر، وفي حالة ظهور رصيد مدين على مصرف آخر يحرر المصرف المدين شيكا لأمر للمصرف الدائن بهذا المبلغ لدى المصرف المركزي، ثم تودع المصارف الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى المصرف المركزي، وتكون النتيجة أن حسابات المصارف الدائنة تزيد وحسابات المصارف المدينة تنقص، بينما يظل مجموع ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي على حاله³.

د/ تنظيم الائتمان وتوجيهه: تعد عملية تنظيم الائتمان من أهم وظائف البنك المركزي وأكثرها حساسية، إذ تخوله مهمة مراقبة أو تعديل ائتمانات البنوك التجارية، بحيث يُديرها بطريقة تضمن تجنب التضخم.

المطلب الثالث: مكونات الكتلة النقدية

في التحاليل الاقتصادية المنشورة من قبل السلطات النقدية، تتكون الكتلة النقدية من "مجموعة عناصر هي الأكثر استعمالاً ويطلق على هذه العناصر اسم المجموعات النقدية"⁴، أمّا فيما يخص مكونات الكتلة النقدية المنشورة من طرف البنوك المركزية فهي "المجموعات النقدية الرسمية، والمجموعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تعبر عن كمية النقود المتداولة"⁵.

الفرع الأول: القاعدة النقدية (M_0)

"القاعدة النقدية أو ما يسمى "النقد قوي الأثر" أو ببساطة النقد الاحتياطي RM، وتتألف القاعدة النقدية من التزامات معينة على السلطة النقدية (مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي والعملة في خزائن

(1) إسماعيل أحمد الشناوي. عبد النعيم مبارك. (2000). "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية". الدار الجامعية. الإسكندرية. ص: 347.

(2) عبد الحسين جليل الغالي. (2015). "السياسات النقدية في البنوك المركزية". الطبعة الأولى. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 86.

(3) منهل مطر ذيب شوشر. رضوان وليد العمار. (1995). "النقود والبنوك". مؤسسة آلاء للطباعة والنشر. عمان. الأردن. ص: 262.

(4) عبد القادر خليل. (2012). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية". الجزء الأول. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 104.

(5) عبد المجيد قدي. (2003). "مدخل الى النظرية الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 64.

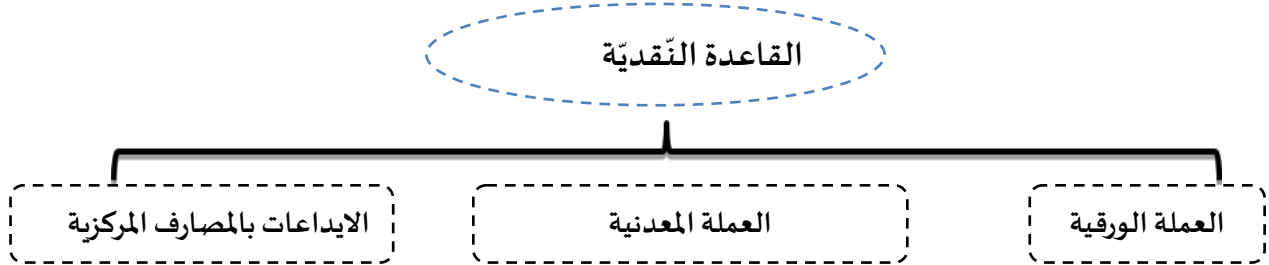
الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

البنوك التجارية، ودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية (، وتستعمل القاعدة النقدية في التنبؤ بالكتلة النقدية (المعروض النقدي)¹.
يعتبر هذا المجمع متغيراً خارجياً بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات، يتميز هذا المجمع كذلك بأنه لا دخل لتصرفات الوحدات الاقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بالرغم من أن توزيع هذه الكمية بين هذه الوحدات قد يتغير من لحظة إلى أخرى.

ويجب ان تتساوى القاعدة النقدية مع أصول البنك المركزي كالتالي:

القاعدة النقدية = صافي المستحقات المحلية على الحكومة + مستحقات على هيئات رسمية + صافي الأصول الخارجية (العملة الصعبة والذهب) + مستحقات على البنوك التجارية + صافي بنود أخرى.

الشكل رقم (1-02): تصنيف القاعدة النقدية



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع

الفرع الثاني: الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1)

يشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، "وقد شاع هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيد على وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل ويشمل M_1 الودائع الجارية التي يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور"².
وهو المفهوم الضيق لعرض النقود والمعتمد في أكثر دول العالم وطبقاً لهذا المفهوم فإن مكونات M_1 تتكون من³:
 $M_1 =$ النقد المتداول لدى الجمهور + الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص + الودائع تحت الطلب للمؤسسات العامة لدى الجهاز المصرفي.

تشمل الأموال في هذه الفئة العملات الورقية والعملات المعدنية والودائع تحت الطلب والودائع الأخرى القابلة للفحص. ويعتبر كمؤشر على المعروض النقدي في الاقتصاد، فإنه يمكن من تحديد الأداء الاقتصادي للبلد

(1) غريبي احمد. بوشريط اسامة. (2016). "تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية. العدد 05.

الموقع الإلكتروني: file:///C:/Users/pc/Downloads: تاريخ الاطلاع: 2023/01/05. ص 189.

(2) أكرم حداد. مشهور هذلول. (2008). "النقود والمصارف". دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن. ص: 89.

(3) عبد الحليم بن سعدة وآخرون. (2021). "دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا

والشرق الأوسط خلال الفترة 1980-2018". مجلة السياسة العالمية. المجلد 5. العدد 3. الموقع الإلكتروني:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/455/5/3/172082. تاريخ الاطلاع: 2022/10/30. ص: 212.

من الناحية النقدية، يمثل هذا المجمع الكتلة النقدية المتاحة أو توافر النقد، والذي يعتمد في المقام الأول على دور المال كوسيط في التبادلات والتقود المعدنية المتداولة والودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي. "والمقصود بالودائع تحت الطلب تلك الودائع التي تكون متاحة بمجرد الطلب من زبائن المصارف وتشمل ودائع الحسابات الجارية، والودائع ليوم واحد وبعض هذه الودائع تكون مدرة للفائدة"¹.

الفرع الثالث: المجمع النقدي (M_2) (المفهوم الواسع)

ويعرف بالسيولة المحلية الخاصة، "ويعد هذا التعريف أوسع وأشمل حيث يضم بالإضافة الى M_1 كل من الحسابات البنكية الادخارية والحسابات المربوطة لأجل، وهذه أصول مالية أقل سيولة من سابقتها"².
 $M_1 = M_2 + \text{الحسابات المصرفية الادخارية} + \text{الحسابات المصرفية المربوطة لأجل}$.

الفرع الرابع: عرض النقد بالمعنى الأوسع (M_3)

"شهدت بعض البلدان ظهور مؤسّسات ماليّة وسيطة ابتكرت مشتقات ماليّة (*Financial Derivatives*)، واعتبر ذلك تطوّرًا في المجال النقدي والمالي وتطوّرًا بأسواقها الماليّة، لذلك تمّ ضم ودائع هذه المشتقات ذات الأجل الطويل إلى مكوّنات عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3 ، وتكون هذه التقود مودعة لدى تلك المؤسّسات الماليّة الوسيطة.

$$M_3 = M_2 + DER$$

حيث أن: DER : منتجات المشتقات الماليّة.

إضافة إلى M_3 نجد أن هناك M_4 وهي عبارة عن M_3 مضافا إليها سندات الخزينة وصناديق المعاشات التقاعدية والحكومية، الأوراق التجاريّة والماليّة"³.
المبحث الثاني: استراتيجيات وأهداف السياسة النقديّة

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات للسيطرة على المعروض النقدي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي. حيث تبدأ استراتيجيات السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير على الأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطة لغرض الوصول الى الأهداف النهائية المرجوة.

المطلب الأول: استراتيجيات السياسة النقديّة

تعمل السلطات النقدية على تحديد الأدوات النقدية لغرض التأثير على الأهداف النهائية، ثم الأهداف الوسيطة لغرض الوصول الى الأهداف النهائية المحددة في إطار السياسة الاقتصادية العامة، وسنقوم بتفصيل ذلك من خلال ما يلي:

هناك ثلاث اتجاهات للسياسة النقدية حيث يطبق كل اتجاه حسب الحالة السائدة في الاقتصاد وتتمثل الاتجاهات فيما يلي:

(¹) عبد الرزاق حساني. (2002). "النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي - واقع السياسة النقدية وأفاقها في سوريا". أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد والتخطيط جامعة دمشق. سوريا. الموقع الإلكتروني: <https://search.mandumah.com/Record/576055>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/03. ص: 13.

(²) محمد سعيد السمهوري. (2012). "اقتصاديات النقود والبنوك". الإصدار الأول. دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن. ص: 49-50.

(³) عبد الرزاق حساني. (2002). مرجع سبق ذكره. ص: 13.

الفرع الاول: الاتجاه الانكماشى

يهدف أساسا هذا النوع من السياسات إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية¹:

-رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي؛

-دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوح؛

-رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

الفرع الثاني: الاتجاه التوسعي

يهدف أساسا ان هذا النوع من السياسات النقدية يهدف اساسا إلى علاج حالة الركود او الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، " إن التدفق الحقيقي يفوق التدفق النقدي، لذا تحاول السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي زيادة عرض النقود من أجل زيادة الطلب على السلع والخدمات. من خلال زيادة مقدار المال، يمكن للأفراد والمؤسسات كسب المزيد من المال، وتحفيز الطلب على المنتجات والخدمات"².

الفرع الثالث: الاتجاه المختلط

أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، كما اتفق علماء المالية، والتي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل) في محاولة منه لحصر التضخم.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

"هناك تغير جوهري في معدل نمو الدخل النقدي نتيجة للتغير الأساسي في معدل نمو عرض النقود، والفرق في معدل التغير في الأسعار هو نتيجة ذلك التغير في عرض النقود"³. وبالمثل، فإن التغير في معدل نمو المعروض النقدي في فترة قصيرة سيؤثر على كل من الأسعار والإنتاج.

"الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية بالانتقال من الإستراتيجيات التقليدية إلى الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، التي تعتمد على الاستخدام الأمثل للمجاميع الاحتياطية"⁴، بعد الفشل، حيث أعلن الإحتياطي الإتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979، نتيجة للفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، وتأكيدا أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على

(¹) مليكة نجاعي. (2020). مرجع سبق ذكره. ص: 17.

(²) وديع طوروس. (2011). "المدخل إلى الاقتصاد النقدي". المؤسسة الحديثة للكتاب. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان. ص: 197.

(³) مايكل ابدجمان.. ترجمت محمد إبراهيم منصور. (1999). "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة". دار المريخ. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص: 551.

(⁴) صالح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية". دار الفجر للنشر والتوزيع. مصر. ص 109.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

الأرصدة الاتحادية أنه سوف يعطي تأكيداً على استخدام مجاميع الإحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية في المستقبل .

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف نمو الكتلة النقدية خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الإحتياطيات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدّل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

حيث يقوم الاقتصاديون بتقدير نمو التقدّم المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدرّون سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسباً مع معدّل نمو عرض التقدّم الذي وضع كهدف وسيط؛ لأن انخفاض معدّل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة اقتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الاقتراضات، ولذلك فإن ضبط معدّل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط.

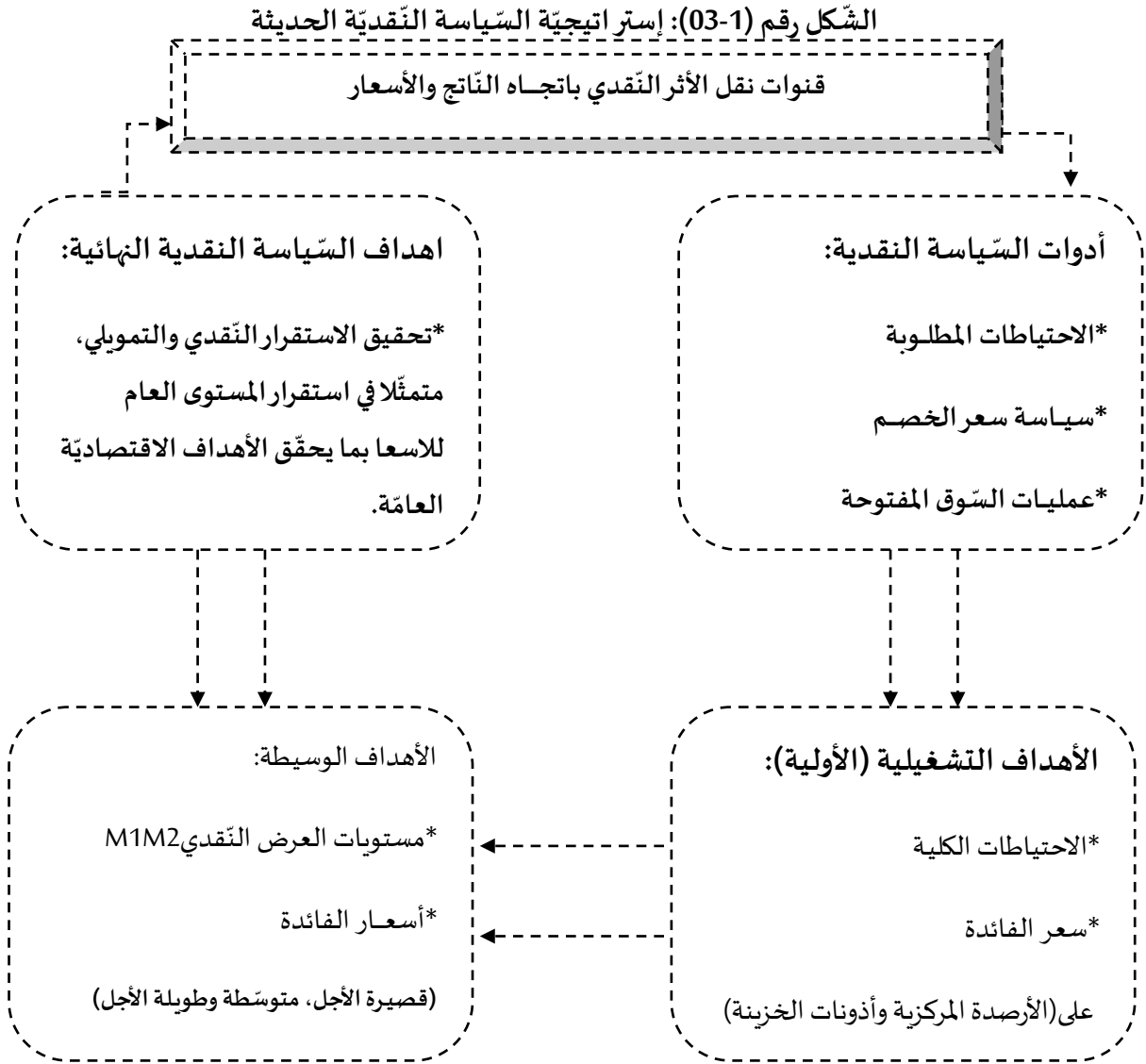
ولكن هذه الإجراءات لم تؤد دورها ولم تلق نجاحاً كبيراً، وتعرضت لانتقادات عديدة؛ لأن هذه البنوك المركزية مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود، ولذلك تمّ تطعيمها بإجراءات جديدة منها¹:

* توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدّل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.

* استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تمّ التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

(¹) صالح مفتاح. (2005). مرجع سبق ذكره. ص: 112.

الشكل التالي يبين إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:



المصدر: من اعداد الطالب والاعتماد على، أحمد شعبان محمد علي، (2007)، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص:509.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بأدواتها المختلفة بشكل أساسي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، وخفض معدل التضخم بشكل مستدام، كما تسعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى كما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية "هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية"¹.

وتتمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي:

1-ضبط ظروف سوق النقد:

"وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأساسية التي تسمى ظروف سوق المال وتتكون من الاحتياطات الحرة والأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق المال التي يسيطر عليها البنك المركزي"².

2-مجمعات الاحتياطات النقدية:

"تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أتمها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات"³. حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، والاحتياطات المصرفية، كما ان النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، اما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، اما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، اما الاحتياطات الغير مقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة او كمية القروض المخصصة.

وقد كثر الجدل حول أي المجمع الاحتياطي الانجع والأكثر فعالية، الا ان الموضوع بقي محل نقاش لا أكثر، حيث ان السلطات النقدية هي التي تتحكم في المجاميع الاحتياطية المذكورة سالفًا، وهناك علاقة تربط بين المجمع الاحتياطي ونمو العرض النقدي الذي يعمل على تشكيل الهدف الوسيط، مما يجعل البنك المركزي في استخدام هذه المجاميع غير مستقر.

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

"وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول الى تحقيق الأهداف النهائية"⁴، وتشمل ثلاثة نماذج أساسية من الأهداف الوسيطة وهي:

(¹) حمداني معمر. بناي مصطفى. (2021). " السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017) ". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد02. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/02>. تاريخ الاطلاع: 2022/09/14.ص:54.

(²) أحمد أبو الفتوح الناقة. (1999). "نظرية النقود والأسواق المالية". مكتبة الإشعاع الفنية. مصر. ص:134.

(³) فليب كرم. (1998). "التحليل النقدي والتنبؤ". معهد صندوق النقد الدولي. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية. ص:07.

(⁴)Patate Jean pierre. (1987). "Monnaie Intuition Financiers et Politique Monétaire".Economica, France.p:299.

1/ معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

"ان معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن ان تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه المعدلات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية"¹.

2/ معدل الفائدة كهدف وسيط:

"ان الكنزيين يتمنون ان يتم تثبيت معدل الفائدة الى الحد الأدنى الممكن، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيرا لان كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بانه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي"²

"إن هذا الخيار في منتهى الدقة فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية"³.

3/ المجمعات النقدية:

هي عبارة عن هياكل مالية تسمح للشركات بتوحيد وإدارة مواردها النقدية بشكل أكثر فعالية. وهي تنطوي على دمج الأرصدة النقدية من حسابات أو كيانات متعددة في مجمع مركزي، والذي يمكن بعد ذلك استخدامه لأغراض مختلفة مثل إدارة السيولة، وخفض تكاليف الاقتراض، وتحسين فرص الاستثمار. ومن خلال استخدام المجمعات النقدية، يمكن للشركات تبسيط عمليات إدارة النقدية وتحسين الأداء المالي العام. ويمكنها أيضًا مساعدة الشركات على تخفيف المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة والتعرض لأسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، يمكن للمجمعات النقدية المشتركة أيضا أن تمكن الشركات من تحقيق مركزية وظائفها المتعلقة بإدارة النقدية، مما يقلل من الأعباء الإدارية ويحسن الكفاءة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجمعات النقدية أن تزود الشركات بقدرات معززة على التنبؤ بالنقد، حيث يمكنها تجميع وتحليل التدفقات النقدية من مصادر مختلفة.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية كما أشرنا سابقا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأربعة، والتي لخصها الاقتصادي Nicolas Kaldor فيما يعرف بالمرجع السحري لـ Kaldor سنة 1970. كما ترمي السياسة النقدية الى

(¹) جميلة بغداوي وآخرون. (2022). "استراتيجيات السياسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات للفترة (2001-2019)". مجلة الاقتصاد والمالية. المجلد 08. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/150/8/1/176563>. تاريخ الاطلاع: ص:102.

(²) Jaffré Philippe. (1996). « *Monnaie et Politiques Monétaires* ». 4 éd. Economica. p :102.

(³) وسام ملاك. (2000). "النقود والسياسات النقدية الداخلية". دار النهل اللبناني. ط 1. بيروت. لبنان. ص: 193-195.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، فمن ناحية "تهدف الى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية الى الحد من التوسع في الإنتاج"¹.

وتمثل الأهداف التشغيلية حلقة البداية في استراتيجية السياسة النقدية، "وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة من إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف التشغيلية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات النقدية والأهداف الوسيطة"².

وتعتبر السياسة النقدية السياسة أحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، لذلك فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى، إذ تسعى عموما إلى المحافظة على الاستقرار الكلي والتوازنات الاقتصادية الكلية، وتختلف أهداف السياسة الاقتصادية من بلد لآخر تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وكذلك الأوضاع الاقتصادية وطبيعة وحالة الاقتصاد الوطني، "إلا أنه يمكن حصر الأهداف العامة للسياسة النقدية في ثلاثة مستويات، أهداف نهائية، أهداف وسيطة وأهداف أولية"³.

1/تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار: يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وإن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من النفقة الاقتصادية والاجتماعية للتضخم لأنه سوف ينتج عنه عدم اليقين والثقة في الاقتصاد ويعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة. "ويقصد باستقرار الأسعار تفادي ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد للتغيير (ارتفاع او انخفاض) او تقلبات حادة قصيرة الأمد في المستوى العام للأسعار"⁴. "ان أي تغيير في مستويات الأسعار نحو الارتفاع سيؤثر سلبا في قيمة النقود، حيث يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك اثارا ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي"⁵

وبالتالي فإن تثبيت مستوى الأسعار يعتبر أحد الأهداف المنشودة للسلطات النقدية، لأنه يقلل من حجم الخلل الذي يحدث في الاقتصاد. ولتحقيق ذلك لا بد من السيطرة على السياسات الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، وتقييد كمية النقد المتداول.

(¹) بلعزوز بن علي. (2006). "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية". ديوان المطبوعات الجامعية. ص:113.

(²) صالح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية - المفهوم، الأهداف، الأدوات". دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. ص: 124.

(³) رشام كبنة. جميل احمد. (2019). "فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي. دراسة تحليلية". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 5.

العدد 1. 196/5/1/95084. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/5/1/95084>. تاريخ الاطلاع: 2022/11/29. ص: 329.

(4) احمد أبو الفتوح الناقة. (1999). "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية". دار مجدلوي للنشر. الأردن. ص: 12.

(⁵) عامر لطفي. (2002). "النظريات الاقتصادية". دار الرضا للنشر. سوريا. ص: 90.

2/ تحقيق التشغيل التام: يعتبر رفع مستوى التوظيف من الأهداف المهمة للسياسة النقدية، "والمراد بذلك ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعليها أيضا اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن بين هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية الغير مستغلة"¹.

"إن عدم استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى أو تعطل بعضها عن العمل يقودنا الى خسارة يتكبدها الاقتصاد، ولتحقيق هدف العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل البطالة منخفض يتراوح بين 3% الى 5% تقريبا"².

3/ تحقيق التوازن الخارجي: تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن الخارجي وكذلك التوازن الداخلي من خلال تحسين وضع ميزان المدفوعات، وما يتعلق بالمحافظة على ارصدة نقدية اجنبية كافية لمواجهة ما قد يطرا عليه، وكذلك العمل على ضمان استقرار قيمة العملة محليا وخارجيا.

4/ تحقيق النمو الاقتصادي: الهدف الأساس للسياسة النقدية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والنمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وتكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية وعلى المدى البعيد.

"وتكمن فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار باعتباره محدد للنمو، والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص. بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها"³.

5/ تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات: "تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم وبالتالي رفع أسعار الفائدة على القروض مما يسبب في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات الذي يؤدي الى انخفاض أسعار السلع المحلية، الامر الذي يزيد من حجم الصادرات، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية جراء ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، وهذا من شأن تقليل العجز في ميزان المدفوعات"⁴.

(¹) عوض فاضل الدليبي. (1990). "النقود والبنوك". دار الحكمة للنشر. العراق. ص: 586.

(²) متولي عبد القادر. (2014). "اقتصاديات النقود والبنوك". الطبعة الثانية. دار الفكر موزعون وناشرون. عمان. ص: 195.

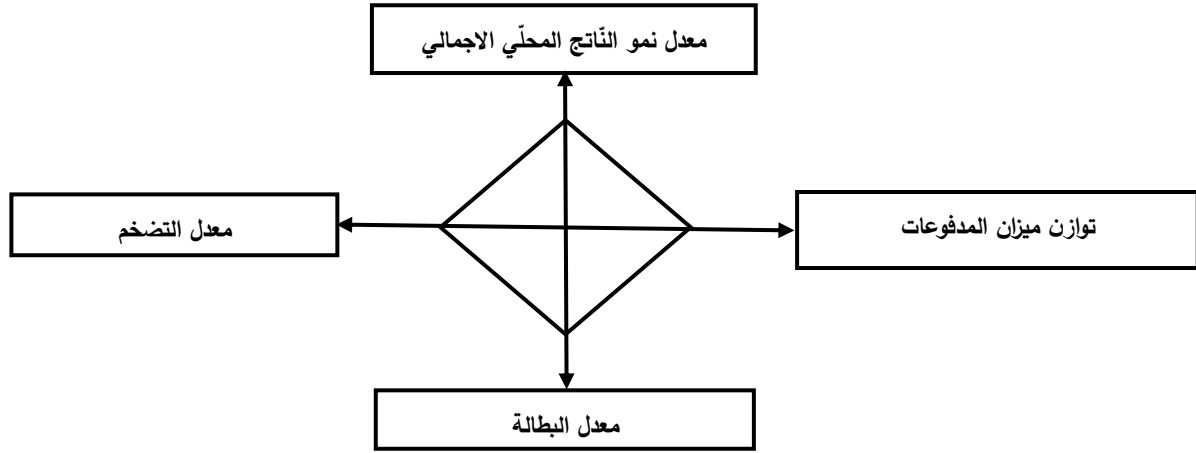
(³) Suraj B. Gupta. (1996). « Monetary Economics ». Del Hi-S. Chand and company LTD.p : 357.

(⁴) محمد ضيف الله القطايري. (2011). "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية". الطبعة الأولى. دار غيدان للنشر والتوزيع. عمان.

ص: 23.

ويمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-04): الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفق المربع السحري لكالدور



Source : Marie Delaplace. (1999). « Monnaie et Financement de L'économie ».Edition Dunod.Paris.p : 118.

أما أهداف السياسة النقدية فإنها تختلف تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات، وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي¹:

- تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
- العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
- إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
- العمل على التوزيع العادل للثروة.

وهكذا فإن أهداف السياسة النقدية هي تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، ويلاحظ حذف هدف التشغيل الكامل الذي تمت الإشارة إليه في قانون النقد والقرض وهذا من شأنه تدعيم استقلالية بنك الجزائر؛ لأن هدف التشغيل الكامل يتعارض بشدة مع هدف محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومن أهداف السياسة النقدية، وحسب المادة 35 من الأمر رقم 03-11 "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"².

(¹) بلعزوز بن علي. (2006). "مرجع سبق ذكره. ص:98.

(²) معمري ليلي. يحيواي سمير. (2020). "أثر استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي في الجزائر". مجلة المالية والأسواق. المجلد 07. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/7/2/127141>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/26. ص:157.

المبحث الثالث: أدوات وآليات استخدام السياسة النقدية

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان المعروض في الاقتصاد ومنه التحكم في ظاهرة التضخم، من خلال آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات، وتتمثل في أدوات كمية تقليدية وأدوات نوعية.

الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات الغير مباشرة)

"تتمثل أدوات السياسة النقدية في مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بصفة مباشرة وغير مباشرة للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه وفقا لحالة الاقتصاد خلال الفترة، دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستخدامات وتوجيهه لقطاعات معينة"¹، وتتمثل تلك الأخيرة فيما يلي:

1- زيادة حجم الائتمان: "تعتبر البنوك التجارية هي المسؤولة عن زيادة حجم الائتمان أو تقليصه وتمكين رجال الأعمال من زيادة أو تقليل اقتراضها منها، وعلى ذلك فإن البنوك التجارية تمتلك القوة والقدرة في التأثير على الاقتصاد الوطني، وهنا يكمن الدور الرئيس للبنك المركزي من السيطرة على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، كي يتمكن البنك المركزي من السيطرة على التقلبات الاقتصادية في البلاد وبواسطة عمليات السوق المفتوحة"².

2- سياسة السوق المفتوح: "عمليات السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية وأذونات الخزينة والسوق النقدية والمالية، وذلك بهدف التأثير على الائتمان، وبذلك يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة للسندات الحكومية المتفاوتة الأجل تسمى عادة "المحفظة الاستثمارية" وأوراق أخرى، ويتم ذلك في السوق النقدية والمالية، بقصد التحكم في السيولة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع وانخفاض معدل الفائدة، وبذلك تستطيع السلطات النقدية توجيه الأخير"³.

3- سياسة معدل إعادة الخصم: "يعرّف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها"⁴.

(1) بالبرق عزالدين. سعودي عبد الصمد (2021). "أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2019)". مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 14. العدد 03. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/171620s>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/25. ص: 1001.

(2) ضياء مجيد الموسوي. (2008). "اقتصاديات النقود والبنوك". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. ص: 265.

(3) عبد القادر خليل. (2014). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 97.

(4) ارشاد العصار. رياض الحلبي. (2009). "النقود والبنوك". دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. ص: 153.

"قد تتطلب معاملات البنوك التجارية المزيد من السيولة النقدية فتلجأ الى البنك المركزي كي تخصص ما بحوزتها من أوراق تجارية وكما تحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير نسبة معينة من قيمتها تسمى سعر الخصم، كما يقوم البنك المركزي بإقراض مباشر للبنوك التجارية عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم، بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها، فيسارع البنك المركزي لتقديم الدعم والغطاء النقدي إلى هذه البنوك المتعثرة نظير سعر فائدة منخفض، وفي ضوء ذلك يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأدوات التجارية وأذون الحكومة للبنوك التجارية أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية"¹.

4-نسبة الاحتياطي القانوني:

يشير الاحتياطي القانوني إلى الحد الأدنى من الأصول النقدية التي يتعين على المؤسسة المالية قانوناً الاحتفاظ بها في حسابات احتياطي في المتوسط مقابل التزامات محددة. حيث يؤدي التغير في بين الارتفاع والانخفاض في متطلبات الاحتياطي إلى ضخ الأموال في الاقتصاد من خلال منح البنوك احتياطيات زائدة، مما يشجع على التوسع في الإقراض المصرفي ويخفض أسعار الفائدة. يحدد الاحتياطي الفيدرالي أيضاً نسب احتياطي لضمان حصول البنوك على أموال لمنعها من نفاذ الأموال في حالة دعر المودعين الذين يتطلعون إلى إجراء عمليات سحب جماعية. إذا لم يكن لدى البنك الأموال اللازمة للوفاء باحتياطياته.

"ولهذا تستخدم هذه السياسة من طرف البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، حيث يستطيع استخدامها في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، فعندما يكون هدف هذه السياسة النقدية الحدّ من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك"²، "وتستهدف هاته الأداة التأثير على المعروض النقدي من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني والذي يمثل الجزء من الودائع لدى البنوك التي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف"³.

5-الاحتياطي النقدي الإلزامي: إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير

(¹) بن سماعيل مراد. رحمانى سمير. (2021). "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر 2000-2019". مجلة أفاق للبحوث والدراسات. المجلد:04. العدد:01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142811>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/27. ص:227.

(²) علام أسماء. علام فاطمة. (2020). "واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017". مجلة التمكين الاجتماعي. المجلد:02. العدد:03. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128701>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/29. ص:455.

(³) محمد احمد الافندي. (2018). "الاقتصاد النقدي والمصرفي". مركز الكتاب الأكاديمي. عمان. الأردن. ص:486.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية، بدأ استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994 بنسبة 03 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5 %.

أدرج قانون 10/90 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث إنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها، أو على بعض أنواع هذه الودائع أو على مجموع التوظيفات أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، حيث إن كل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية حكما لغرامة يومية تساوي 1 % من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة. "ويبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي"¹.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

"تسمى بالأدوات المباشرة، وهي تلجا إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر"²، وتمثل فيما يلي:

1/ تحديد نسبة الودائع: "وتكون بإجبار البنك للبنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية وفقا للسياسات التي يلجا إلى إقرارها وتبعاً لظروف البلاد، وتستخدم عادة هذه الأداة لتقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات"³

2/ الرقابة على الائتمان: وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- تحديد أسعار الفائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح للقطاعات التي تشجعها الدولة/وتكون مرتفعة بالنسبة إلى الأنشطة ذات الأهمية الأقل؛

ب- تحديد أوجه مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه اختلافها بحيث تزداد مدة الاستحقاق في القروض المقدمة للتنمية وتنخفض بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى قطاعات أخرى؛

(¹) غميمة مصطفى. حميداتو محمد الناصر. (2019). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي للجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2017)". مجلة المالية والأسواق. المجلد: 05. العدد: 10. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21597>. تاريخ الاطلاع: 2023/01/01. ص: 437-438.

(²) حسين كامل فهي. (2006). "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. المملكة العربية السعودية. الموقع الإلكتروني: <https://iefpedia.com/arab/uploads>. تاريخ الاطلاع: 2022/01/22. ص: 18.

(³) حيدر يونس الموسوي. نزار كاظم الخيكاني. (2015). "السياسات الاقتصادية". الطبعة الثانية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الأردن. ص: 24.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

ج- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الانتماء حدا معيناً.
تخصيص التمويل: وتتمثل في تحديد نسبة من القروض لتمويل النشاطات ذات الأهمية والأولوية كتمويل القطاع الزراعي، التجارة، والصناعة.

3/ الإقناع الأدبي: "وهو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي ادبياً بشأن تقديم القروض وتوجيهها"¹، أي انه أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع المصارف التجارية باتباعها سياسة معينة دون الحاجة إلى تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها فيه وعلى مقدرة البنك المركزي على واجهة الضغوط التضخمية.

الفرع الثالث: الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة

يتبع التحول من السيطرة المباشرة إلى السيطرة غير المباشرة على السياسة النقدية الاتجاه العام نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق (قانون العرض والطلب)، ونحو تخفيف- أو إزالة - القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية. ولا بد من دراسة مدى فعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرته على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل قدر من الوقت والتكلفة من أجل تحديد الفرق بينهما. وفي المؤسسات النقدية، يمكن أن يكون لهذه التكلفة التي ليست مادية بشكل عام، تأثير معنوي على هيبة أو توازن الهيكل الإداري لديها.

الجدول رقم (1-01): الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة

الرقابة المباشرة	الرقابة غير المباشرة
* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.	* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
* التسيير المحكم للانتماء كما ونوعاً حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).	* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
* يبقى البنك المركزي بعيداً عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة.	* انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظراً لصعوبة تعديلها وفقاً لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.
* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق	

(¹) عبد الأمير سلوم. (1991). "السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان". دار الأصدقاء للنشر. بيروت. ص: 11.

<p>النقدي.</p> <p>* تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقاً لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطراب إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.</p> <p>* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.</p> <p>* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.</p>	<p>* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.</p> <p>* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.</p> <p>* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.</p>
--	---

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع.

نظراً لدوره في إرساء السياسة النقدية، يمثل البنك المركزي المحور الرئيسي للقطاع المصرفي، مما يزيد من قدرته على المنافسة والتطور، هذا ما يزيد من درجة المناداة إلى استقلالية أكبر للسلطات النقدية عن السلطات السياسية في البلاد، رسم السياسة النقدية وتحديد الأهداف بناء على الأولويات الممكنة، بعيداً عن أية ضغوط أو مؤثرات أخرى. وفي هذه الحالة، يكون البنك المركزي مسؤولاً عن الحفاظ على الاستقرار المالي ووضع أسس النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الثاني: آليات السياسة النقدية

"المشكلة الرئيسية في آلية نقل النقد هي طرح العلاقة الربط بين إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي والاقتصاد الكلي النتائج التي يهدف للوصول إليها تعرف آلية الانتقال النقدي بأنها العملية التي تؤثر فيها قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد بشكل عام ومستوى السعر على وجه التحديد"¹.

وهي العملية التي من خلالها تؤثر قرارات السياسة النقدية على الاقتصاد بشكل عام ومستوى الأسعار بشكل خاص. تتميز آلية النقل بفترات زمنية طويلة ومتغيرة وغير مؤكدة. وبالتالي فإنه من الصعب التنبؤ بالتأثير الدقيق لإجراءات السياسة النقدية على الاقتصاد ومستوى الأسعار.

يوجد نوعان من السياسة النقدية:

(¹)GÜLÇİN TAPŞIN. (2019). « TRANSMISSION MECHANISM OF MONETARY POLICY : THE CASE OF TURKEY ». International Academic Conférence. Roesti. Site web : file:///C:/Users/pc/Downloads/proceeding-91-024-11508.pdf.PP:194-195.

1. السياسة النقدية التوسعية: "هي تلك السياسة التي تهدف الى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني، لذلك يتم استخدام هذه السياسة لمعالجة الفجوة الانكماشية"¹، ويتم ذلك عن طريق:

ا/ تخفيض سعر إعادة الخصم؛

ب/ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني؛

ج/ شراء الأوراق المالية من السوق؛

د/ تخفيض معدل الفائدة لتشجيع إقبال الأفراد على طلب القروض.

2. السياسة النقدية الانكماشية: هي تلك السياسة التي تهدف الى تخفيض عرض النقود في الاقتصاد الوطني، بغية معالجة الفجوة التضخمية، ويتم ذلك باتباع الطرق التالية:

ا/الرفع من معدل الخصم؛

ب/زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من أجل التقليل من النقود المتداولة في الاقتصاد؛

ج/الرفع من معدل الفائدة للتقليل من الطلب على القروض؛

د/الدخول على السوق المفتوحة كبائع للأوراق الحكومية بغرض امتصاص الكتلة النقدية المتداولة.

المطلب الثالث: ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية

توجد بين مختلف المدارس الاقتصادية اختلافات نظرية حول مسألة تغيرات كمية النقود ومدى تأثيرها على التوازنات الاقتصادية، وتعتبر تلك الاختلافات من أهم العوامل التي أدت إلى ضرورة مراقبة حركية النقود في التداول. والتي دفعت بواضعي السياسات إلى وضع سياسة نقدية ناجعة، من خلال ميكانيزمات تعمل على التحكم في حجم السيولة وتداولها على ضوء الأهداف المسطرة. ويكمن الاختلاف في الطريقة التي ينتقل من خلالها أثر التغيرات في كمية النقود إلى النشاط الحقيقي للاقتصاد، وهذا ما يعرف بميكانيزمات انتقال السياسة النقدية، ولفهم أثر قرارات السلطة النقدية على الاقتصاد يجب فهم هذه الميكانيزمات.

الفرع الأول: مفهوم آلية انتقال الأثر النقدي

لكي تتمكن السياسة النقديّة من أن تؤثر على النشاط الاقتصادي، يجب عليها أن تنتقل من القطاع النقدي أو الاسمي "غير الحقيقي" إلى القطاع الحقيقي.

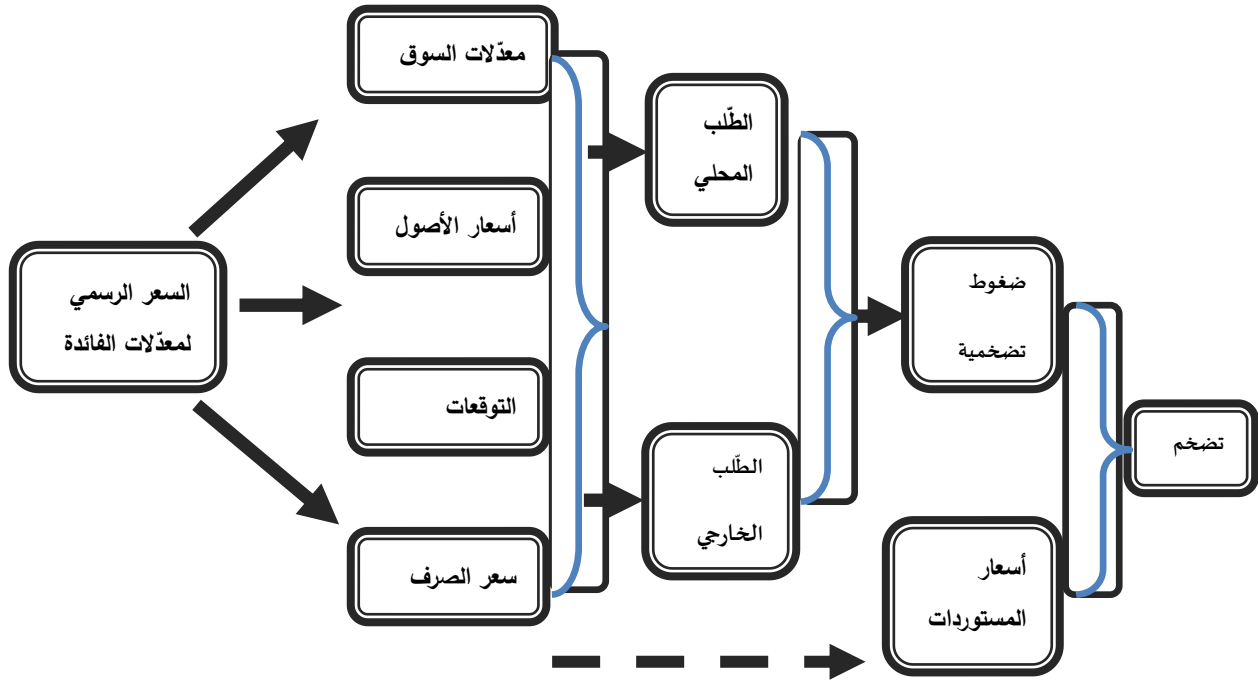
ان الية الانتقال النقدي "هي العملية التي من خلالها يتم انتقال اثار التغيرات في أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الى الناتج الحقيقي والتضخم، كما يمكن تعريف الية الانتقال النقدي

(¹)مجدي الشوربجي. (2013). "اثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والاسعار في مصر". الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ص: 124.

الفصل الأول: قراءة نظرية في أدبيات السياسة النقدية

بأنها تلك العملية التي من خلالها يتم انتقال تأثير التغيرات في المتغيرات النقدية (مثل: عرض النقود، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، الائتمان) إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي والتضخم¹ "تتمثل عملية آلية انتقال الأثر النقدي في المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو التغيرات في سعر الفائدة إلى تغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم"²، والشكل الموالي يبين على سبيل المثال: آلية انتقال أثر التغيرات في سعر الفائدة باتجاه الأسعار.

الشكل رقم (1-05): آلية انتقال الأثر النقدي



Source: IMF institute, oct-(2000).” The Frame work of monetary policy”. Workshop. Washi ngton. P:6

الفرع الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

لقد عمل الاقتصاديون على مناقشة آلية الانتقال النقدي والتي يعني بها العملية التي تنقل قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، ومن شروط تنفيذ سياسة نقدية فعالة يجب فهم ومعرفة مختلف قنواتها، وتتمثل هذه القنوات في قناة أسعار الأصول، قناة الإقراض، قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، وقناة التوقعات.

ويتمثل انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال قنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، "وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي بمرور المتغيرات الاقتصادية من خلال هذه القنوات والتي ترتبط بهيكل النظام المالي لدولة وهيكل الاقتصاد

(¹) علي ذهب. (2017). " آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي". مجلة البحوث والدراسات. العدد 24. الموقع الإلكتروني:

file:///C:/Users/pc/Downloads/ تاريخ الاطلاع: 2023/02/22. ص ص: 174-175.

(²) أحمد شعبان محمد علي. (2006). "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية". الدار الجامعية. القاهرة. مصر. ص:

الكلية والأوضاع الاقتصادية بشكل عام¹. ويوجد أربع قنوات رئيسة لانتقال السياسة النقدية على العموم وهي: قناة سعر الصرف، قناة أسعار الفائدة، قناة الائتمان، وقناة أسعار الأصول.

أولاً: آلية عمل قناة سعر الصرف

لقد حظيت قناة سعر الصرف باهتمام كبير وذلك من خلال "نموذج (Fleming) سنة 1963، و (Mandell) من 1962-1968 وعرف النموذج باسم (IS-LM-BP)"²، حيث اهتم النموذج بدراسة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي في حالة اقتصاد مفتوح، من خلال حركة الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال من وإلى الدولة.

وتعتبر قناة سعر الصرف "أحد أهم قنوات انتقال السياسة النقدية، خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي. وتزيد أهمية هذه القناة في الدول النامية، حيث تتمتع أسواقها المالية بدرجات محدودة من التطور، كما يحول جمود أسعار الفائدة بها دون عملها كمتغير وسيط"³، ولتغيرات أسعار الصرف تأثيرات متفاوتة على التوقيت والقيمة على الناتج والتضخم، مما يؤكد أهمية فهم قناة سعر الصرف بوضوح. وينقل سعر الصرف السياسة النقدية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك العرض والطلب.

يعمل أثر الأسعار من خلال جانبي الطلب والعرض، وذلك بالتأثير على صافي الصادرات وصافي الثروة وعلى أسعار السلع المستوردة، كما يلي⁴:

أ- قناة سعر الصرف وصافي الصادرات:

نتيجة تأثير سعر الصرف على حجم صافي الصادرات في الأجل الطويل، "ينتقل التغيير في قيمة العملة الوطنية مباشرة إلى المجال الحقيقي، مما ينتج عنه انخفاض الناتج الوطني بمقادير مضاعفة بسبب مفعول مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف التصدير)"⁵.

(¹) حنان تلمساني و نريمان حلايلي. (2016). "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية (حالة الجزائر)". مجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت. المجلد 03. العدد02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87403>. تاريخ الاطلاع: 2023/01/05. ص: 173.

(²) بقبقق ليلي اسمهان واخرون. (2015). "اختبار دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر". المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير. الحجم02. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5476>. تاريخ الاطلاع: 2022/03/01. ص: 20.

(³) John Taylor. (1995). "the monetary transmission mechanism". an empirical framework. journal of economicperspective. vol. 9 no.4. http://web.stanford.edu/~johntayl/Onlinepaperscombinedbyyear/1995/The_Monetary_Transmission_Mechanism_An_Empirical_Framework.pdf.p:14

(⁴) لحو موسى بوخاري. (2010). "سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية". مكتبة حسن العصرية بيروت. ص: 97.

(⁵) Mishkin. F. (2004). « The Economics of money, Banking and financial Markets ». Pearson Addison Wesley. (7th ed).p :618.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

في الاجل القصير وعند ارتفاع أسعار الصرف تنخفض قيمة العملة الوطنية، "مما يجعل السلع الوطنية رخيصة مقارنة بالسلع الأجنبية، مما يرفع من الصادرات في تكون السلع الأجنبية عالية من منظور المستهلكين المحليين فتتخفض الواردات، فيزيد صافي الصادرات مما ينتج عنه تأثير موجب على الاقتصاد الكلي والنتائج".¹

في الحقيقة إن معدل فائدة منخفض سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وبالتالي زيادة التنافسية وتحسين وضعية الميزان التجاري NX ، الأمر الذي سيعمل على تحفيز الطلب على المستوى الكلي، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

$$i \downarrow \rightarrow e \downarrow \rightarrow NX \uparrow \rightarrow Y \uparrow \rightarrow y \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

يمكن أن يكون الشكل البديل للتدفق السابق كالتالي: بحيث يبدأ التأثير من انخفاض سعر الصرف

$$i \downarrow \rightarrow e \downarrow \rightarrow NX \uparrow \rightarrow Y \uparrow \rightarrow y \uparrow \rightarrow \pi \uparrow$$

ب- قناة سعر الصرف وصافي الثروة:

إنّ انخفاض سعر الصرف سيؤدي إلى زيادة صافي الموجودات من القطع الأجنبية وبالتالي صافي الثروة سيتأثر بذلك وفقاً لرصيد الميزان بين جانبي الموجودات والمطالب الأجنبية.

$$i \downarrow \rightarrow e \downarrow \rightarrow NW \uparrow \downarrow \rightarrow Y \uparrow \downarrow \rightarrow y \uparrow \downarrow \rightarrow \pi \uparrow \downarrow$$

حيث يؤثر تغير سعر الصرف على التضخم مباشرة من خلال زيادة أسعار الواردات، أو أسعار السلع المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. فالسياسة النقدية التوسعية، وما يترتب عنها من انخفاض أسعار الفائدة، وكذلك انخفاض الطلب على الأصول المحلية، التي تؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف، وبناء على ذلك ترتفع أسعار الواردات، الأمر الذي يرفع من معدلات التضخم.²

وتتميز هذه القناة المباشرة عن قناتي الطلب والعرض الكليين وذلك بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية بسرعة.

ج- قناة سعر الصرف وأسعار المستوردات:

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية e إلى ارتفاع أسعار المستوردات المقومة بالعملة المحلية Pm ، وبدوره فإن ارتفاع أسعار السلع المستوردة (السلع تامة الصنع ونصف المصنعة) يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام

(¹)Lavern McFarlane. (2002). "Consumer Price inflation and exchange rate pass-through in Jamaica ».

Research Services Department Research and Economic Programming Division Bank of Jamaica. sit web :

<https://boj.org.jm> > pdf.P :06.

(²)The Transmission of Monetary Policy in Emerging Market Economies (1998). Bank for International Settlements. Monetary and Economic Department. Policy PapersNo.3. <http://www.bis.org/publ/plcy03a.pdf>.p:12.

للأسعار؛ أي ارتفاع معدّل التّضخّم بشكل مباشر وسريع، وأيضاً بشكل غير مباشر عن طريق ارتفاع

$$i \downarrow \rightarrow e \downarrow \rightarrow Pm \uparrow \rightarrow \pi \uparrow \text{ أسعار السّلع الوسيطة.}$$

على العكس فإن أي ارتفاع في قيمة العملة سوف يخفض التّضخّم وفق إبطاء زمني أطول، بالطبع إذا كان هبوط الأسعار يتسم بالمرونة.

ثانياً: قناة سعر الفائدة

"لفهم كيفية تنقل تأثير السياسة النقدية على قرارات المستهلكين والشركات، وان الخاصية الأساسية المميزة لقناة سعر الفائدة هي سعر الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل، "حيث تؤدي زيادة العرض النقدي الى انخفاض سعر الفائدة الاسمي، ثم سعر الفائدة الحقيقي في ظل فرضية جمود الأسعار في الأجل القصير"¹، مما يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة في الإنفاق على الاستثمار، الزيادة في الطلب الكلي، مما ينتج عنه الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

حيث يلعب معدّل الفائدة وفق التّحليل الكينزي دور الصّلة بين القطاع النّقدي والقطاع الحقيقي، وتعتبر قناة سعر الفائدة من أهم القنوات التي تربط بين التّغيرات في السّوق النّقديّة وبين التّغير في الإنفاق الكليّ على السّلع والخدمات، من خلال ثلاثة روابط رئيسية²:

1- العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطّلب الكليّ الفعّال: "على العموم يمكن القول إنّ للتّغيرات في أسعار فائدة البنوك المركزية دوراً فعالاً في التّأثير على الطّلب والنّاتج الحقيقي، وبالتالي على طلب الاستثمار في قطاع الإنتاج وعلى طلب السّلع الدائمة لدى القطاع العائلي"³، وذلك لأنّه في المدى القصير، وفي ظلّ عدم تغير توقعات التّضخّم تنعكس حركة أسعار الفائدة الاسميّة على التّغيرات في أسعار الفائدة الحقيقيّة، وذلك بإحداث عدة آثار منها⁴:

أ- أثر الإحلال: عند ارتفاع أسعار الفائدة تنخفض جاذبيّة الإنفاق الآني مقارنة بالإنفاق المستقبلي وذلك عند كل من الأفراد والشركات، ويقل الائتمان المحليّ وكميّة المعروض النّقدي والطلب الحقيقي.

(¹)Ndubuisi. GIDEON. (2015). « Interest Rate Channel Of Monetary Policy Transmission Mechanisms, What do we know about it?». Department of Economics". Philipps-Universität Marburg Germany. On site : <http://ssrn.com/abstract=2623036>.PP :5-6.

(²)أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد.(2003). " المقدمة في الاقتصاد الكلي". دار المناهج. عمان. الأردن. ص ص: 315-320.
(³) علي بلبل. (2000). "مفاهيم السياسة النقدية". صندوق النّقد العربي. معهد السّياسات الاقتصادية. دورة البرمجة الماليّة والسّياسات الاقتصادية. أبو ظبي. الإمارات العربيّة المتّحدة. ص5.
(⁴) جلين هوجارث.(1996). "مقدمة في السياسة النقدية". البنك المركزي المصري. نسخة مترجمة عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن مصرف لندن. مركز دراسات البنوك المركزية. لندن. بريطانيا. ص: 6.

ب- أثر الدّخل: في الحقيقة إنّ ارتفاع سعر الفائدة سيعيد توزيع الدّخل بين المقترضين والمدخرين ويزيد ذلك من القدرة الانفاقية للمدخرين. كون المدخرين هم أقل ميلا للإنفاق من المقترضين فإن إجمالي الإنفاق سيتراجع.

ج- أثر الثروة: عادة ما تميل أسعار الأصول إلى الانخفاض خاصّة العقارات والأسهم عند ارتفاع أسعار الفائدة، وهذا التناقص للثروة سيؤدي إلى امتناع الأفراد عن إنفاق دخلهم الجاري.

د- الأثر على الأجر: إذا كان الاقتصاد يعمل دون تشغيل كامل، فإنّ انخفاض الطلب سيمارس ضغوطا تنازليا على الأسعار والتكاليف في الاقتصاد، وستقلص الشركات من هوامش ربحها بينما سيحصل العمّال على أجور أقل.

2- العلاقة بين معدّل الفائدة والإنفاق على الاستثمار: زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ممّا يخفض من تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري.

3- العلاقة بين التوازن النقدي ومعدّل الفائدة: وفقا للتّحليل الكينزي يعتبر معدّل الفائدة ظاهرة نقدية؛ بمعنى أنه في حالة حدوث أي فائض في عرض النقود من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي فإن سعر الفائدة يتحقق وفقا لتفاعل العرض والطلب في السوق النقديّة.

ثالثا: قناة أسعار الأصول

"تؤدي أسعار الأصول الماليّة (الأسهم) والحقيقية (العقار) دورا رئيسا في نقل آثار السّياسة النقديّة، سواء عن طريق التأثير في مستوى الاستثمار (الإنتاجي، وبناء العقارات والمباني)، أو التأثير في استهلاك قطاع العائلات. وفي كلتا الحالتين، تؤدي السّياسة النقدية التوسعية إلى ارتفاع أسعار الأصول المالية والحقيقية"¹، ما يؤدي بدوره الى زيادة ما يلي:

1- الاستثمار: "تبين نظرية توبن "Tobin" أنّ السّياسة النقدية التوسعية تؤدي الى ارتفاع الأسهم نتيجة زيادة الطلب عليها، ما ينعكس إيجابا في ارتفاع قيمة معامل Q، وهو النسبة بين القيمة السوقية للشركة (V) وتكلفة تجديد رأس المال (K) ما يعني توسع الشركات في الاستثمارات المنتجة الممولة بإصدار أسهم جديدة"².

وبما أن السّياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على العقارات، ترتفع أسعار العقارات القديمة مقارنة بتكلفة بناء عقار جديد، "ممّا يعني ارتفاع معامل Q المتعلق بالعقار، وهو ما يؤدي إلى زيادة استثمارات الشركات في بناء عقارات جديدة، وفي كلتا الحالتين يزداد الاستثمار والنتاج الحقيقي"³.

ب/ الاستهلاك: "توفر نظرية "Modigliani" آلية أخرى لتفسير انتقال السّياسة النقدية، إذ تعتبر الأصول المالية والحقيقية جزءًا من ثروة قطاع العائلات، وبالتالي فإن استهلاكها بتأثير بقيمة هذه الأصول،

(¹) شلغوم عميروش. (2017). "فعالية انتقال آثار السّياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)". مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 01. العدد. الموقع الالكتروني: 228. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/296/8/1/55861. تاريخ الاطلاع: 2023/01/20.

(²) Fabienne Rosenwald. (1999). "impact des contraintes financières dans la décision d'investissement". Série des documents de travail de la Direction des Etudes et Synthèses Économiques. P:15.

(³) CLERC L. et PFISTER C. «Les facteurs financiers dans la transmission de la politique monétaire». Bulletin de la banque de France.No.108 (Décembre 2002).P:60

فاتباع سياسة نقدية توسعية تنعكس في ارتفاع أسعار هذه الأصول، ما يزيد من دخول العائلات، وينعكس ذلك إيجابا في زيادة الطلب الاستهلاكي والنتاج الحقيقي¹.

ج-قناة نظرية "توبن": تنص نظرية توبن على أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار أسهم الشركات، ومن ثم زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى، واستخدام العائد المحقق في شراء سلع استثمارية.

$$M \uparrow \rightarrow Pe \uparrow \rightarrow q \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y \uparrow$$

أما في حالة اعتماد سياسة نقدية انكماشية، فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الفوائض أو عجز الأرصدة النقدية لدى القطاع العائلي، الأمر الذي يترتب عنه اتجاه وحدات القطاع العائلي نحو سوق الأوراق المالية لبيع ما لديها من أوراق مالية - أو عدم شراء أوراق مالية -؛ وهو ما يعني انخفاض الطلب على الأوراق المالية، واتجاه أسعار هذه الأوراق إلى الانخفاض، ويؤدي هذا الانخفاض في أسعار الأسهم Pe إلى انخفاض q مما يؤدي إلى هبوط الإنفاق الاستثماري والنتاج المحلي.

$$M \downarrow \rightarrow Pe \downarrow \rightarrow q \downarrow \rightarrow I \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

بمعنى آخر فإن انخفاض أسعار الأوراق المالية؛ يعني انخفاض حجم الموارد المالية للمستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الاستهلاك وانخفاض الطلب الكلي والنتاج الكلي.

$$M \downarrow \rightarrow Pe \downarrow \rightarrow W \downarrow \rightarrow C \downarrow \rightarrow Y \downarrow$$

كما تشترط نظرية "توبن" وسائل تتغير بفضلها السياسة النقدية وتؤثر على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، إذ إن ارتفاع q توجي بأن السعر السوقي للمؤسسات مرتفع مقارنة بنفقة إحلال رأس المال لذلك من المنطقي للمؤسسات أن تحصل على سعر مرتفع عند إصدار أسهم مقارنة بتكاليف المصنع والمعدات المشتراة؛ بمعنى أنه كلما كان q مرتفعا كان ذلك مشجعا للمؤسسات من أجل الاستثمار، وفي المقابل فإن انخفاض q يؤدي إلى هبوط الإنفاق الاستثماري والنتاج المحلي.

"يفسر" ميلنزر الدراسات الخاصة بهذه القناة من وجهة نظر النقديين، حيث تظهر هذه الدراسات أثر الصدمات النقدية على الكثير من أقسام الأصول (الممتلكات)²، أما بالنسبة "لميشكين"، فإن ميزانية أملاك العائلات تلعب دورا هاما في وجود سلسلة أخرى ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية من خلال كثرة الأصول، وينظر إلى العلاقة بين سعر الفائدة وأسعار الأصول باعتبارها عنصرا أساسيا في قناة الانتقال المبنية على نموذج حياة الاستهلاك، أي أن نفقات العائلات تحدد بالثروة في هذه القناة¹.

(¹)boursier et économie DER PUTTEN R. V. et VERGNAUD E. «Fluctuations du marché 10- réelle». Conjoncture (Février 2001). P:18

(²)Allan H.Meltzer.(1995).”Monetary, Credit and (Other) Transmission Processes:A Monetarist Perspective”. The Journal of Economic Perspectives.Vol 9.N° 4. Sit web :<http://repository.cmu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1906&context=tepper>.p:52.

- قناة نظرية أثر الثروة على الاستهلاك: وفقا لقناة أثر الثروة على الاستهلاك، فإن مستوى الاستهلاك يتحدد بناءً على مستوى الدخل الدائم للفرد، ويشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي، إلى جانب الثروة المالية، والتي تمثل الأسهم أحد أكبر مكوناتها. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الأسهم يزيد من قيمة الثروة، مما يحفز على زيادة مستويات الاستهلاك والطلب الكلي والناتج، وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الشامل للثروة في إطار كل من نظرية "توبن" وأثر الثروة، يتسع ليشمل الأراضي والعقارات.

رابعاً: قناة الائتمان

"ظهرت قناة الائتمان نتيجة ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأمد (تكلفة رأس المال) والطلب الكلي، وبالتالي فشلها في تفسير أثر سعر الفائدة قصير الأجل على الناتج، والتي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصير الأجل وكل من الطلب الكلي والناتج".² "كما تتكون قناة الائتمان من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج عن تغير في العرض النقدي، ومن ثم فهي ليست قناة مستقلة"³، وإنما آلية تحسين أوضاع، وتعتمد آلية قناة الائتمان على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي، وهذه العلاوة هي الفرق بين تكاليف الأرصدة المتولدة خارجياً (سواء من خلال إصدار سندات أو حقوق ملكية). وأي تصرف يتخذه البنك المركزي له أثر على سعر الفائدة، ومن ثم يغير علاوة التمويل الخارجي في نفس الاتجاه. وقد اقترح كل من "Getler" و "Bernanke" سنة 1995 مجموعتين من التفسيرات التي من خلالها يمكن شرح آلية تأثير السياسة النقدية على قسط التمويل الخارجي.

1- قناة الائتمان المصرفي: "أن إتباع سياسة نقدية توسعية يزيد من حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري، وربما الاستهلاك أيضاً. وبالتالي يرتفع الناتج. ويكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي عادة لا يتوفر لها أي مصادر أخرى للتمويل بخلاف الائتمان المصرفي"⁴.

(¹) Mishkin.F.(1995)."Symposium on the monetary transmission mechanism." Journal of Economic Perspectives. vol. 9(4),.https://notendur.hi.is/ajonsson/.../mishkinx1.pdf.p:5.

(²)حسين علي العمر. (2009). "قنوات تأثير السياسة النقدية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية". المجلد 06. العدد 03. تاريخ الاطلاع: 2023/01/22. https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01

(³)Bernanke B and M. Getler. (1995)." inside the black box, the credit channel of monetary policy transmission". journal of economic perspectives.sit web: https://www.aeaweb.org/articles.php?doi=10.1257/jep.9.4.27. p:30

(⁴)Repullo, R. and J. Suarez. (2000)."Entrepreneurial moral hazard and bank monitoring, a model of the credit channel". European Economic Review. sit web:http://econpapers.repec.org/article/eeeeecrev/v_3a44_3ay_3a2000_3ai_3a10_3ap_3a1931-1950.htm.p:1940.

"كما تعرف هذه القناة أيضا باسم قناة القروض الضيقة والتي تمّ بعثها من جديد من طرف "Bernanke" و"Blinder" في إطار نظام IS-LM، وتستند هذه القناة على المعروض من القروض الذي يلعب السلوك البنكي دورا مركزيا فيه، كما تلعب البنوك دورا هاما في الوساطة المالية وفي سيرورة السياسة النقدية"¹.

اذ ان حالة الانكماش النقدي تؤدي إلى التقليل من مجموع احتياطات البنك والذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في القروض المصرفية، ونتيجة لذلك ينخفض حجم الإنفاق الكلي، "خاصة لما تعتمد المؤسسات والعائلات على القروض لتمويل مشترياتهم واستثماراتهم، وفي هذه الحالة تسعى البنوك إلى أن تكون لها علاقة مع المقرضين على المدى الطويل لتمكن من التعامل مع أنواع معينة من المقترضين"².

2- قناة الميزانية (صافي حقوق الملكية): "إن استخدام هذه الآلية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، وزيادة التدفقات النقدية للشركات، فتتحسن مراكزها المالية. ولكن عند تراجع أسعار الفائدة الاسمية قد يؤثر على ميزانيات القطاع العائلي سلبيا. وفي هذه الحالة تعمل السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة أسعار الأوراق المالية، مما يزيد من صافي ثروات شركات قطاع الأعمال والقطاع العائلي، أي يحسن من مراكزهم المالية، ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي فيزيد الطلب الكلي والناتج"³.

$$M \uparrow \rightarrow Pe \uparrow \rightarrow \text{Richesse net} \uparrow \rightarrow \text{Risque moral} \downarrow \rightarrow \text{Prête} \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow Y$$

↑

حيث: Pe تمثل أسعار الأسهم.

"أما في حالة اعتماد سياسة نقدية انكماشية، أي انخفاض المعروض النقدي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها، ولهذا كله بطبيعة الحال أثر على الاستثمار ومنه الناتج الوطني"⁴.

(1)Ben S. Bernanke . Alan S. Blinder.(1988). « Credit, Money, and Aggregate Demand». The American Economic Review Papers and Proceedings, Vol. 78. No. 2. sit web : <https://www.nber.org/papers/w2534> p :437.

(2)Klemperer.(1987)."The Competitiveness of Markets with Switching Costs". Journal Economics. RAND. vol. 18. <http://www.nuff.ox.ac.uk/users/klemperer/competitiveness.pdf>: 138-150

(3)Frederik Mishkin et Christian bordes. (2008). « monnaie banque et marchés financières ». 8em édition nouveau horizons. sit web : <http://photos.state.gov/libraries/ars-paris/192452/pdfs/nhcatalog2013.pdf>.P:810.

(4)أحمد شعبان محمد علي. (2006). مرجع سبق ذكره. ص: 123.

المبحث الرابع: تحليل النظريات الاقتصادية للسياسة النقدية

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، "إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار (Neil) يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، وأسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للدّخار أو للاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق"¹. إن تطور الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية أدى إلى تنامي النظريات النقدية، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف عليه وكذا إبراز موقع السياسة النقدية بين النظريات وما مدى فعاليتها.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

"يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، زعما منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قائم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية"². "ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها"³.

الفرع الأول: نظرية كمية النقود

"بدأت المعالم الأولى للنظرية النقدية التقليدية بأراء التجار الذين أعطوا أهمية خاصة للنقود، وكانوا يرون أن ثراء الدولة يقاس بما لديها من معادن ثمينة، مما أدى إلى تدفق كميات كبيرة منها إلى أوروبا"⁴، فارتفعت الأسعار بشدة ولم يعارض كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" الفكر التجاري، "فاعتقدوا أنّ للنقود دورا حيايا لا

(1) عباس كاظم جاسم الدععي (2010). "السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية". دار صفاء للنشر. عمان. الأردن. ص: 25.

(2) عباس كاظم الدععي (2014). "السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية". الطبعة الثانية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. ص: 25-26.

(3) عبد المطلب عبد الحميد (2013). "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي". الدار الجامعية-الإسكندرية. ص: 40.

(4) عارف دليلة (1987). "مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد الإسلامي". دار الحوار للنشر. دمشق. سوريا. ط: 1. ص: 34.

يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، رغم رفضهم فكرة أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من معادن ثمينة، بل إن الثروة الحقيقية تتمثل في حجم السلع الاستهلاكية والاستثمارية فأولوا أهمية خاصة للاستثمار والادخار¹. إن أهم ما جاءت به النظرية الكمية هو أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى التغيير في المستوى العام للأسعار، من خلال تأثيرها المباشر على الطلب الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره يحدد المستوى العام للأسعار². وتحتوي النظرية الكمية للنقود صيغتين هما: صيغة "كامبريدج" أو منهج الرصيد النقدي وصيغة "فيشر".

1- معادلة كامبريدج (مدخل الأرصدية النقدية)

"كان مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبريدج في إنجلترا يقودهم "الفريد مارشال" و"آرثر بيجو" يبحثون في الموضوع الذي طور فيه "فيشر" النظرية الكمية، حيث توصلوا إلى صيغة الأرصدية النقدية الحاضرة، والفرق بين الصيغتين أن "فيشر" ركز على دور النقود كوسيط في التبادل، بينما ركزت مدرسة كامبريدج على دور النقود كمستودع للقيمة، مما يعطّل مؤقتاً جزءاً من القوة الشرائية للأفراد خلال الفترة الواقعة بين إنتاج السلع وشراؤها، وبالتالي فقد ركزت على الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدية نقدية عاطلة، وهناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير حجم هذه الأرصدية كأسعار الفائدة ومقدار ثروة الفرد والتوقعات المستقبلية حول مختلف الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أن التغييرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير؛ أي بنفس التغيير في دخول الأفراد"³.

يرى "مارشال" بأن الأفراد يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وذلك لمواجهة ما سيقومون بشراؤه من السلع والخدمات (المعاملات)، وهذا ما أطلق عليه مارشال بالترفضيل النقدي، كما أدخل مفهوم كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد السائل، وأن زيادة الفائدة تؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة. وبهذا يتركز تحليل مدرسة كامبريدج على العوامل التي تحدد الطلب على النقود السائلة، ومن هذه العوامل سعر الفائدة، ومقدار الثروة، وغيرها، وأن من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود السائلة، إلا أنهم يعتقدون أن التغييرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغيير في دخول الأفراد، وبذلك يكون التعبير عن الطلب الكلي للأرصدة النقدية على الشكل التالي⁴:

$$M_d = KPy \dots \dots M_d = KY$$

(¹) جمال بن دعاس. (2010). "التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية - دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي". أطروحة الدكتوراه في العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر. باتنة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/3197>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/22. ص: 44-45.

(²) McVaish. (2000). "Monetary theory". 15th Edition, Vikas Publishing house. New Delhi. p:12

(³) مروان عطوان. (1989). "النظرية النقدية". دار البعث. قسنطينة. الجزائر. ص: 96.

(⁴) ضياء مجيد الموسوي. (2002). "اقتصاديات النقود والبنوك". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. ص: 35.

حيث $Py = Y, K = 1/V$: تمثل الدّخل النّقدي، K : معامل التناسب (النسبة من الدّخل النّقدي المحتفظ به بشكل أرصدة أو التّفصيل النقدي)، Y : الإنتاج الحقيقي، M_d : الطّلب الكليّ للأرصدة النّقديّة. وبما أن: $M_d = M = M_s$ في حالة التّوازن فإن: $M = KY$ حيث تبين هذه المعادلة أن هناك علاقة بين الأرصدة النّقديّة M والدّخل النّقدي Y ، ويشير مارشال إلى وجود علاقة عكسية بين M, Y عند إفتراض ثبات كمية النّقود وتظهر هذه العلاقة في المعادلة التّالية:

$M = KY \rightarrow Py = M/K$ وبما أنّ تحليل مارشال يفترض التّوظيف الكامل، فمن غير الممكن في الأجل القصير زيادة كميات الإنتاج النهائي، فلو كان الإنتاج الإسمي Y مساوياً للإنتاج الحقيقي y مضروباً في مستوى الأسعار P ، وهذا يعني: أن الإنتاج الحقيقي لا سيبقى ثابتاً.

وبافتراض المنافسة الكاملة في تحليل مارشال: "فإن ذلك يعني أنّ الأسعار غير خاضعة لتحكم المنتجين، فهي خاضعة لميكانيكية العرض والطلب، وبافتراضهم أنّ النّقود تطلب للمعاملات، فإن ذلك ينعكس على ثبات نسبة الرّصيد النّقدي K . وبما أنّ $K = 1/V$ فإنّه يمكن كتابة المعادلة على النحو التّالي: $P = M/Ky$ وإذا عوّضنا قيمة K بما يساويها فإن: $P = MV/y$ وبما أنّ V ثابت في الأجل القصير حسب تحليل مارشال فإنه يمكن اعتبار $1/K$ ثابتة، ومنه فإن أيّ تغيير في كمية النّقود يكون له تأثير على مستوى الأسعار"¹.

ورغم أنّ صيغة كامبريدج "تعتبر أكثر تطوّراً وقبولاً من صيغة فيشر إلّا أنّها لا تعتبر متكاملة، طالما لا تأخذ بأثر المتغيّرات الاقتصادية المؤثّرة على الطّلب للأرصدة الحقيقية، بل تفترض ثباتها في الأجل القصير"².

ظل الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً حتّى بداية الثلاثينات من القرن الماضي وحدثت الأزمة الاقتصادية العالميّة للفترة (1929-1933)، "وما تمخض عنها من نقص في الطّلب الفعلي (كساد وبطالة)، فظهر حينها قصور في التّحليل الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض"³، التي يقوم عليها من الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النّقدي الحديث"⁴.

من هنا يتضح أنّ السّياسة النّقديّة لدى الكلاسيك هي: "سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النّقود بقصد تنفيذ المعاملات؛ أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النّقود الواجب توافرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأنّ النّقود لحد هذه الحقبة لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية، وبالتالي حيادية السّياسة النّقديّة خلال مدّة الكلاسيك"⁵.

(¹) زينب عوض الله. اسامة الفولي. (2003). "أساسيات الاقتصاد النّقدي والمصرفي". منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان. ص ص: 227-230.

(²) ضياء مجيد الموسوي. (2002). مرجع سبق ذكره. ص: 36.

(³) محمد الطاهر بن عاشور. (2001). "مقاصد الشريعة الإسلامية". ط2. دار النفائس. عمان. الأردن. ص: 470.

(⁴) مروان عطون. (1989). مرجع سبق ذكره. ص: 99.

(⁵) عباس كاظم جاسم الدعبي. (2010). مرجع سبق ذكره. ص 23.

2- معادلة التبادل ليفيشر: لقد صاغ هذه المعادلة الإحصائي الأمريكي "ارفينج فيشر" سنة (1917) والتي تؤكد على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة في السوق وبين المستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويقها، ويمكن توضيح ذلك رياضياً كما يلي¹:

$$MV = PT$$

حيث تشير:

M : كمية المعروض من النقود في لحظة زمنية محددة. P : المستوى العام للأسعار.

T : كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية. V : سرعة تداول النقد.

MV : العرض الكلي الفعال للنقد. PT : الطلب على النقد.

كمية المعروض من النقود = مقدار الطلب على النقود

يؤكد "فيشر" من خلال هذه المعادلة على أن التأثير الوحيد للنقود يكون على مستوى الأسعار وليس على الإنتاج، وهكذا تكون النقود حسب الكلاسيك وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة، وليس لها أي وظيفة أخرى في الاقتصاد.

وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت (عند مستوى العمالة الكاملة)، فإن (T) ثابت في المدى القصير، ويفترضون كذلك أن (V) ثابتة ومستقلة عن بقية المتغيرات؛ لأنها تعتمد على عوامل فنية، وبذلك يمكن من خلال المعادلة السابقة تحديد مستوى الأسعار لتصبح كما يلي:

$$P = \frac{MV}{T}$$

يتبين من هذه المعادلة أن المستوى العام للأسعار يتحدد من قبل الكمية النقدية الاسمية، حيث تشير النظرية الكمية للنقود إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وتفيد بأن كمية النقود المتداولة ينتج عنها حدوث تغير في مستوى الأسعار فقط (مع ثبات كل من T و V)، ويكون التغير بنفس النسبة والاتجاه.

لقد استخدم فيشر معادلة التبادل لصياغة النظرية الكمية من خلال مفهوم الحجم الكلي للمعاملات PT كما أنه فسّر M بأنها تمثل النقود القانونية ونقود الودائع المصرفية، وبالتالي فقد أعاد صياغة معادلة التبادل لتحتوي من جديد نقود الودائع كما يلي¹:

(¹) سعيد سامي الحلاق. محمد محمود العجلوني. (2010). مرجع سبق ذكره ص 85.

$$MV + M_1V_1 = PT$$

حيث: M_1 : حجم الودائع تحت الطلب. V_1 : سرعة دوران الودائع

من المعادلة السابقة يمكن إبراز العلاقة بين المستوى العام للأسعار والمتغيرات كما يلي:

$$P = \frac{MV + M_1V_1}{T}$$

(أ) - إن حجم المعاملات لا يشمل بيع السلع النهائية للمستهلكين، وإنما يشمل على جميع المعاملات الأخرى التي تدفع من أجلها النقود، كالمضاربة في سوق الأوراق المالية، شراء المواد الخام، دفع الأجور، تسديد الفواتير.

(ب) - يعاب على النظرية أنها آلية، في حين أن التقلبات الاقتصادية تكفي بتغيير العلاقة بين كل المؤثرات المرتبطة بالأسعار ومقادير العملة.

(ج) - إن أكبر نقطة ضعف في نظرية كمية النقود أنها لم تعط عناية كافية للمشتريات والمبيعات الحقيقية من السلع.

الفرع الثاني: الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبريج

إن الغرض من معادلة كامبريج هو تحديد الكمية التي تخصص للإنفاق من الدخل والكمية التي تحتسب عن الإنفاق والمحتفظ بها من أجل أغراض ومعاملات مستقبلية، وهنا بات الاختلاف بين معادلة كامبريج ومعادلة فيشر الذي يكمن أساساً في استبدال سرعة دوران النقود (v) بالطلب على النقود (التفضيل النقدي k)، فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود، وهنا يتضح انه هناك علاقة عكسية ما بين التفضيل النقدي والمستوى العام للأسعار، ونفصل الاختلاف بين المعادلتين في الجدول التالي²:

الجدول رقم (1-02): الاختلاف بين معادلة فيشر ومعادلة كامبريج

معادلة كامبريج	معادلة فيشر
1. تهتم بتحليل مكونات الطلب على النقد، مع اهتمام اقل بعرض النقود.	1. تهتم بتحليل التغيرات في مكونات عرض النقود، وإهمال ذلك في مكونات الطلب على النقود، رغم أنها تندرج ضمن نظرية الطلب على النقد.
2. تركز وظيفة التخزين، بالإضافة لوظيفة التبادل.	2. تستند على وظيفة التبادل للنقد.
3. تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية وعدم الإنفاق.	3. تهتم بالإنفاق وسرعة التبادل لهذا الإنفاق، باستعمال النقود كوسيط.
4. تبحث في العوامل المؤثرة في الطلب على النقود، من طرف الأشخاص وأصحاب الأعمال والمؤسسات.	4. تهتم في العوامل المؤثرة في عرض النقود وتأثيرها على
5. تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقد سائلاً، من قبل	

(¹) سامي خليل. (1982). "النظرية والسياسة النقدية والمالية". شركة كاظمة للنشر. الكويت. ص:110.

(²) جمعي سميرة. (2018). "محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة تلمسان. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/14127> تاريخ الاطلاع: 2023/01/30. ص:65.

الكتلة النقدية.	الأفراد وغيرهم، وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى.
5.تبحث في ظروف التداول وسياسة الإصدار، وتدخل الدولة في السياسة النقدية.	

المصدر: عبد القادر خليل، (2012)، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 245.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

"لقد بدأ كينز تحليله في الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936، والمشهور باسم "النظرية العامة" حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد"¹، "خاصة بعد أن مرّ النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية في العالم آنذاك، وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يؤمن فيه أصحاب النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود"²، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي؛ "بمعنى أنّ تغيير كمية النقود يؤثر بالتبعية في التغيرات الاقتصادية سواء العمالة أو الإنتاج أو الاستهلاك أو الادّخار أو الاستثمار، وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وهذا فإنّ النظرية النقدية عند "كينز" قد قامت على فروض تخالف نظرية كمية النقود عند الكلاسيك"³.

لقد عدّ "كينز" السياسة الماليّة أكثر فعاليّة وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية، إلّا إنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده لدور السياسة النقدية إلى جانب السياسة الماليّة لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأنّ للنقود وظيفة أخرى مهمة، غير كونها وسيلة للتبادل، وأنّما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدّخل والإنتاج والاستخدام، إذ إنّ الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤديه ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الإستثمار ومن ثمّ نقص في الطّلب الكليّ الفعّال، والذي ينعكس بدوره على مستويات الدّخل والإنتاج والاستخدام، ويحصل العكس بميل التّفضيل النقدي للانخفاض، "وهكذا يعدّ التّفضيل النقدي طبقا للتحليل الكينزي، مصدرا مهماً من مصادر التّقلّبات الاقتصادية"⁴، ويركز التحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التغيير في المعروض النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثمّ المسار

(1) عامر لطفي. (2002). "النظريات الاقتصادية". دار الرضا للنشر. دمشق. سوريا. ص: 17-19.

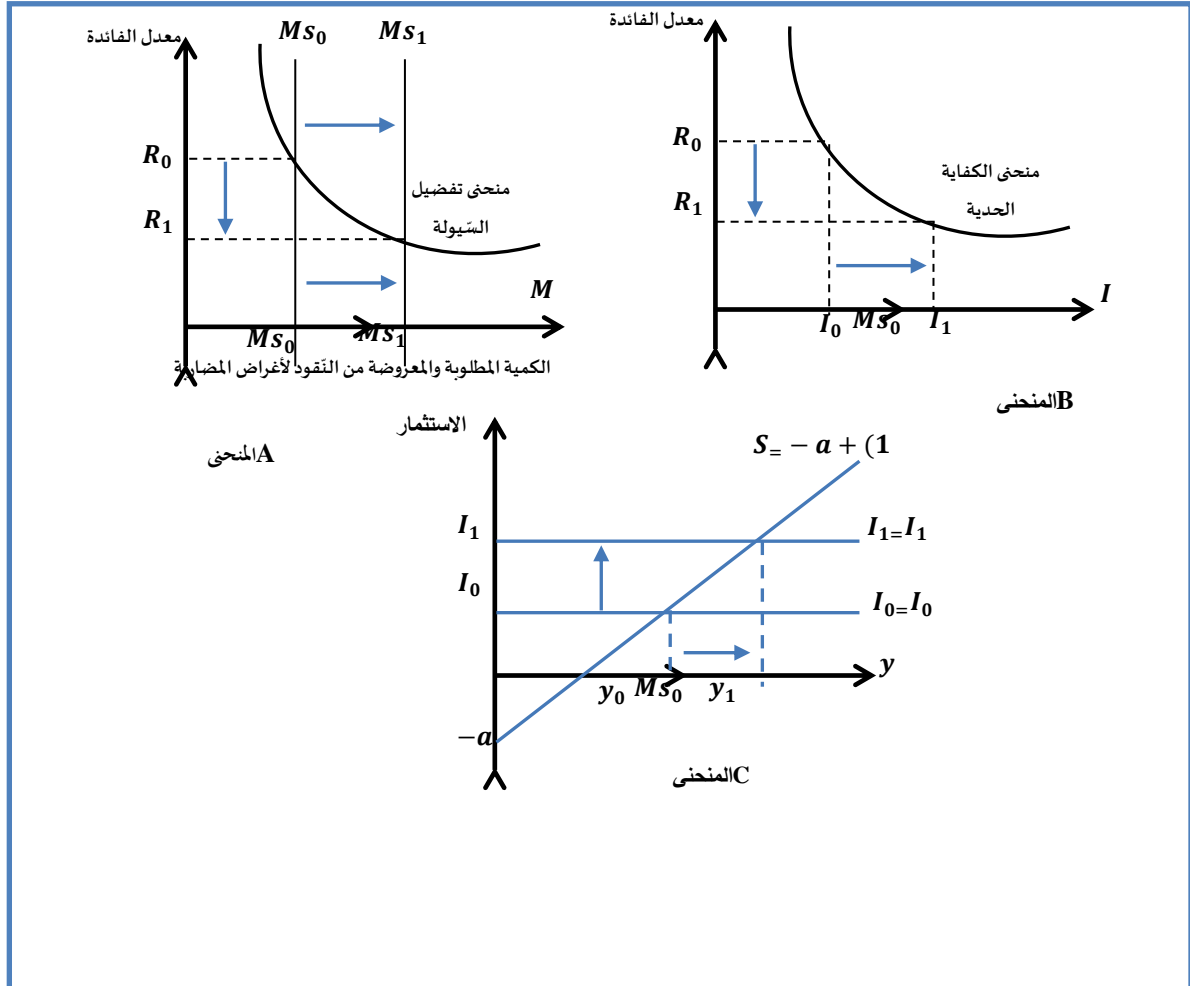
(2) سهير محمد السيد حسن. (1985). "النقود والتوازن الاقتصادي". مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر. الإسكندرية. مصر. ص: 198-207.

(3) زينب عوض الله. أسامة الفولي. (2003). مرجع سبق ذكره. ص: 228-232.

(4) أوس فخر الدين ايوب الجوريجاتي. (2005). "أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة". أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق. الموقع الإلكتروني: <https://iqdr.iq>. تاريخ الاطلاع: 2023/02/01. ص: 130-133.

الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-06): دور السياسة النقدية في ظلّ التحليل الكينزي



Source :Marchel Burda & charles, Wyploz, (1997), « **Macroeconomics** », 2nd, Oxford un. Inc, First Publish, New York, USA, P202.

إنّ إيمان "كينز" بمبدأ تدخل الدولة، جعله يفوّض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدّد من خارج السلطة النقدية، أي أنّ تفضيل الرصيد النقدي يعد من أبرز مميزات التحليل الكينزي عن التحليل الكلاسيكي بعد أن حدّد كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود هي: دافع التبادل، الاحتياط، المضاربة، أقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة كسواء الأوراق المالية من السوق النقدية.

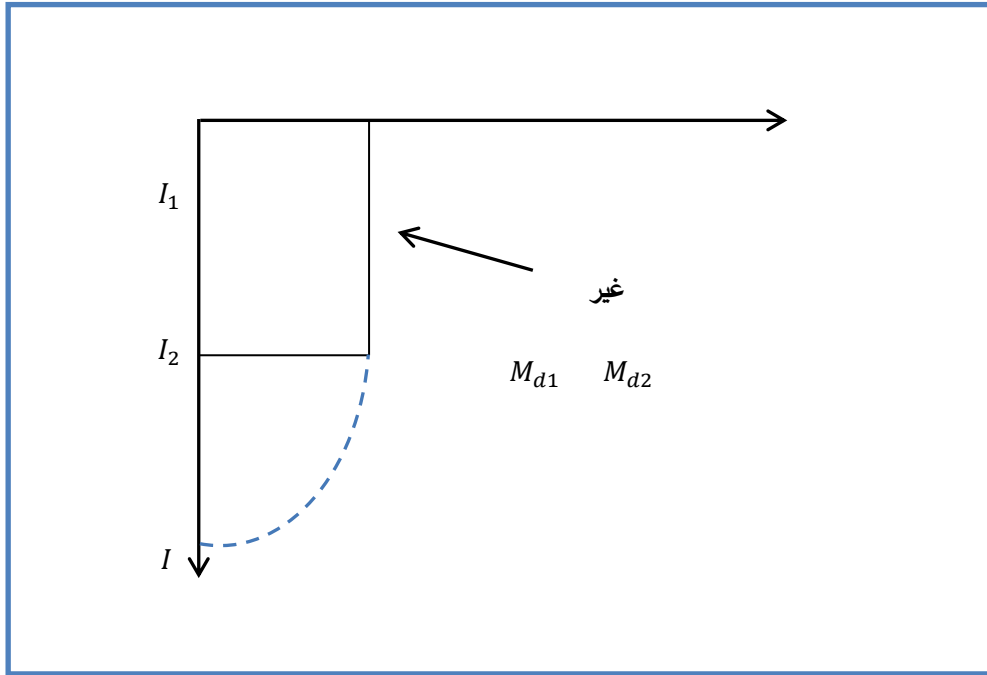
(¹) عباس كاظم جاسم الدعبي. (2010). "السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية". مرجع سبق ذكره. ص 121.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

ماركوتيس، قدموا ملاحظات هامة على النظرية الكينزية، حيث اعتبروا التحليل الكينزي سطحيًا نوعًا ما، لذلك حاولوا تجديده وتطويره ليتماشى والتطورات الاقتصادية. ويتميز تحليل الكينزيين الجدد بما يلي:

1- توصل "بومول" إلى أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياطات "يتأثر أيضا بسعر الفائدة وليس بالدخل فقط كما افترض كينز. فإذا كان كل من سعر الفائدة والدخل مرتفعين فإن الأفراد سيقومون بالاحتفاظ بجزء من دخلهم للمبادلات والاحتياط والجزء المتبقي يوجهونه للاستثمار"¹، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (1-7): منحى الطلب على النقود لأغراض المعاملات كما يراه "بومول"



المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، (2005)، "النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 119.

يوضح الشكل السابق مرونة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط بالنسبة لسعر الفائدة، فإذا ارتفع سعر الفائدة من I_2 إلى I_1 ، عندما يكون معدل الفائدة أقل من I_2 يكون معظم الدخل موجه إلى المبادلات والاحتياط، وعندما يفوق معدل الفائدة I_2 يصبح الأفراد يخصصون الجزء الأكبر من دخلهم للاستثمار والباقي يتركونه لغرض المعاملات والاحتياط.

- "يفترض الكينزيون الجدد جمود الأسعار، ويبررون ذلك على أن التغير في الأسعار يتطلب من المؤسسات إنفاق المال والوقت وعقد الاجتماعات، وإخطار موظفي البيع بجدول الأسعار الجديدة وغيرها من التكاليف التي تتسبب في جمود الأسعار"².

(1) أكرم حداد، مشهور هذلول، (2005)، "النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

(2) سامي خليل، (1994)، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديث"، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، ص: 190.

الفصل الأول: قراءة نظرية في ادبيات السياسة النقدية

- فيما يخص السياسة النقدية يرى الكينزيون الجدد أن "الناتج يعتمد بقدر كبير على الآمال والمخاوف التي تحدد الكفاءة الحديثة المتوقعة لرأس المال، ولذلك بدلا من رفع أسعار الفائدة خلال التضخم، يجب على البنك المركزي المحافظة على معدل فائدة منخفض في كل الأوقات، مما يساعد على تقليل البطالة وتقليل التباين في توزيع الدخل"¹.

المطلب الثالث: السياسة النقدية عند النقديين (مدرسة شيكاغو)

"بعد عشرين عاما من صدور "النظرية العامة" يتابع "ميلتون فريدمان" تحليل كينز للطلب على النقود من النقطة التي توصل إليها هذا الأخير، مستفيدا بالطبع من وسائل التحليل النيوكلاسيكي وموسعا دائرة الخيار التي كانت مقتصرة على الأصول النقدية والمالية، إلى خيار أوسع يشمل جميع الأصول بما فيها الأصول التي تدخل في تركيب الثروة"².

يرى "فريدمان" وهو أحد رؤاد مدرسة شيكاغو في تحليله النقدي أن: "النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، ويرى أيضا أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة"³، وبذلك يتبنى النقديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة

ينطلق هذا الفكر من الفرضيات التالية:

-التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي؛

- وجود معدل بطالة طبيعي؛

- السبب الرئيس للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد؛

- النقود تمارس أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛

- أحسن سياسة اقتصادية تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم؛

- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصر دور النشاط الحكومي.

(¹) مايرتوماس وآخرون. ترجمة السيد أحمد عبد الخالق. (2004). "النقود والبنوك والاقتصاد". دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص: 48.

(²)Brain Snowdon, (1997)"La pensée économique modern". Edi science international. paris, France.p:159.

(³)أحمد زهير شامية. (1993). "النقود والمصارف". دار زهران للنشر. عمان. الأردن. ص: 217.

الفرع الثاني: الطلب على النقود عند "فريدمان"

حاول "كينز" تفسير ظاهرة الطلب على النقود بأنها: «بسبب دافع حيازة النقود، لكنه قدم تحليلاً أكثر شمولاً وديناميكياً، حيث يرى أن الطلب على أي أصل يعتمد على الموارد المتاحة للأفراد ومعدل العائد المتوقع على الأصل مقارنة بالعائد المتوقع وكذلك دافع الحيازة»¹.

كما افترض "فريدمان" أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليس بكمية إسمية وبالتالي يمكن بيان ذلك رياضياً كما يلي:²

$$Md/p = (yp, rb - rm, re - rm, pe - rm, n - rm, U)$$

حيث: yp : تمثل الدخل الدائم وهو القيمة الحقيقية لكل الدخل المتوقع من وراء الثروة (متوسط الدخل المتوقع في الأجل الطويل).

rb : تمثل العائد المتوقع على السندات (التغير في السعر السوقي للسند عن السعر الإسمي نتيجة تغير سعر الفائدة الإسمي الثابت على السند).

rm : يمثل العائد المتوقع على النقود وبالذات العائد على الخدمات التي تقدمها البنوك.

re : يمثل العائد المتوقع على الأسهم (الأرباح الموزعة على الأسهم مضافاً إليه الربح الرأسمالي على السهم).

pe : يمثل معدل التضخم المتوقع والذي يستخدم كمؤشر للعائد المتوقع من وراء السلع والأصول الحقيقية التي يرتفع سعرها مع التضخم. Md/p : يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

n الثروة البشرية. U أذواق وتفضيلات الأفراد.

ويشار هنا إلى أن العوامل المستقلة السابقة تؤثر سلباً في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ما عدا الدخل الدائم الذي يؤثر إيجابياً فيه.

وبتحليل أعمق "يفترض" فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابياً بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلباً

(¹) سعيد سامي الحلاق. محمد محمود العجلوني. (2010). مرجع سبق ذكره. ص: 126.

(²) أكرم حداد. مشهور هنلول. (2005). مرجع سبق ذكره. ص: 121.

ن الدّخل الجاري عند الكلاسيك؛ وهذا يعني أن الطّلب على النّقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة¹.

المطلب الرابع: السّياسة النّقديّة عند الكلاسيكيين الجدد

ظهر تيار فكري جديد بعد النّقديين، المعروفين باسم الكلاسيكيين الجدد. انتقد مالكو هذه المدرسة رواد مدرسة شيكاغو، زاعمين أن النّقديين استخدموا نموذجاً للتوقعات المكيفة بناء على ارتكاب العمال لأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمالة. باستخدام هذا النموذج، يفترض الأفراد أن المستقبل مشابه للماضي. في هذا النموذج، تختلف توقعات العمال دائماً عن الأحداث الفعلية لأنهم ينظرون إلى الماضي. يعتقد الكلاسيكيون الجدد أنه من خلال تجاهل الكثير من المعلومات المتاحة، يتصرف الناس بطريقة تتميز بعدم العقلانية، ولهذا السبب رفضوا نموذج التوقعات المكيفة. يتم استبدال فرضية التوقعات العقلانية بفرضية التوقعات العقلانية.

يتم تعريف التوقع العقلاني على أنه توقع يعتمد على الاستخدام الفعال لجميع المعلومات المتاحة. فرضيتها هي أن الناس يرتكبون أخطاء في توقعاتهم، لكنها ليست حدثاً منتظماً، كما في النظريات السابقة.

لقد اتخذ الكلاسيك الجدد فروض النّقديين كمرونة الأسعار الأجر، وتوازن الأسواق، والبطالة الطبيعية، والحياد النّقدي على المدى الطّويل وأضافوا فروضاً خاصّة بمنهجهم تتمثّل فيما يلي²:

1- أنّ جميع الأفراد لديهم معلومات متاحة عن الاقتصاد ويمكنهم استغلالها للوصول إلى توقعات رشيدة.

2- كلّ فرد يعرف بتحقيق التّوازن في كل الأواق.

وهنا نقول، وبلا شك إنّ التّوقّعات لها تأثير هام على السلوك الاقتصادي للإنسان، سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو العمل، فقرار المستهلك في توزيع دخله يتأثر بتوقعاته المستقبلية، وقرار المستثمر يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية.

ينطلق أصحاب مدرسة التّوقّعات العقلانية في التّحليل من أنّ سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنفعة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، "وأمام كل وحدة اقتصادية كمّ معين من المعلومات حول المتغيّرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية تستطيع من

(¹) أكرم حداد. مشهور هذلول. (2005). مرجع سبق ذكره. ص: 121.

(²) رمزي زكي. (1997). "الاقتصاد السّياسي للبطالة". سلسلة عالم المعرفة. يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ص: 472.

خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحية بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية، وبالتالي سوف لا يكون لمثل هذه التغيرات في السياسة الاقتصادية ومنها النقدية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان خاصة في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام¹.

ونتيجة لفرضية التوقعات العقلانية، يعتقد الكلاسيكيون الجدد أن المال محايد، كما يعتقدون أن زيادة العرض النقدي لن يؤثر على العوامل الأخرى، ويتفق تحليل فريدمان أيضاً مع هذا، لأنه بدون تغيير سيرتفع المستوى العام للأسعار بشكل متناسب، وهم بذلك يرجحون فكرة أوتوماتيكية التأثير للتوقعات العقلانية، وهم يعتقدون أن السياسة النقدية لا تؤثر على الإنتاج إلا في حالة التضخم المفاجئ أو غير المتوقع بين الأفراد، مما يقلل من معدل البطالة مؤقتاً إلى ما دون المستوى الطبيعي. لذلك يرفضون فكرة أن التضخم والبطالة مرتبطان. كما أدركوا أن هذه العلاقة غير موجودة، حتى على المدى القصير. ولتنفيذ سياسة نقدية جديدة، هناك حاجة إلى زيادات إضافية في المعروض النقدي. وبافتراض المرونة في إطار التوقعات العقلانية، وبافتراض العمالة الكاملة، يجب على الأفراد تعديل الأجور والأسعار على الفور عندما يكونون متأكدين من أن هذه الزيادة في المعروض النقدي تشير إلى ارتفاع معدل التضخم. وسيظل الأجر الحقيقي على حاله، وسيظل معدل البطالة دون تغيير على الرغم من زيادة التضخم.

(¹) عباس كاظم جاسم الدعي. (2010). مرجع سبق ذكره. ص: 123.

خلاصة الفصل:

لقد أثبتت الدّراسات النظرية حول الدور المحوري للسياسة النّقديّة في دعم النّمّو الاقتصاديّ، وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية، حيث مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التغيرات والمراحل، وتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية، وكذلك رغبة بنك الجزائر في محاولة ضبط السيولة المصرفية. حيث إن السياسة النقدية تعتمد عليها لغرض الحد من التضخم، وكان الهدف من ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبو إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية.

من خلال ما تمّ التّطرّق إليه في الفصل الأوّل نجد أنّه قد تمّ القيام بدراسة نظريّة موسّعة في موضوع السياسة النّقديّة، لذا يجب أن يتمّ التّطرّق أيضا إلى موضوع النّمّو الاقتصادي من الجانب النّظري، حتّى يتمّ تحديد متغيّرات الدّراسة التّطبيقيّة.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول معرفة النمو الاقتصادي، الذي يعد من أهم المواضيع المثيرة للجدل، نظرا لأهميته في تحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الافراد، ولا يتحقق ذلك إلا بزيادة معدلات النمو الاقتصادي. حيث يحتل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في دراسات الاقتصاد الكلي، والذي على أساسه تقوم إحصاءات لتحديد متوسط دخل الفرد سنويا وحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد، سنتطرق للتأسيس النظري للنمو الاقتصادي ومحاولة التعرّيج على مختلف النظريات المفسرة له، بدءا بالنظرية الكلاسيكية بزعامة كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، وتلميها النظرية النيوكلاسيكية ومن أبرز معالمها معالجة آليات توازن الأسواق، وبعد ذلك برزت نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وهذا بعد الخمسينات، ومنها نموذج سولو- سوان والذي أفضى إلى أن التراكم الرأسمالي هو أساس النمو الاقتصادي.

على ضوء ما سبق تبرز لنا جوانب الدراسة التي سنتناولها في هذا الفصل، حيث يتضمن ثلاثة مباحث سنحاول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله الإحاطة بأهم النظريات لمختلف المدارس الاقتصادية، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى أبرز النماذج التي تستند عليها التيارات الفكرية في تحليلها الكمي للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي محل اهتمام معظم المفكرين في أبحاثهم، وهذا بعد تطور الفكر الاقتصادي. وقد أصبح هدفا جوهريا للسياسة الاقتصادية الكلية لاي دولة، بغية الوصول الى رفاهية المواطن. ولتحقيق ذلك يجب الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي الذي يعد من المؤشرات المهمة في مدى نمو اقتصاد أي دولة، ولقد قام المفكرون الاقتصاديون بالاعتناء بمفهوم النمو من خلال محاولاتهم في تفسير ظاهرة النمو، وعلى هذا الأساس في هذا المبحث سنحاول عرض مفهوم النمو الاقتصادي وانواعه، ومعدلات قياسه، ومحدداته ومصادره، مروراً بالنظريات المفسرة لظاهرة النمو.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

إذا سئل أي صانع للسياسة الاقتصادية في أي مكان في العالم حول الهدف الاقتصادي الرئيسي، سيكون جوابه عادة " النمو الاقتصادي " هذا صحيح، بإلقاء نظرة سريعة على الصحف اليومية تستطيع التعرف على البيانات الخاصة بمعدلات النمو الأخيرة لمختلف الاقتصاديات وأفاق نموها في المستقبل، لكن ما هو بالضبط هذا النمو الاقتصادي؟

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت واختلفت المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي من جهة لأخرى ومن باحث لآخر حيث يمكن التمييز من بين أهم التعاريف المتطرق إليها من قبل الباحثين إلى ما يلي:

- حسب P.A. Samuelson فيعرف "النمو الاقتصادي بأنه زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك في اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"¹. ليعتبر الناتج الخام أو الوطني الحقيقي الصافي مؤشراً عن حالته، بينما عرف النمو الاقتصادي كذلك "على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج إليها"².

(¹) حاج بن زيدان. (2013). "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تلمسان. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ.tlemcen.dz/handle/112/3151>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/22. ص: 18.

(²) فقير كمال. يوسفات علي. (2020). "أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية. المجلد 04. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128316>. تاريخ الاطلاع: 2022/02/05. ص: 62.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- يقيس النمو الاقتصادي بأبسط عباراته " الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (Real GNP) أو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) بين فترتين"¹.

- النمو الاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في فترة زمنية واحدة مقارنة بفترة سابقة. يمكن قياسه من الناحية الاسمية أو الحقيقية (معدلة لإزالة التضخم). تقليدياً، يُقاس إجمالي النمو الاقتصادي من حيث الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، على الرغم من استخدام مقاييس بديلة في بعض الأحيان.

- ويعرفه سيمون كازنت الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها"².

- يمكن الإشارة إلى النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الملحوظة في القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية. إنه نوع من المقاييس الكمية التي تعكس الزيادة المحتملة في عدد المعاملات التجارية التي تجري في الاقتصاد.

- كما يعرف النمو الاقتصادي " بأنه الزيادة المستمرة في كميّة السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معيّن"³.

- يحدث النمو الاقتصادي عندما يكون هناك ارتفاع في إنتاج السلع والخدمات لفترة معينة مقارنة بفترة سابقة، ويتم قياسه بشكل عام من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر على الصحة الاقتصادية للبلد.

- وقد عرفه الاقتصادي فرنسوا بيرو (FRANCOIS Perroux) ((1987-1903) النمو الاقتصادي على أنه: "الارتفاع المستمر خلال فترة أو فترات زمنية طويلة للناتج الإجمالي الصافي الحقيقي، وكل فترة تحتوي على مجموعة من الدورات تدوم إلى 05 سنوات"⁴.

- النمو الاقتصادي هو العملية التي من خلالها تزداد ثروة الأمة بمرور الوقت. على الرغم من أن المصطلح يستخدم غالباً في المناقشات حول الأداء الاقتصادي قصير الأجل، إلا أنه في سياق النظرية الاقتصادية يشير عموماً إلى زيادة الثروة على مدى فترة طويلة.

ويعرف كذلك على أنه " زيادة حجم إنتاج السلع والخدمات من سنة لأخرى"⁵.

(¹) بوشمال محمد. (2020). "أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية – قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/3080>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/09. ص:40.

(²) بن عبيدة دحو. (2017). "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس. الموقع الإلكتروني: <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/2149?mode=full>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/04. ص:106.

(³) Jean Arrous. (1999). "Les theories de la croissance". éditions du seuil. Paris. France. P:09.

(⁴) Eric Bosserelle. (2004). " Dynamique économique-Croissance" Crise. Cycles. Gualino Editeur. Paris. P :30.

(⁵) Jean olivier hairault.(2004). "la croissance: théories et régularités empiriques" . economica. Paris. P :2.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي مطروحا منه معدل التضخم.

-النمو الاقتصادي يعني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يعني هذا فعليا ارتفاع الدخل القومي والناتج القومي وإجمالي الإنفاق. يجب أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك السلع والخدمات. نتيجة لذلك، غالبا ما يُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه "الكأس المقدسة" للاقتصاد الكلي.

- ويقصد بالنمو الاقتصادي: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون الزيادة أكبر من معدلات نمو السكان"¹.

- ويعرفه الاقتصادي "S. Kusnet" في كتابه "النمو والهياكل الاقتصادية" أن النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كميّة، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي في بلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"².

-وأما سام ويلسون ونورد هاوس فقد عرفا النمو الاقتصادي بأنه: "توسع إجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج القومي لدولة ما"³.

- "ويعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه ظاهرة طويلة المدى، يتم قياسه في أغلب الأحيان بمعدل نمو

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"⁴.

ويتم حساب النمو الاقتصادي بالطريقة الجبرية التالية:

$$T_c = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث:

(¹)جهد صبحي القطيط. (2020). " أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال ا لفترة2001-2018)". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 16. العدد 24. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136426>.. تاريخ الاطلاع: 2022/06/07. ص:11.

(2) Régis Bénichi. Marc Nouschi. (1990). " La croissance aux XIXème et XXème siècles". 2ème édition. édition Marketing. Paris. France. P:44.

(³) على مكيد. عماد معوشي. (2013). "قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد13.الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6142> . تاريخ الاطلاع: 2022/05/29. ص:174.

(⁴) David de la croix. Thomas Baudin (2015) . "La Croissance économique". Discussion paper. Institut de Recherches économiques et Sociales de L'Université catholique de Louvain. <https://sites.uclouvain.be/econ/DP/IRES/2015021.pdf> P: 01. Consulté le: 09/06/2022

Tc: معدل النمو الاقتصادي (Taux de croissance économique).

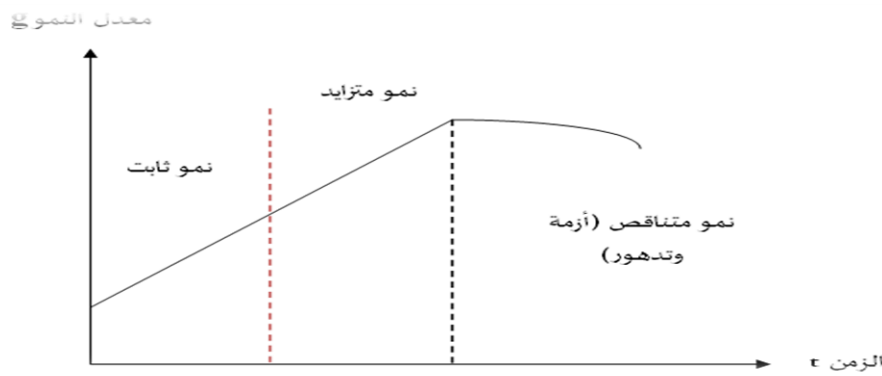
PIB: الناتج المحلي الخام (Produit Intérieur Brut).

t: الزمن (السنة المعنية) (Temps).

t - 1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

ويتميز معدل النمو الاقتصادي بثلاث حالات، أولها معدل نمو ثابت، وثانيها معدل نمو متزايد، وثالثها معدل نمو متناقص. كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-8): حالات النمو الاقتصادي



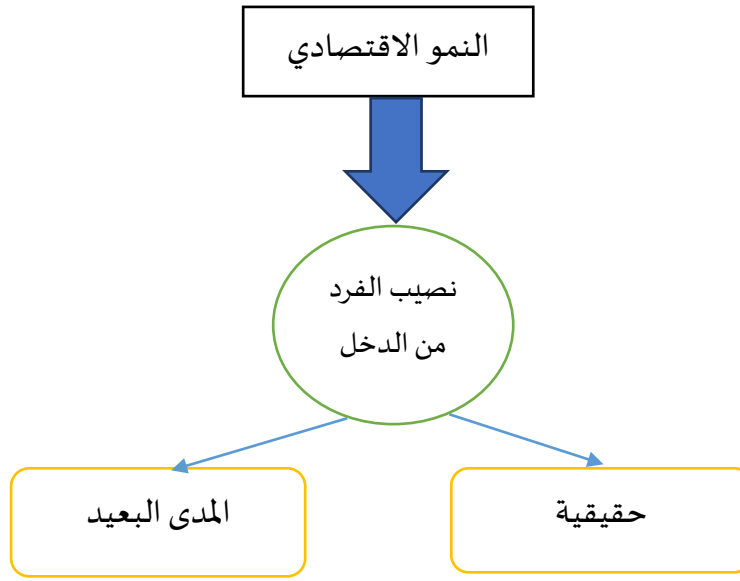
المصدر: بن عزة إكرام، (2020)، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر خلال فترة (1980-2017)"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، ص: 94.

-حسب P.A. Samuelson "ف" النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"، ليعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته.

-ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

ومن خلال ما سبق وكتعريف شامل يمكن القول إنَّ النمو الاقتصادي: هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، أي زيادة الدخل لدولة معينة. وإنه يُعنى بالأدوار التالية:

الشكل رقم (2-9): أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع.



المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، في ضوء الممارسات العملية، تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها:

(1) الادخار ورأس المال المادي والبشري: في دراسة حديثة، استنتج "Barro" (2000)، "أن معدل النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريق التعليم الثانوي والتعليم العالي للرجال، وقد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر أنه يساهم في النمو بطريقة معنوية ولكن يمارس تأثيراً غير مباشر؛ لأنَّ انخفاض الخصوبة قد يسمح بالوصول إلى معدل ادخار أكثر ارتفاعاً"¹.

(2) التخصص وتقسيم العمل: لقد نادى آدم سميث بمبدأ التخصص وتقسيم العمل منذ بداية 1976 م والذي يعتبر من المبادئ المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ان هذا الأخير يؤدي الى تحسين نوعية وكمية الإنتاج مع المحافظة على كمية المدخلات الإنتاجية، والذي يسمى في علوم الاقتصاد بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل. "والحاجة في تقسيم العمل ستكون اقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات

(¹)R.BARRO, (2000), "Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays", Economic, Paris- France, <http://www.worldcat.org/oclc/43579766>, P : 44, date de consultation : 10/08/2022.

الإنتاج، ولكن الكفاءة في انجاز هذه العمليات ستكون عالية. وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج¹.

(3) التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعددت الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل، "حيث أشار "Barro" (1997)، الى أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل، في حين وجد "Beaney" (1996)، أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقيس برصيد الميزانية كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن يكون له أثر سلبي أيضا على الاستثمار"².

(4) الانفتاح والتبادل التجاري: "شددت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب أوضح "Fränkel" و"Romer" (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي"³.

(1) العوامل المالية: في التسعينيات، كانت الأبحاث التجريبية التي تدرس العلاقة بين التطور المالي والنمو هي الأكثر بروزا وانتشارا ، "ففي دراسة قام بها"Levine" و"Beck" و"Loayza" (1999)، باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلدا في الفترة (1960-1995)، أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية على المدى الطويل بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي، ولكن أيضا مع معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال"⁴.

(2) الموارد الطبيعية: هي كل المعطيات التي يمكن استغلالها مما تمنحه لنا الطبيعة وما فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد. "ويعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم البلدان العربية تمتلك كميات هائلة من الثروات الطبيعية ولكن هذه البلدان لازالت نامية"⁵، ويجب استغلال كل عنصر تحتويه الطبيعة على أحسن وجه. لذا نجد أنّ كل بلد يملك كميات هائلة من المورد الطبيعية غير المستغلة لا يمكنه تحقيق مستويات جيدة من النمو الاقتصادي، ولاستغلال تلك الموارد يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة استغلال أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل،

(¹) بورحلة زهرة. (2023). "دراسة دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي حالة عينة من الدول العربية". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. الموقع الالكتروني: <http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456>. تاريخ الاطلاع: 2023/06/02. ص ص: 48-49.

(²) M.BEANNEY, (1996), "Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries", Journal of Development Economics, Vol 48, USA, site électronique: <https://econpapers.repec.org/RePEc:eee:deveco:v:48:y:1996:i:2:p:461-477>, date de consultation: 10/08/2022.

(³) J. FRANKEL, D.ROMER, (1999), "Does Trade Cause Growth?" American Economic Review, Vol 89, <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.89.3.379>, p: 98, Consulté le: 10/08/2022.

(⁴) أمينة بن خزناجي وآخرون. (2018). "النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآتية". مجلة الباحث الاقتصادي العدد الخامس. الموقع الالكتروني: <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-116038>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/26. ص: 07.

(⁵) محمود علي الشرقاوي. (2015). "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع". عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع. ص: 48.

وتتمتاز الموارد الطبيعية بتغير نوعياتها وكمياتها حيث يمكن لبعض الموارد ألا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطورها.

(3) التجارة الخارجية: "أي تأثير التبادل الخارجي على النمو الاقتصادي، شددت العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب، أوضح "Frankel" و "Romer" (1999)، كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الخارجية على الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي"¹.

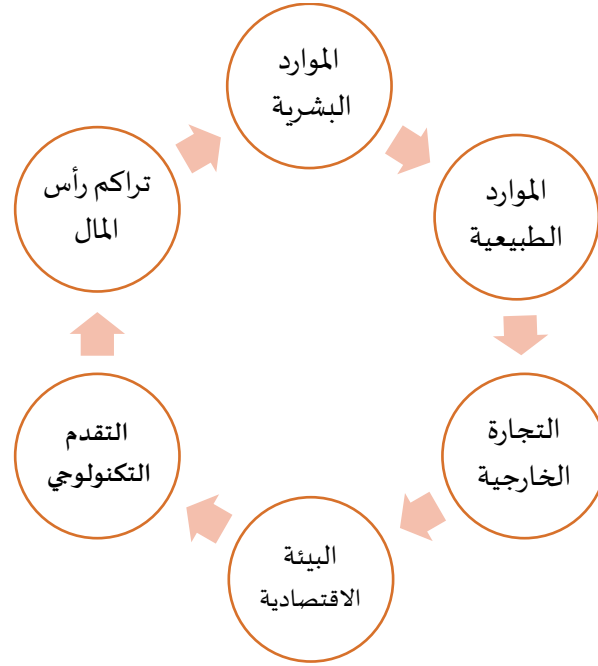
(4) البيئة الاقتصادية: لتعزيز الوصول إلى مستويات النمو المطلوبة يجب توفر بيئة اقتصادية ملائمة، ألا وهي توفر نظام مصرفي كفؤ قادر على تمويل مختلف عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي، مع توفر نظام ضريبي يعمل على دعم وتحفيز كافة العمليات الاستثمارية للوصول إلى مستويات من النمو الاقتصادي.

(5) مستوى التقدم التكنولوجي: "هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التكنولوجي يعني استخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي"².

(¹) أمينة بن خزناجي. وآخرون. (2018). "النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام المعدلات الانية". مرجع سبق ذكره. ص: 192.

(²) عدنان خولة. وآخرون. (2019). "أثر تقلبات سعر النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر وقطر". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101096>. تاريخ الاطلاع: 2022/11/31. ص: 253.

الشكل رقم (2-10): العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص، حيث تختلف من خاصية لأخرى ومن جهة لأخرى ومن بين هذه الخصائص يمكن أن نميز ما يلي:

- زيادة مستويات الإنتاجية؛
- زيادة مستمرة ومستمرة في عمليات التصنيع؛
- الدخل المرتفع للفرد بالنسبة لمعظم السكان؛
- ارتفاع مستويات استهلاك السلع والخدمات؛
- تدني نسبة الأشخاص النشطين في القوى العاملة التي تحتل مناطق في القطاعات الأولية؛
- تنوع القطاعات الإنتاجية؛
- ارتفاع مستوى المعيشة لمعظم السكان؛
- تطورات كبيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛
- زيادة الصادرات.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.

الفرع الرابع: مقياس النمو الاقتصادي

يستخدم الاقتصاديون والإحصائيون عدة طرق لتتبع النمو الاقتصادي. الأكثر شهرة وتتبعًا هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). مع مرور الوقت، سلط بعض الاقتصاديين الضوء على القيود والتحيزات في حساب الناتج المحلي الإجمالي. كما تحتفظ منظمات مثل مكتب إحصاءات العمل (BLS) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمقاييس إنتاجية نسبية لقياس الإمكانيات الاقتصادية. يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي من خلال الزيادات في مستوى المعيشة، على الرغم من صعوبة قياس ذلك.

يوجد عدة أنواع لقياس النمو الاقتصادي ويمكن أن نميز من بينها ثلاثة أنواع وتمثل فيما يلي¹:

1/ مقارنة القوة الشرائية: إن مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار تستخدم المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم. ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استناداً لذلك المقياس. وما يعاب على ذلك المقياس أنه مرتبط بمعدل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي وقوة الاقتصاد في حد ذاته، وقد تنبأ خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الأخير يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية. فلذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل رقعتها الجغرافية، أي " حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية لعملة البلدان الأخرى"².

2/ المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير أن ارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة له تأثير كبير على معدلات نمو الدخل والناتج، لذا أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد. حيث تعمل معدلات النمو الاقتصادي على قياس معدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

3/ المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: هي معدلات النمو الاقتصادي التي يتم حسابها استناداً على كافة التغيرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي. أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة. وعلى رغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسبة التحول فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة بعد إجراء العديد من التعديلات، ومن هنا نميز ما يلي:

(¹) رنان مختار (2009). "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي". الطبعة الأولى. الجزائر: منشورات الحياة. ص: 44-48.

(²) محمد مدحت مصطفى. سهير عبد الظاهر احمد (1999). "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية". مكتبة الإشعاع الفنية. مصر. ص:

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- معدلات النمو بالأسعار الدولية: "عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استعمال العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم عنها الى ما يعادلها بعملة واحدة"¹.
- معدلات النمو بالأسعار الجارية: هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد: معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الدخل القومي. عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا. وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات عينية بالاستناد الى هذه البيانات.
- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: "مع ارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة التضخم الاقتصادي أضحي من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث لا تعتبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل مثلا، وعليه يتم التقدير بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة"².

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، محدداته وطرق قياسه

في أي اقتصاد، يقيس الاقتصاديون عادة النمو الاقتصادي من خلال الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وليس الناتج القومي الإجمالي الاسمي، والذي يشير إلى التغير في الدخل القومي الذي يأخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار.

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تمييز عدة أنواع للنمو الاقتصادي ومن بينها ما يلي:

- النمو الشامل: "يتميز هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو معدل السكان أي أن الدخل الفردي هو ساكن. أو بمعنى آخر النمو الشامل هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي، حتى ولو لم ينعكس ذلك على نصيب الفرد منه"³.
- النمو المخطط: "يكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو، أي أنه يقوم على

(1) محمد مدحت مصطفى. سهير عبد الظاهر احمد. (1999). مرجع سبق ذكره. ص:117-118.

(2) هند سعدي (2017). "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة بالمسيلة. الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-.msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3539> تاريخ الاطلاع: 2023/05/27. ص:61.

(3) الوليد قسوم ميساوي. (2018). "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة. الموقع الالكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/4186>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/25. ص:37.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

سياسة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، حيث يسود الدول الاشتراكية. وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ويعتمد نجاح هذا النمط على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات"¹.

- **النمو العابر:** "هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، وسرعان ما يزول هذا النمو مع زوال تلك العوامل الخارجية، فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار"².
- **النمو التلقائي:** "هو ذلك النمو الذي يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية ويؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، بحيث لا تتدخل الدولة فيه، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته"³.
- **النمو المكثف:** "يحدث النمو المكثف نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، ويقوم هذا النمو على زيادة الإنتاجية، وفي هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف".

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يوجد طرق متعددة لقياس النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أحد الطرق المعتمدة في قياس النمو، حيث يعرف بأنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة للبلد، ويجب ان تكون السلع والخدمات المنتجة خاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"⁴. ومن بين تلك الطرق نذكر ما يلي:

(¹) بلهوشات محمد الأمين. طه بن الحبيب. (يومي 23-26 فيفري 2020). "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2018)". ملتقى دولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20) بموضوع التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة. الطبعة الأولى. جامعة الوادي. الموقع الالكتروني: <https://www.researchgate.net/publication/340350272>. تاريخ الاطلاع: 01/05/2023. ص: 05.

(²) نامر علي النويران. حمود حميدي بني خالد. (2017). "أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991-2015". مجلة الاقتصاد والمالية. المجلد 03. العدد 02. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28864>. تاريخ الاطلاع: 23/12/2022. ص: 53.

(³) حلام زواوية (2018). "جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف. الموقع الالكتروني: <https://www.theses-algerie.com/2714858294324214>. تاريخ الاطلاع: 28-01-2021. ص: 51.

(⁴) هوشيار معروف. (2003). "تحليل الاقتصاد الكلي". ط2. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 73.

1/ طريقة القيمة المضافة: تعرف القيمة المضافة على أنها "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"¹، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتج النهائي - قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

- المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي.

- المنتجات الوسيطة: هي تلك المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعاً لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

إن هذه الطريقة تؤدي إلى تفادي تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى. حيث أنه عند حساب القيمة المضافة ينبغي طرح قيمة الإهلاك الرأسمالي من قيمة الناتج حتى نتحصل على القيمة المضافة الصافية"².

2/ طريقة الإنفاق الكلي: في الاقتصاد المحلي قد يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل، وهذا على أساس أنّ عملية الإنفاق على السلع والخدمات يقوم بها طرف معين مما يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر ألا وهو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل³، وبالتالي فإن:

الإنفاق الكلي = الناتج الداخلي

"يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج والذي تولد من الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق. حيث هنالك أربع مكونات رئيسية للإنفاق الكلي هي:

• الإنفاق الاستهلاكي (C): يقوم القطاع العائلي بإنفاق جزء من الدخل على السلع الاستهلاكية وأبرزها:

- الإنفاق على سلع الطعام والشراب؛

- الإنفاق على سلع الملابس؛

- الإنفاق على السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات؛

- الإنفاق على التلفزة والحاسوب والسيارات والأثاث ونحو ذلك؛

- الإنفاق على الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والنقل وغيرها"⁴.

(1) Stanley Fischer Et Autres. (2002). « **Macroéconomie** ». 2eme Edition. Edition Dunod. Paris.p :68.

(2) صارة زعيتري (2019). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/06. ص: 75.

(3) Gregory Mankiw. (2003). « **Macroéconomie** ». 3eme Edition De Boeck. Belgique.p :21.

(4) محمد أحمد الأفندي (2012). "النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة". الطبعة الأولى. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع. ص: 68.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- **الإنفاق الاستثماري (I):** هو كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي يعد إنفاقاً استثمارياً ويتكون الإنفاق الاستثماري من الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون (التغير في المخزون).
- **الإنفاق الحكومي (G):** يشمل الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة لسلع الأثاث والمباني وخدمات النقل والكهرباء والمياه ومدفوعات الأجور والمرتببات المدفوعة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة وكذلك نفقات الصيانة وغيرها. والإنفاق الحكومي الاستثماري يشمل الإنفاق على إنشاء الطرق العامة والسدود والمستشفيات والمدارس والجامعات.

- **صافي الإنفاق الخارجي (NX):** إن صافي الإنفاق الخارجي يعتبر حصيلة مكونين هما:

- الصادرات والتي تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محلياً؛

- الواردات والتي تمثل جزءاً من الطلب المحلي على السلع المستوردة من الخارج.

وبالتالي فإن حصيلة الفرق بين الصادرات والواردات تمثل صافي الإنفاق الخارجي. وبناءً عليه فإن:

الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي
أو بصيغة الرموز:

$$AE = C + I + G + NX$$

حيث:

$$NX = X - M$$

وتعطينا حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسعر السوق، أو بمعنى آخر يمكن القول، بأن:

الإنفاق الكلي = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق أو الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث العرض الكلي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بينما يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي¹.

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي

قد تختلف العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وهذا باختلاف النظريات الاقتصادية، "وأهم القراءات التي يمكن اعتمادها في هذا النطاق، نجد القراءة النيوكلاسيكية المبنية على نموذج "سولو"، مبينا أهمية الاستثمار في ذلك. أمّا أحدث قراءات النمو الداخلي فهي القراءات المؤسسة من قبل العالمين "لوكس ورومر" اللذين أعطيا أهمية كبيرة لرأس المال البشري. على العموم، بنية الاقتصاد الكلي تحفز النمو من خلال التقليل من عدم اليقين، وعدم الاستقرار الكلي (الإنتاج والاستثمار)، والتضخم والبطالة والسياسة المالية والجباية والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والتقدم التكنولوجي، والنمو السكاني، كل هذه العناصر كان لها

(¹) محمد أحمد الأفندي (2012). مرجع سبق ذكره. ص ص: 69-70.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

وجود في أدبيات النمو الاقتصادي باعتبارها من محددات الأداء الاقتصادي¹. محددات النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في أي اقتصاد. يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من المؤشرات. معدل الناتج المحلي الإجمالي المتزايد هو رمز للنمو الاقتصادي للاقتصاد.

ومن بين العوامل هناك المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك يعتبر تحديد مصدر النمو مهما لتفعيل النمو واستقراره واستمراره. ولتحقيق ذلك يجب تبني سياسات اقتصادية ملائمة، وهناك عدة عوامل مهمة في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً: مؤشر تطور القطاع المالي

في دراسة قام بها Bailliu et al حيث استعمل مقياس تطور القطاع المالي، وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم استنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي².

ثانياً: الرأسمال المادي والبشري

"لقد أثبتت عدّة نماذج أن الرأسمال البشري يلعب دوراً مهماً في نصيب الفرد من الدّخل، فحسب (Lucas 1988) الرأسمال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساس للنمو، مقترحا بذلك طريقتين لهذا التراكم (التراكم من خلال التعليم- تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي)³، ان العمل البشري يعتبر اول عامل للنمو الاقتصادي، فالعمل يجب تكيفه وفقاً للطلب كما ونوعاً. "كما أكّدت عدة بحوث أكاديمية حديثة أن عنصر رأس المال البشري يؤدي دوراً مهماً في النمو الداخلي، ومن الاقتصاديين الذين بينوا ما سبق نجد (Barro)، فقد بينت الدراسات الأكاديمية الحديثة أن معدّل النمو مرتبط بالإيجاب بمستوى رأس المال البشري⁴. ان التكوين يؤدي الى تحسين الإنتاجية، المبادرة والابتكار. وفي وقتنا الحالي نلاحظ ان جودة العمل اهم من كميته، لان التحكم في الآلات المعقدة يكون من طرف اشخاص مؤهلين، وهو ما يدعو الى راس المال البشري.

(¹) بشيشي وليد. (2015). "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة عنابة. الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.sndll.arn.dz> تاريخ الاطلاع: 2022/09/22. ص: 217.

(²) Jeannine Bailliu & John Murray. (2003). "Exchange Rate Regimes in Emerging Markets». Bank of Canada Review, Bank of Canada, vol. 2002(Winter), <https://ideas.repec.org/a/bca/bcarev/>. p: 19-26.

(³) Fabre. A. (2001). "Education, croissance et convergence: Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées". Revue économie politique. N° 111- Sept/Oct. <https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-.htm>. pp:765-783.

(⁴) OCDE, 2010: Le cout élevé des faibles performances éducatives, Edition OCDE, p.13

"وقد درس "جونز" (2002) في هذا الإطار نوعية رأس المال البشري لدى الدول المنتجة للبترول منطلقا

$$Y_t = A_t^\alpha K_t^\alpha H_{yt}^{1-\alpha}$$

من دالة الإنتاج التالية: Y_t تمثل الإنتاج الكلي، A_t مخزون الافكار، K_t مخزون رأس المال، H_{yt} الرأسمال البشري المستخدم في عملية الإنتاج. وباعتماد افتراضات رياضية، واقتصادية وظرفية خرجة الدراسة بأن الرأسمال البشري في تحسن¹.

ثالثا: الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي

ظهر مصطلح الانفتاح الاقتصادي لأول مرة في أدبيات الاقتصاد السياسي المقارن في أوائل الثمانينيات. ومع ذلك، فإن الانفتاح الاقتصادي له تاريخ أطول بكثير، لا سيما في مجال الاقتصاد الدولي. في الواقع يعود تاريخ دراسة أسباب وأثار الاقتصاد المفتوح إلى القرن الثامن عشر ويظهر بشكل بارز في أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو. كان هؤلاء الاقتصاديون الكلاسيكيون قلقين بشأن عواقب التجارة الدولية على الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الآثار الإيجابية والسلبية للتجارة الحرة. في الأصل، كان تركيز التحليل على تبادل السلع الأساسية وأسعار الصرف. في الوقت الحاضر، ينصب التركيز بشكل أكبر على تداعيات الانفتاح الاقتصادي على النظم الاقتصادية المحلية في حد ذاتها.

"الانفتاح الاقتصادي هو إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال من الناحية النظرية يمكن التمييز بين مفهومين لنموذج النمو، نماذج النمو النيوكلاسيكي ونماذج النمو الداخلية، فيما يخص نماذج النمو النيوكلاسيكية التي قام بها كل من "Solow-Swan 1956"، "Diamond 1965"»²، في هذا النموذج يعتبر أن الانفتاح الاقتصادي يحدث نمو اقتصاديا على المدى الطويل بسبب أن النمو في هذه الحالة يستجيب إلى درجة التطور التكنولوجي في العالم الخارجي. أما على المدى القصير فيحدث نمو اقتصاديا بسبب تحرير التجارة الخارجية.

رابعا: التقدّم التكنولوجي

"يعتبر التقدّم التكنولوجي من أهم عناصر عملية النمو الاقتصادي، وهو عبارة "عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج"، قصد الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى ولو بقيت كميات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بنفس المستوى وحدث تقدّم

(¹) بلقاسم العباس. وشاح رزاق. (2011). "رأسمال البشري والنمو في الدول العربية". سلسلة جسر التنمية. العدد 43. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. الموقع الالكتروني: <https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=220>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/28. ص: 10.

(²) N. GREGORY MANKIW et autre. (1992). "A CONTRIBUTION TO THE EMPIRICS OF ECONOMIC GROWTH". Quarterly Journal of Economics. N° 107. https://eml.berkeley.edu/~dromer/papers/MRW_QJE1992.pdf. pp: 3-4. Date de consultation : 22/08/2022.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

تكنولوجي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي¹، و مم سبق يمكن القول ان ارتفاع حجم الإنتاج مرتبط بالتقدم التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمّى بالإنتاجية الكليّة لعوامل الإنتاج. وليس بارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، وإنما لتطور العامل التكنولوجي.

خمساً: محددات أخرى

هناك عوامل ومحددات أخرى تؤثر بشكل عام على عملية الإنتاج وتحديد مقدار النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، وهذه العوامل هي كالتالي:

ا- النظام المالي، والتضخم: "إنّ للنظام المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي كونه يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، حيث يعمل هذا الأخير على تعبئة المدخرات وتوفير سيولة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة في تطوير الاستثمار المحلي بشكل إيجابي ينعكس على النمو الاقتصادي"².

"أما بالنسبة للتضخم فقد استنتج كل من "فيشر" 1993 و "قريقوري" 1993، أنه توجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى أثبتت دراسة "Vieilieu et Rajhi 1993" أنّ التضخم لا يعتبر بمثابة متغير ذي صلة في تفسير النمو الاقتصادي، ولكن الأمر يرجع إلى سرعة تقلب الأسعار"³، كما خلص "Barro 1997" في دراسته إلى أنّ انخفاض التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى الأداء الجيد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل"⁴.

ب- الاستقرار السياسي والأمني: "عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي"⁵، أي امتناع أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

التنمية الاقتصادية تؤدي إلى النمو الاقتصادي. يحدث النمو من خلال التغييرات التي أحدثتها التنمية، حيث يمكن أن تؤثر جودة الحياة على ناتج المنتجات والخدمات. هدف التنمية الاقتصادية هو النمو الاقتصادي. يشير النمو الاقتصادي والتنمية إلى التقدم في اقتصاد البلد.

الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

(1) ضياء مجيد الموسوي. (2005). "النظرية الاقتصادية. التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص: 56-57.

(2) Organization for Economic Co-operation and Development. (2003). "The sources of Economic Growth in OECD countries". <https://doi.org/10.1787/9789264199460-en>. P: 71. Date de consultation :29/08/2022.

(3) Rajhi. et Villieu, (1993). "Accélération Monétaire et Croissance Endogène". Revue Economie émergent N°44-2. https://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1993_num_44_2_409450. pp:257-258. Date de consultation :22/09/2022.

(4) Barro. R, 2000: **Les facteurs de la croissance Economique, une analyse transversale par Pays**, Economica, <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/les-facteurs-de-la-croissance-9782717839777>. p129. Date de consultation :23/09/2022.

(5) سالم توفيق النجفي. (2000). "أساسيات علم الاقتصاد". الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. مصر. ص: 307.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

ساهمت التنمية الاقتصادية مؤخرا في نهوض وتطوير شتى القطاعات الاقتصادية في الدول النامية وتعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد. وفي هذا السياق تم التوصل إلى أن مفهوم التنمية قد ارتبط أصلا بالنمو الاقتصادي واعتبرت من الوسائل المعززة له في العديد من القطاعات العامة وغيرها من القطاعات التي تسعى جاهدا لزيادة قدراتها وكفاءتها من أجل التأقلم مع الظروف الاقتصادية.

أولا: مفهوم التنمية

لقد كثرت واختلفت تعريفات التنمية فعرفت بأنها: "عملية وتعبئة وتنظيم جهود افراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، وقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"¹ وتعني تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبشكل أكثر تحديداً، وقد تم إدخال تحسينات على إدارة الموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة من أجل تكوين الثروة وتحسين حياة الناس.

ونتيجة للعديد من التغيرات الجذرية والأساسية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، تحدث التنمية من حالة التخلف إلى حالة التقدم. والتي تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة تنعكس على مختلف الجوانب الحياتية للفرد. وتعتبر التنمية ظاهرة نوعية تقيس درجة رفاهية المجتمع وتمتعه بالخدمات الأساسية المختلفة هناك حاجة إلى مقارنة نسبة تغطية خدمات الإسكان وجودة تلك الخدمات بين فترتين لتقييم نوعية الحياة للمجتمع ككل.

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية، فعرفت بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"².

عملية التنمية هي "الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاجتماعي والاقتصادي والتي تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة تنعكس على مختلف الجوانب الحياتية للفرد"³.

(1) خمخام عطية. (2020). "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول". مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 18. العدد 03. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134064>. تاريخ الاطلاع: 2023/05/22. ص: 166.

(2) مدحت أبو نصر. ياسين مدحت محمد. (2017). "التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها". ط 1. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة. مصر. ص: 65.

(3) إيمان عطية ناصف. محمد عبد العزيز عجمية. (2000). "التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية". كلية التجارة جامعة الإسكندرية. مصر. ص: 55.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

ويشيع استخدام مفهوم التنمية من أجل تصنيف البلدان مثل الدول المتقدمة، الدول الصناعية والدول الأقل نمواً.

كما عرفت التنمية على أنّها: "تحقيق الإنسان درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون من خلال عمله، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، ويعني ذلك تحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية، إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي"¹.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد أصبح من الصعب وبشكل متزايد تعريف التنمية الاقتصادية بشكل مرضي تماماً ويلبي الغرض المطلوب منها، ونظراً لتنوع المفاهيم المعنية بالتنمية الاقتصادية نميز ما يلي:

- "التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعاً تراكمياً عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداماً أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان"².

-التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بموجبها تحويل الاقتصادات الوطنية البسيطة منخفضة الدخل إلى اقتصادات صناعية حديثة. على الرغم من أن المصطلح يستخدم أحياناً كمرادف للنمو الاقتصادي، فإنه يستخدم عموماً لوصف التغيير في اقتصاد البلد الذي يتضمن تحسينات نوعية وكمية. تعتبر نظرية التنمية الاقتصادية - كيف يمكن للاقتصادات البدائية والفقيرة أن تتطور إلى اقتصادات متطورة ومزدهرة نسبياً - ذات أهمية حاسمة للبلدان المتخلفة، وعادة ما يتم في هذا السياق مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية.

- يعرف جيرالد ماير (Gerald Mayer) في كتابه قضايا أساسية في اقتصاد التنمية 1964 "التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل نمو السكان الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد"³.

(1) إبراهيم محمد الباطنية وآخرون. (2005). "مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي". ط1. دار الأمل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 213.

(2) عبد اللطيف مصطفى. عبد الرحمان سانية. (2014). "دراسات في التنمية الاقتصادية". مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. الموقع الإلكتروني: <https://books.google.dz/books/about/>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/28. ص: 12.

(3) سعد مقص. لعلا رمضاني. (2020). "تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد 06. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118566>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/28. ص: 278.

-التنمية الاقتصادية هي برامج أو سياسات أو أنشطة تسعى إلى تحسين الرفاه الاقتصادي ونوعية الحياة للمجتمع. ما تعنيه "التنمية الاقتصادية" بالنسبة لك سيعتمد على المجتمع الذي تعيش فيه. لكل مجتمع فرصه وتحدياته وأولوياته. يجب أن تشمل خطة التنمية الاقتصادية الخاصة بك الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المجتمع.

- ويمكن القول إن "التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع"¹.

-تم التنافس على التعريف الدقيق للتنمية الاقتصادية: بينما نظر الاقتصاديون في القرن العشرين إلى التنمية من منظور النمو الاقتصادي في المقام الأول، ركز علماء الاجتماع بدلاً من ذلك على عمليات التغيير والتحديث الأوسع نطاقاً. يلخص عالم التنمية والدراسات الحضرية كارل سيدمان التنمية الاقتصادية على أنها "عملية إنشاء واستخدام الأصول المادية والبشرية والمالية والاجتماعية لتوليد رفاهية اقتصادية محسنة ومشاركة على نطاق واسع ونوعية حياة لمجتمع أو منطقة.

- كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جديّة صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغيير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان"².

-التنمية الاقتصادية هي عملية تحسين مستوى معيشة ورفاهية الناس في الاقتصاد.

- "يراد بالتنمية الاقتصادية أنها زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، أي مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، ويعرفها البروفيسور "مير" (Meier) على أنها العملية التي من خلالها يزداد متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الأمد الطويل"³.

"كما يرى الاقتصادي الأمريكي واجل (S. Wagel) أن التنمية معنى الموازنة بين أحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، وان هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، حيث أن

(¹) بوضياف ياسين. (2016). "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية". مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد 03. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135199>. تاريخ الاطلاع: 2023/05/28. ص: 186.

(²) خمخام عطية. ضامن مسعود (2020). مرجع سبق ذكره. ص: 167.

(³) ضياء مجيد الموسوي. (2013). "أسس علم الاقتصاد. مذاهب. وأنظمة. ونظريات اقتصادية وأسواق". الجزء الأول. الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 71.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

رأس المال يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، بينما تتطلب التنمية استغلال هذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع"¹.

"وعرفها الاقتصادي (Kindle Berger) التنمية بأنها عبارة عن الزيادة في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الاقتصادية. أمّا الاقتصادي (Nicolas Kaldor) فقد عرفها بأنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة لتغيير بنية وهيكلة الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي"².

ويرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية ان اية تنمية جدير بهذه التسمية ينبغي ان تهدف الى تحقيق ما يلي³:

- اشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب؛
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الانسان؛
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

ومنه وكتعريف شامل يمكن القول إن: التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف لرفع مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع. وتعتبر التنمية عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كذلك تضمن التنمية الاقتصادية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة مع مراعاة ضرورة ضمان التوازن البيئي، كما أنها ترتبط بدرجة كبيرة بجدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدول. ومما لا شك فيه هو أن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى ومن بلد لآخر.

ومع ذلك هنالك أهداف مشتركة وأساسية تسعى لتحقيقها كل الدول والتي يمكن إبرازها على النحو التالي⁴:

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أو الأقل دخلا، وهذا من أجل القضاء على ظاهرة الفقر والتخلف؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية واستغلالها، واستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة مستوى الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد؛

(¹) محمد صفوت قاجل. (2008) "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية". دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الإسكندرية. ص:64.

(²) محمود حسين الوادي وآخرون. (2010). "الاقتصاد الكلي". دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط2. الأردن. ص:298.

(³) زيتوني هوارية. مكيد علي. (2018). «التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية». مجلة المعيار. المجلد 09. العدد 02. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55737>. تاريخ الاطلاع: 2022/01/22. ص:234.

(⁴) إياد عبد الفتاح النصور (2015). "المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي". الطبعة الثانية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. ص ص: 356-357.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- تسعى التنمية الاقتصادية إلى إحداث تحسن ملموس في المستوى المعيشي للأفراد، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ومنه يتزامن هدفها مع جعل معدل النمو في الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان؛
- تتبع التنمية سياسات اقتصادية قادرة على خلق فرص العمل الجذابة من أجل زيادة معدل الإنتاجية الكلية للاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة؛
- توفر التنمية الاقتصادية شتى الحاجيات الأساسية من غذاء ومسكن وصحة وحماية من أجل تحسين جودة الحياة، كما تسعى أيضا إلى توفير عنصر الحرية وتخليص الأفراد من العبودية والاعتمادية¹.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية

ضمن **J. Walinsky** عند تعريفه للتنمية الاقتصادية الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يقول: "أحد العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية هو النمو الاقتصادي، الذي يمثل زيادة في إجمالي إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي ضروري للتنمية الاقتصادية، إلا أنه ليس كافيا في حد ذاته لتحقيقه. فالتنمية الاقتصادية لا تكفي إذا اقتصر على رفع معدلات النمو دون تحسين نوعية حياة السكان. ولا يمكن القول إن الدولة المتخلفة حققت التنمية فقط من خلال زيادة ناتجها القومي الإجمالي أو دخلها القومي، وزيادة متوسط دخل الفرد، بل من خلال تحسين الظروف المعيشية لقاعدة سكانية أوسع. ويميز بونيه بين المفهومين النمو والتنمية حيث يقول: "إنّ النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظلّ تنظيمات اجتماعية ثابتة ومجددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أنّ التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة"².

إنّ الفهم العام لكلمتي "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية" ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسين، لكنه توجد فروقات أساسية بينهما. ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب³:

(¹) جوزيف نعمة موسى (2020). "أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد 07. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119155> تاريخ الاطلاع: 2021-03-29. ص: 262.

(²) شوقي جباري. (2015). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد التنمية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي. الموقع الإلكتروني: <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/12345678> تاريخ الاطلاع: 2023/03/28. ص: 11.

(³) بعوني ليلي. (2017). "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)". مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية". المجلد 06. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46726> تاريخ الاطلاع: 2022/11/06. ص: 781-780.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- التنمية الاقتصادية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل؛
 - التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية والنمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة؛
 - التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعاً من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.
- يتحقق النمو حتى في أوضاع الحروب والاستعمار، أما التنمية فلا تحدث في ظل الاحتلال؛ لأن الاحتلال يأتي ليهدم لا يبني¹.

أولاً: تمييز مفهوم التنمية عن النمو الاقتصادي

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات؛
 - النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود؛
 - النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية؛
 - يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقاييس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلاً).
- نظراً لإمكانية الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلا أنهما يختلفان في نقاط كثيرة نذكر منها:

الجدول رقم (2-03): أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	
يشير إلى الزيادة في النمو النقدي للأمة في فترة معينة	تشير إلى التطور الشامل لنوعية الحياة في الأمة، والذي يشمل النمو الاقتصادي.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB.	
مدى المفهوم	
إنه مفهوم أضيق من مفهوم التنمية الاقتصادية.	إنه مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي.
النطاق	

(¹) جمال حلاوة. علي صالح. (2010). "مدخل إلى علم التنمية". دار الشروق للنشر والتوزيع. ط1. الأردن. ص: 30-32.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

إنه نهج أحادي الأبعاد يتعامل مع النمو الاقتصادي للأمة.	إنه نهج متعدد الأبعاد ينظر في الدخل وكذلك نوعية الحياة للأمة.
المدى	
عملية قصيرة المدى	عملية طويلة المدى
القياس	
كمية	من الناحيتين الكمية والنوعية
تنطبق على	
الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية
الدعم الحكومي	
إنها عملية تلقائية قد تتطلب أو لا تتطلب تدخلاً من الحكومة	يتطلب تدخلاً من الحكومة حيث يتم تشكيل جميع السياسات التنموية من قبل الحكومة
نوع التغييرات المتوقعة	
التغييرات الكمية	التغييرات الكمية والنوعية
أمثلة	
GDP.GNP	دليل التنمية الصناعية، دخل الفرد، التنمية الصناعية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع.

الفرع الثالث: قياس التنمية الاقتصادية

قد تعلم أن البلدان يتم تصنيفها أحياناً على أنها متطورة أو نامية أو ناشئة. لكن ماذا يعني هذا التصنيف؟ كيف يتم قياس تنمية الدولة؟ سيغطي هذا التفسير التنمية الاقتصادية وكيف يقيسها الاقتصاديون.

"نظراً للصعوبة الملحوظة في تعريف التنمية الاقتصادية، بسبب اعتبارها عملية شاملة وهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في عدة جوانب، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة"¹.
ومن بين المؤشرات نذكر ما يلي:²

(¹) خمخام عطية، ضامن مسعود. (2020). مرجع سبق ذكره. ص: 167.

(²) عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية. (2014). "دراسات في التنمية الاقتصادية". ط1. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. ص: 45-48.

أولاً: مؤشرات الناتج والدخل:

تعتمد هذه المؤشرات على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالمياً وميز فيه بين ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط، وذات الدخل المرتفع.

ثانياً: مؤشرات هيكلية:

يرى بعض الاقتصاديين من بينهم كولين كلارك "COLIN CLARK" أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي دلّ ذلك على أن الدولة تقطع أشواطاً متقدمة في التنمية، من بين المؤشرات الهيكلية نجد:

أ- مؤشرات التصنيع:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة.

ب- مؤشرات الإنتاجية:

- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- مؤشرات تكلفة وحدة العمل.

ثالثاً: مؤشرات التبعية الاقتصادية¹:

إن المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية متعددة ونذكر منها ما يلي:

أ- مؤشرات التبعية التجارية:

- مؤشرات درجة الانكشاف الاقتصادي = $100 \times \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الإجمالي الناتج}}$
- مؤشرات التركيز السلعي للصادرات = $100 \times \frac{\text{الرئيسيتين السلعتين للصادرات}}{\text{الصادرات المجموع}}$
- مؤشرات التركيز الجغرافي للصادرات = $100 \times \frac{\text{دولتين لهما الصادرات}}{\text{الصادرات المجموع}}$

(¹) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون. (2008). "التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات)". مطبعة البحيرة. الإسكندرية. مصر. ص: 45-46.

ب - مؤشر التبادل التجاري:

$$100 \times \frac{\text{الصادرات لكمية القياس بالرقم}}{\text{الواردات لكمية القياس بالرقم}} = \text{معدل التبادل الإجمالي}$$

$$100 \times \frac{\text{الصادرات لتاسعار القياس بالرقم}}{\text{الواردات لتاسعار القياس بالرقم}} = \text{معدل التبادل الصافي}$$

ت - مؤشر التبعية المالية:

$$100 \times \frac{\text{الديوناقساط} + \text{الفوائد}}{\text{الصادرات بقيمة}} = \text{عبء خدمة الدين الخارجي}$$

الفرع الرابع: عوائق التنمية والنمو الاقتصادي

تعاني الدول النامية من العديد من العقبات والصعوبات التي تشكل قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي من أهمها¹:

- ضعف الادخار: في البلدان النامية، تكون معدلات الادخار منخفضة بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل، الذي يستخدم في الغالب للاستهلاك. والادخار هو المصدر الرئيسي لتكوين رأس المال والاستثمار. فإذا كان الادخار ضعيفاً سوف يحد من عملية النمو الاقتصادي ويجعله بطيئاً وضعيفاً.
- ضعف مناخ الاستثمار: ويؤدي وجود مناخ استثماري ضعيف إلى تباطؤ الاستثمار الخاص في البلاد، وضعف تدفق رأس المال الأجنبي، وهروب رأس المال المحلي. والحد من وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي ويرجع ضعف مناخ الاستثمار إلى عدد من الأسباب منها:

* ضعف البنية الأساسية التحتية من طرقات وموانئ ومطارات وسدود وخدمات عامة واتصالات؛

* عدم الاستقرار السياسي الذي ينتج عنه نشوب صراعات داخلية وخارجية؛

* الفساد وغياب الإدارة الاقتصادية الكفاءة والحكم الرشيد وضعف دور القضاء في حماية حقوق الملكية؛

* عدم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الأسعار وموازن المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

- قلة الموارد الطبيعية أو ندرتها: تكون إمكانات النمو لأي بلد محدودة عندما يفتقر إلى تنوع الموارد الطبيعية، فيما يظل مستقبل النمو رهين التطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في حركة أسعار السلع الأولية.

¹ محمد أحمد أفندي. (2012). "مبادئ الاقتصاد الكلي". الطبعة الثانية. دار الكتاب الجامي. صنعاء. الموقع الإلكتروني: <https://maktbah.net>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/29. ص ص: 323-324.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

▪ ضعف تأهيل العنصر البشري: ان انتشار الأمية وارتفاع نسبة الأمية في بعض الدول النامية والدول الأفريقية وبعض دول الشرق الأوسط، وانعدام برامج التأهيل والتدريب والتعليم، أدت الى ضعف إنتاجية عنصر العمل، وضعف وتيرة التنمية والنمو.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

يصل تاريخ نظريات النمو الاقتصادي الى زمن طويل، حيث يمتد من "دافيد هيوم، 1711-1776". الذي كان أستاذ "ادم سميث"، وقد تطور تاريخ نظرية النمو الاقتصادي ابتداء بـ "هيوم وسميث" ومرورا "بمالتوس، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، وكارل ماكس"، من خلال مختلف إسهاماتهم في نظرية النمو الاقتصادي. لقد تعددت واختلفت نظريات النمو الاقتصادي من نظرية لأخرى حيث اعتبرت كل نظرية مكملة للنظرية التي تلتها. حيث قد تم التعرض في هذا المبحث إلى كل من التحليل الكلاسيكي في النمو الاقتصادي والذي من بين أهم نظرياته يمكن تمييز نظرية آدم سميث، دافيد ريكاردو وغيرها، ليتم التطرق فيما بعده بالمطلب الثاني للتحليل الكينزي للنمو الاقتصادي فالتحليل النيوكلاسيكي بالمطلب الثالث والأخير.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي تتمثل في الحرية الاقتصادية، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار عدم خضوع العمال للخداع النقدي، قانون ساي (Say) للمنافذ، ومبدأ حيادية النقود. كما اعتبر الكلاسيك أن دالة الإنتاج هي دالة لعدة عوامل ممثلة في رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وأنّ التغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، واعتبروا أن عامل المورد الطبيعي ثابت في حين أن بقية العوامل متغيرة، وفيما يلي أهم الأفكار التي تم التطرق إليها من قبل رواد المدرسة الكلاسيكية¹:

الفرع الأول: تحليل آدم سميث (1723-1790) *Adam Smith*

"يعد آدم سميث أبرز من أكد وجود قوانين طبيعية في علم الاقتصاد، وذلك بعد محاولات من عدة اقتصاديين، حيث كان ذلك من خلال كتابه المشهور "دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم" الذي صدر لأول مرة عام 1776، والذي أحدث عند دارسي وواضعي السياسة الاقتصادية"².

(¹) نور الهدى حفصاوي. (2018). "دراسة العلاقة بين تطور نظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/454>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/24. ص: 96.

(²) محمودي مليك. (2018). "نموذج النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1993-2015". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة المسيلة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/21. ص: 72.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

وكان هدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، وماهية السياسة التي تعيقه وتقف في طريقه، ولذلك قام آدم سميث بوضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد ليس تركيبة عجيبة من الأهواء، ولكنه محكوم بقوانين اقتصادية طبيعية. وتمثلت هذه الأفكار فيما يلي:

أولاً- تراكم رأس المال: يعتقد آدم سميث أن التراكم الرأسمالي يعد شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن الاقتصاد الوطني هو بحاجة إلى التراكم الرأسمالي الذي يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار، وهذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي. كما يرى آدم سميث "أن عملية النمو داخلية، مع التركيز على تأثير تراكم رأس المال على إنتاجية العمل، ويركز في كتابه المشهور على أن دخل الفرد في كل دولة يجب أن ينظم بظروف مختلفة، حيث تركز اهتمام آدم سميث على العوامل التي تحدد نمو إنتاجية العمل، أي العوامل والمبادئ التي يتم تطبيق العمل في أي مجتمع، فهنا يدخل تراكم رأس المال في الصورة، قد اقتنع آدم سميث بأن نمو إنتاجية العمل هو مبدأ تقسيم العمل الذي يعتمد بدوره على مدى السوق وبالتالي على تراكم رأس المال".¹

وحسب رؤية آدم سميث فإن رأس المال يلعب دوراً حيوياً في الأداء الاقتصادي، حيث إنَّ سعيه وراء الثروة والأرباح يوجه الاقتصاد إلى التخصيص الفعال والنمو الاقتصادي، وإنَّ العمل لا يمكن أن يراكم من رأس المال لأنَّ مستوى الأجور يسمح فقط بإشباع رغبات الاستهلاك الفوري. ولاحظ آدم سميث أن الأفراد الأصليين الذين يملكون الأراضي لديهم مداخيل كافية لتراكم رأس المال، لكنهم ينفقونها على العمل غير المنتج لإشباع رغباتهم المتعددة في العيش. "واستخلص آدم سميث أنَّ أفراد الطبقة الصناعية الناشئة الذين يسعون لتحقيق الأرباح وتراكم رأس المال لزيادة ثروتهم من خلال الادخار ثم الاستثمار، هم الطبقة المحسنة للمجتمع. ومن خلال ذلك فإن التوزيع غير المتكافئ للدخل لصالح الرأسماليين له أهمية اجتماعية مهمة، ولن يكون النمو الاقتصادي ممكناً بتوزيع غير متكافئ للدخل، حيث سوف يتم استهلاك إجمالي الناتج السنوي".²

ثانياً- تقسيم العمل: قد اهتم آدم سميث بالتخصيص وتقسيم العمل ممَّا يزيد من رفع القدرة على الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل والادخار، مؤدياً إلى تحسين معدلات التكوين الرأسمالي، "فحسب المثال الذي أعطاه في الفصل الثالث من كتابه "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" فإنَّ تقسيم العمل يعتبر مصدراً لزيادة الكفاءة والنمو"³، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

- ابتكار آلات محددة أو طرائق ووسائل وأنظمة يدار بها العمل؛
- التحسن في براعة العاملين؛

(¹)Neri Salvadori (2013), "The Theory of Economic Growth : à Classical Perspective", Italy, p : 03.

(²)Harry Landreth, David C. Colander (2012), "History of Economic Thought", Fourth Edition, Houghton Mifflin Company, pp : 89-90.

(³)صارة زعيتري. (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 77.

• الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم للعمل والتحول من نوع من العمل الى الآخر.

ويكمل آدم سميث تحليله عبر التأكيد على تقسيم العمل الذي يتحدد بمدى السوق وهذا يعني أن السوق الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس. "وعلى الرغم من وجود العوائد المتزايدة فإنّ آدم سميث استبقى مفهومًا أو فكرة المعدل العام للربح. وكان رأيه مؤسسًا على فرضية أن كل شركة تعمل عند عوائد ثابتة، بينما الإنتاج الكلي يخضع للعوائد المتزايدة. وهكذا فإنّ آدم سميث يرى أن تقسيم العمل داخل الشركة هو خطوة باتجاه تقسيم العمل بين الشركات"¹.

"وفي الأخير وحسب سميث فإن مدى السوق يعتمد بدوره على تقسيم العمل؛ لأن هذا ما يحدد مستوى الإنتاجية ودخل الفرد والقوة الشرائية، أما تقسيم العمل فيعتمد على مدى السوق، مما يشكل عملية مترابطة ودائرية"².

ثالثًا- حرية التجارة و عناصر النمو الاقتصادي: "تتمثل عناصر النمو وفقا لآدم سميث في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية"³. "يضيف آدم سميث الى أفكاره فكرة أخرى تتمثل في حجم السوق، فلما يكون السوق ضيقًا في ظل أسلوب الإنتاج الكبير لا بد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، فتوسع الأسواق يعتبر أداة مهمة، والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفاء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها (اليد الخفية) التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية"⁴.

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أنّ عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، ورأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسب سميث كما يلي⁵:

$$Y = f(L, K, N)$$

حيث:

N:الأرض

L: العمل

Y: الإنتاج

يرى آدم سميث أن معدل النمو السنوي لنتائج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع

عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن كما يلي:

(¹) محمد صالح تري القرشي (2010). "علم اقتصاد التنمية". الطبعة الأولى. عمان: دار اثناء للنشر والتوزيع. ص: 78.

(²) A.P. Thirlwall (2002), **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing: Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA , p: 03.

(³) سهيلة فريد النباتي. (2015). "التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل". دار الراية للنشر والتوزيع. عمان. ص: 13.

(⁴) محمودي مليك (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 52.

(⁵) ضيف احمد. (2015). " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

جامعة الجزائر. الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-bouira.dz>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/30. ص ص: 16-17.

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dl} * \frac{dl}{dt} * \frac{df}{dk} * \frac{dk}{dt} * \frac{df}{dn} * \frac{dn}{dt}$$

حيث:

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dl}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dn}$: الإنتاجية الحدية للأرض.

"يشير آدم سميث أنه عند بداية عملية النمو تصبح متجددة ذاتيا، فتقسيم العمل يرفع من الإنتاجية التي تزيد بها الأرباح والدخول مما يمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر من دخولهم للاسثمار، ويتحقق بذلك التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى مزيد من التخصص وتقسيم العمل"¹.

ثالثا- القيود على النمو من وجهة نظر آدم سميث:

"لقد رأى آدم سميث أن الندرة والنضوب المحتمل في الموارد المتجددة ونضوب الموارد غير المتجددة ربما يقيد نشاطات الأفراد الإنتاجية وكذلك نمو الاقتصاد الوطني ولكن من غير الممكن أن نقر بأن آدم سميث قد أعطى اهتماما إلى ندرة الموارد الطبيعية وتأثيرها في النمو الاقتصادي"².

ففي الوقت الذي كان يكتب فيه آدم سميث كانت القيود على النمو المتأتمية من الطبيعة لا تعد مهمة.. ومن ناحية أخرى كان سميث لا يرى خطرا في أن عملية التراكم تصل إلى النهاية بسبب أنّ العرض غير كاف من العمل ونشوء تناقص لعوائد رأس المال، وقد أيد سميث بدوره وجهة النظر التي ترى أنّ عرض العمل يتولد داخل نظام اجتماعي اقتصادي، أي أنه يتولد داخليا. وهو يرى أن حجم قوة العمل تنظم عن طريق الطلب عليه.

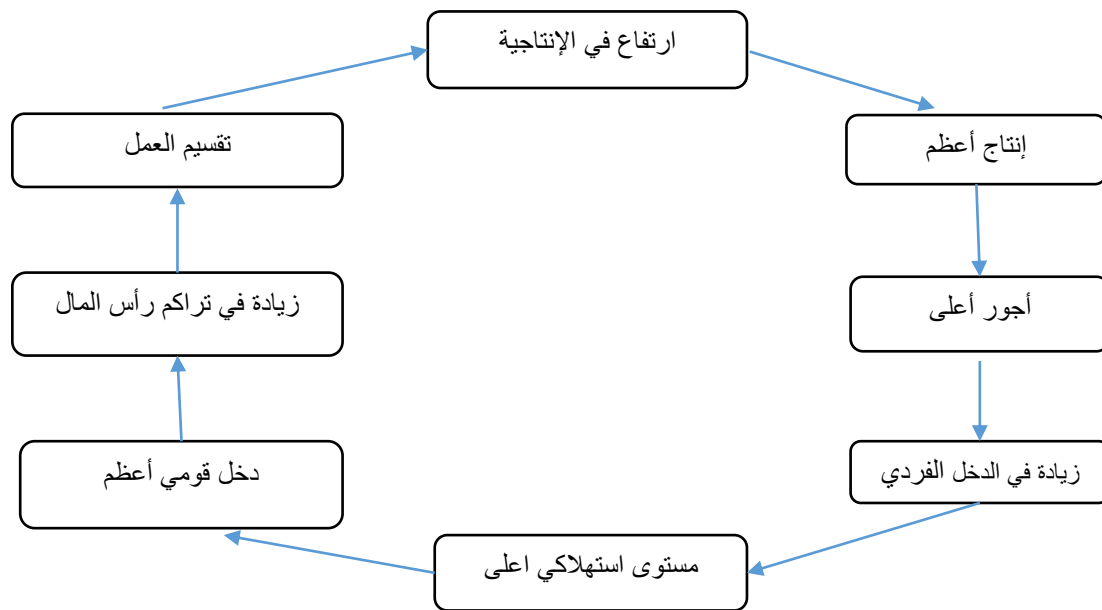
رابعا- سياسة عدم التدخل (دعه يعمل دعه يمر): "كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة، حيث اعتقد أن إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته إذا ما ترك حرا"³.

(¹) مدلس شكري. (2018). "آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة. الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/30. ص: 20.

(²) محمد كريم قروف. (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 121.

(³) سهيلة فريد النباتي. (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 12.

الشكل رقم (2-11): توضيحات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: مكي عمارة، (2018). "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1986-2017)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة مستغانم. الموقع الإلكتروني: <http://e-biblio.univ-mosta.dz>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/31. ص: 126

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ آدم سميث من خلال نظريته حول النمو الاقتصادي طرح عدة توضيحات والمتمثلة في أنّ الدخل القومي الأعظم يؤدي إلى زيادة في تراكم رأس المال، إضافة إلى تقسيم العمل مما ينتج عنهما ارتفاع في الإنتاجية، في ظل توافر قدر من الطلب الفعال. وارتفاع الإنتاج الأعظم ينتج عنه أجور أعلى مما تؤدي إلى الزيادة في الدخل الفردي وزيادة في الاستهلاك، وصولاً إلى دخل قومي أعظم. على غرار ما جاء عند آدم سميث من أفكار حول موضوع النمو الاقتصادي، إلا أنّ نظريته تبقى ناقصة من حيث الجانب العلمي لسياسة النمو الاقتصادي، حيث ظهرت نظريات أخرى مكملت لنظريته.

الفرع الثاني: تحليل دافيد ريكاردو (1772-1823)

"يعتبر دافيد ريكاردو (David Ricardo) من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية والذي عمل على تعميق آراء وأفكار هذه المدرسة وجعلها أكثر متانة وقوة، وارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار كال ريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك"¹، "وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فإنه يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية؛ لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، إلا أنها تخضع للغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك"²، حيث قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات من خلال تحليله لعملية النمو، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال، الثالثة الطبقة الرأسمالية، وتعتبر الطبقة

(¹) صارة زعيتري. (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 103..

(²) فليح حسن خلف. (2006). "التنمية والتخطيط الاقتصادي". جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. الأردن. ص: 110.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الرأسمالية هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي؛ لأنها تستهلك جزءا قليلا من دخلها الذي يأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال.

"على أساس تقسيمه للمجتمع إلى المجموعات السابقة يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي الأجور التي تدفع للعاملين، الربح الذي يدفع للملكي الأراضي، والربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية من أصلها، وإذا كان الدخل النقدي هو الأجور مع الربح والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجور والربح يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين على رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرابهم لرفع الأجور) وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيس للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها يؤدي إلى تأثير التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي يؤدي في النهاية إلى حالة الركود الاقتصادي"¹، "وفيما يخص التقدم التكنولوجي فإنه يرى أن ظهور الاختراعات والتجديدات الآلية الصناعية يؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم، فتميل الأرباح إلى الارتفاع وبالتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي، كما يؤكد ريكاردو أن الضرائب عامل هام في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أنه يحذر من زيادة معدلاتها على أرباح الرأسماليين حتى لا يكون ذلك معوقا لتيار النمو الاقتصادي"².

ويستند تحليل ريكاردو على مجموعة من الافتراضات وهي كالآتي³:

- ❖ تخصص جميع الأراضي لإنتاج الذرة مع تجنيد القوى العاملة في الزراعة؛
- ❖ عرض الأرض ثابت؛
- ❖ الطلب على الذرة غير مرن؛
- ❖ ثبات عرض الأرض؛
- ❖ العمالة ورأس المال عبارة عن مدخلات متغيرة؛
- ❖ تجانس في رأس المال، حيث يتكون من رأس المال المتداول؛
- ❖ المعرفة التقنية معطاة؛
- ❖ يتم دفع اجر الكفاف لجميع العمال؛
- ❖ منافسة كاملة؛
- ❖ ينتج تراكم رأس المال من الأرباح.

(¹) عبد الرحمان يسري. (1998). "تطور الفكر الاقتصادي". الدار الجامعية. مصر. ص: 220.

(²) هند سعدي. (2017). مرجع سبق ذكره. ص: 88.

(³) M.L. Jhingan (2016) . « **The Economics of Development and Planning** ». 40th Edition.VrindaPunlication (P). LTD. pp : 172-173.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

من خلال النظر إلى هاته الافتراضات، فإن الاقتصاد يتكون من مزرعة واحدة ضخمة ثابتة في العرض، تعمل على إنتاج الذرة فقط وهذا من خلال تطبيق وحدات متجانسة من العمالة ورأس المال، ويزدهر هذا الاقتصاد على أساس العلاقات المتكاملة والمتكونة من ثلاث مجموعات والمتمثلة في ملاك الأرض، الرأسماليين، والعمال الذي يتم توزيع كامل إنتاج الأرض بينهم، حيث يتم توزيع إجمالي الناتج القومي على ثلاث مجموعات كالإيجار، الأرباح، والأجور على التوالي.

وتحليلاً عما جاء به ريكاردو في فكرته من منظور الناتج الصافي المحصل عن الربح في الاقتصاد، تؤخذ سلعة واحدة مثلاً (القمح) حيث الإنتاج له علاقة بعامل العمال (N) ورأس المال يظهر هنا مال إحلالي أو مال الأجور كما يسمح في فترة المسار الإنتاجي بصيانة اليد العاملة، ليكتب النموذج كما يلي¹:

$$\begin{cases} y = f(Nt) \\ f' > 0 \\ f'' < 0 \\ y = rtKt + WtNt \end{cases}$$

الناتج الصافي للربح، أو الحاصل عن الربح بين الرأسماليين والأجراء هو:

$$Y = (1 + rt)Kt$$

مجموع الربح يجمع من قبل الرأسماليين.

معدل الأجر هو تابع:

$$\frac{Wt = Kt + 1}{Ws}$$

لاحتياطي رأسمال ومستوى الإنتاج:

$$\frac{Nt + 1 = Kt + 1}{Ws}$$

نظراً لتحليل دافيد ريكاردو الذي يركز على أن المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي هو رأس المال، وأن قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك بدورها في توفير الغذاء، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، كما أهمل دافيد ريكاردو في تحليله على الجانب التكنولوجي.

الفرع الثالث: تحليل توماس مالتوس (1766-1834)

لقد تطرق مالتوس إلى النمو الاقتصادي ومشاكله في الجزء الثاني من كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي"²، وقد ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسيين وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على

(¹) حاج بن زيدان. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 23.

(²) عبد الرحمان يسري. (1998). مرجع سبق ذكره. ص: 222.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

وتتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "1،2،4،8،16،32".....، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالنتائج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية "1،2،3،4،5،6،7،8" وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وآفات اقتصادية.

"ولقد قام مالتوس بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين، زراعي وصناعي، أما القطاع الصناعي فيتميز بتزايد الغلة نتيجة لوجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، والعكس بالنسبة للقطاع الزراعي حيث يتمتع بتناقص الغلة نتيجة لمحدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني"¹، ومن هذا المنطلق يرى مالتوس أنه يجب إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الصناعي وذلك لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن، حيث قام مالتوس برفض قانون ساي للأسواق. والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، أي أن الادخار هو عبارة عن الطلب على السلع الرأسمالية، وبالتالي تنخفض الأرباح ويقل الطلب، أي تقل الاستثمارات.

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لأن زيادة دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي²:

✓ أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

✓ يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة إلى زمن محدود، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تحديد وتنظيم النسل.

✓ يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

"وقد عرفت نظرية مالتوس تحقفا في مناطق كثيرة من العالم كإندونيسيا، باكستان... خاصة فيما يتعلق بجزئية النمو السكاني، لكن لا يمكن اعتبار هذا المشهد الواقع دليلا على صحة نظريته، لأن توماس لم يأخذ في الحسبان

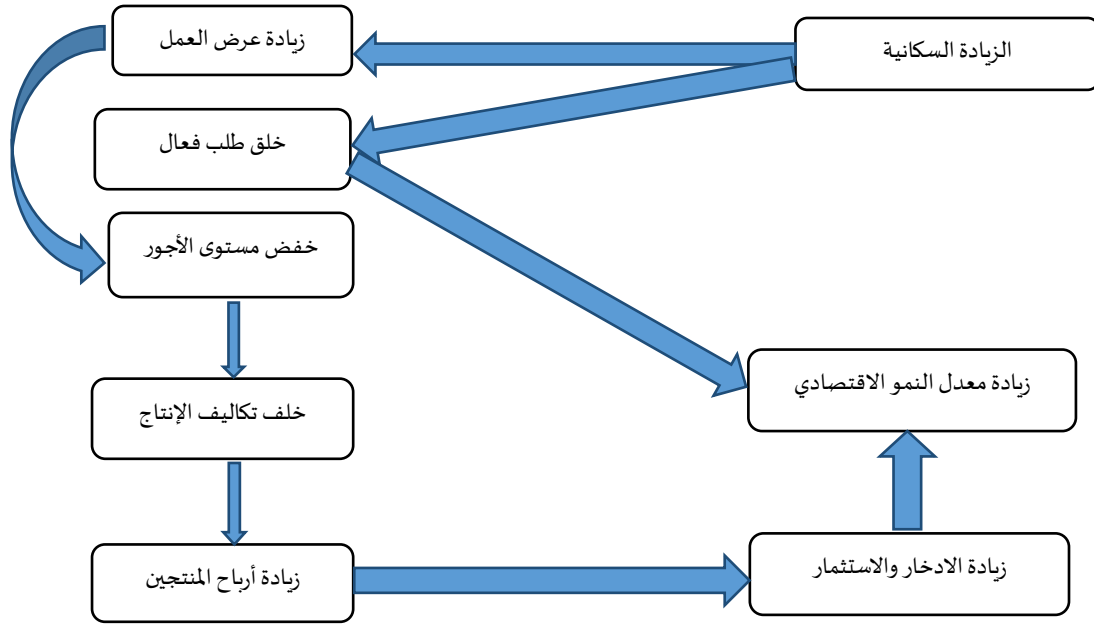
(¹) ثابت محمد ناصر. (2001). "العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي". دار المناهج للنشر والتوزيع. الأردن. ص: 60.

(²) ضيف أحمد. (2015). مرجع سبق ذكره. ص. ص: 43-44.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

تطور الإنتاج وزيادة غلات الأراضي عن طريق التقدم الفني، هذا الأخير قادر على تحقيق التوازن بين حجم السكان والموارد أو نقله في غير المسار التشارومي للنظرية¹.

الشكل (2-12): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي



المصدر: بوشمال محمد. (2020). "أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية - قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-dz:8080/xmlui/handle/123456789/3080>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/31. ص: 56.

"كما قام مالتوس باقتراح استغلال تنظيم النسل للحد من زيادة السكان، باعتباره أسلوباً غير كافٍ للحد من المجاعة، كما زعم أيضاً بأنه خلال إعادة توزيع الثروة على الفقراء من قبل الحكومة فإنها تجعل الأمور أكثر سوءاً؛ لأنها تعمل على تشجيع زيادة معدل المواليد ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار الغذاء نظراً لتضاعف الطلب. ومن استنتاجاته أنّ حالات الكساد تحدث بسبب عدم كفاية الطلب وما يتبع ذلك من فترة ازدهار أين يحصل فيها أصحاب رؤوس الأموال على أرباح سريعة لا يمكنهم استثمارها بسرعة كافية اقتصادياً. وعليه يرى أن الحل لتلك المشكلة يتم في إعادة توزيع الدخل مباشرة باستثناء أصحاب رؤوس الأموال على ملاك الأراضي"².

"وعلى الرغم من تحليلات واستنتاجات مالتوس التي كانت تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق العالم الثالث من إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة. مع تطور وسائل إنتاج

(¹) بهاء الدين طويل. (2016). مرجع سبق ذكره. ص: 101.

(²) مكي عمارة (2018). "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة مستغانم. الموقع الإلكتروني: <http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/8518>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/29. ص ص: 128-129.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الغذاء بمعدلات أعلى. توقع مالتوس معدلات نمو السكان أعلى وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد. وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التناقص في نظرية الاقتصاديين الكلاسيك¹.

الفرع الرابع: تحليل كارل ماكس (1818-1883)

"لقد كتب كارل ماكس عن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1818-1883 حيث رفع من اهتمام دافيد ريكاردو إلى مستويات أعلى"²، لقد خالف "كارل ماكس" الكلاسيك في العديد من المسائل الاقتصادية كما خالفهم في تصورهم لعملية النمو الاقتصادي، إلا أنه التحق بنتائجهم فيما يخص مسألة عدم استمرارية النمو في الأجل الطويل، ولكنه وعلى خلاف ريكاردو اعتبر أن حالة الاستقرار مردها القطاع الصناعي الذي يعرف ظاهرة تناقص الغلة (ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال) وليس الزراعي كما ذهب إليه "ريكاردو"، وبالتالي يجب البحث عن أسباب عدم استقرار النمو في الصناعة، ويمكن عرض أهم ما ميز التحليل الماركسي لعملية النمو الاقتصادي فيما يلي³:

❖ لقد بلور نظريته الموسومة بـ "نظرية الفائض الاقتصادي" والتي تعتبر جوهر التحليل الماركسي، حيث اعتبر أنّ الأرباح ما هي إلا "فائض القيمة" وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة (القيمة المنتجة من طرف العامل) وأجور حدّ الكفاف المدفوعة للعمال من أجل إنتاج ذلك المنتج (قيمة قوة عمله)، فمعدل فائض القيمة دائما أكبر من معدل الأرباح:

$$\text{معدل فائض القيمة} = (\text{الدخل} - \text{الأجور}) / \text{الأجور};$$

$$= \text{فائض القيمة}(\text{الأرباح}) / \text{الأجور}.$$

$$\text{معدل الأرباح} = \text{الأرباح}(\text{فائض القيمة}) / \text{الأجور} + \text{حجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية}.$$

فالبسط في كلا المعدلين هو فائض القيمة، بينما المقام في الحالة الأولى هو رأس المال المتغير أما في الحالة الثانية فهو يساوي رأس المال المتغير بالإضافة إلى رأس المال الثابت.

❖ حسب "ماركس" هناك عاملان أساسيان يعملان على تحريك عملية التراكم الرأسمالي وهما⁴:

(¹)مدحت القريشي (2007). مرجع سبق ذكره. ص: 60.

(²)Robert Edward Mitchell (2014)• "A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam smith to Joseph Schumpeter". United States of America: Library of Congress, p:97.

(³) بختاش راضية. (2015). "مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر- خلال الفترة (1970-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر3. الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2241> الاطلاع: 2022/06/28. ص: 73-74.

(⁴) سهيلة امنصوران. (2014). "الفساد الاقتصادي وأثاره على النمو الاقتصادي-دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الموقع الإلكتروني: http://biblio.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/1635/9214/1/IMANSOURANE_SOUHILA.pdf تاريخ الاطلاع: 2022/07/25. ص: 49.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

(أ) طبيعة النظام الرأسمالي: نتيجة وجود المنافسة التامة بين الرأسماليين وتناقص الأرباح فهذا يدفعهم إلى تقليل تكاليفهم المتغيرة إما بتخفيض الأجور أو بتشغيل العمال لعدد أكبر من الساعات عند نفس المستوى من الأجر بهدف زيادة معدلات أرباحهم.

(ب) التقدم التكنولوجي: الذي يعمل على رفع الإنتاجية وتخفيض التكلفة، وهنا اختلف "ماركس" مع الكلاسيك، باعتبار أن التقدم الحاصل في القطاع الصناعي يؤثر في إنتاجية القطاع الزراعي؛ لأنه سيجلب تحسينات تقنية في القطاع، وبذلك فهو يرفض القطاع الزراعي التقليدي المعوق للتقدم التكنولوجي.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية¹: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع، ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن. ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه، وكما كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فإن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، وهذا السبب سيؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي.

حيث من طبيعة التقدم التكنولوجي أن يكون منافسا للعمل وبذلك تظهر بطالة جديدة اسمها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسب البطالة وهذا ما يحدث أزمتا اقتصادية. أما الجدول الموضح أدناه فهو يلخص لنا أهم النظريات التي تم التطرق إليها في النمو الاقتصادي عند الكلاسيك كما يلي:

الجدول رقم (2-4): يوضح نظريات النمو الكلاسيكية

النظرية	مفهوم النظرية
أدم سميث Adam Smith	النمو يحدث عن طريق التخصص وتقسيم العمل
دافيد ريكاردو David Ricardo	تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة يؤثر على النمو الاقتصادي الأرباح هي التي تضمن استدامة النمو الاقتصادي
روبرت مالتوس Robert Malthus	النمو الاقتصادي يحدث من خلال التقدم التقني والتجمع الرأسمالي
كارل ماركس Karl Marx	النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة بل اقل من ذلك أن يكون ظاهرة مستقرة.

(¹) ضيف أحمد. (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 44.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

المصدر: بن عبيزة دحو. (2017). "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سيدي بلعباس. <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/2149?mode=full>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/29. ص: 126.

الفرع الخامس: تقييم التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

وجه بعض الاقتصاديين جملة من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية نوجزها فيما

يلي¹:

-يعتبر الكلاسيك أن الأرض عنصر لدالة الإنتاج والانتقاد الذي تم توجيهه والذي أكدته التجارب العلمية هو أن الأرض لا تدخل في دالة الإنتاج.

-يعتبر الكلاسيك أن الأرباح الرأسمالية هي مصدر الادخار الوحيد في حين أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح الرأسمالية منها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام، بالإضافة إلى ذلك اعتقادهم أن كل الادخارات توجه للاستثمار وهذا ليس صحيحا؛ لأن الاستثمار يمكن أن يزيد من الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

-إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك الدور الذي لعبه القطاع العام في تعطيل التراكم الرأسمالي خاصة في الدول النامية.

-كان للكلاسيك تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح حيث أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبق عند حد الكفاف كما توقع الكلاسيك، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون انخفاض في معدلات الأرباح.

-إهمال وتقليل من قبل النظرية إلى أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن نمو السكان لم يتم بالمعدلات السريعة التي افترضها الاقتصاديون الكلاسيك، وان نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان وعليه اعتقاد الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي الحديثة

إن النمو الاقتصادي قبل الثلاثينات من القرن العشرين كان منظما ولم تتخلله أي مشكلة، حتى ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية والتي سميت بالكساد العظيم خلال الفترة 1930-1939، وكذلك ما خلفته الحرب العالمية الثانية. ومما نتج عن ذلك الثورة الكينزية في نظرية الدخل ومشكلة الفقر بشكل واسع لذلك بدا الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي.

(¹) زروخي صباح. (2017). "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة المسيلة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3544>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/24. ص: 117-118.

أولاً: تقديم النظرية

"قدم J. SCHUMPETER" كتاباً ذا تأثير كبير بعنوان (نظرية التطور الاقتصادي) في سنة 1911، والذي تطرق فيه إلى موضوعين رئيسيين: أولاً، الابتكار بما فيه من طرح لمنتجات وطرق إنتاج جديدة، وفتح أسواق أخرى وتطوير موارد جديدة، وإيجاد أشكال تنظيمية جديدة في الصناعة. ثانياً، لا تأتي الابتكارات لوحدها لكن تتطلب مجهوداً رائداً من أصحاب المشاريع وهو مجهود ضروري للتخلص من رتابة القواعد الاقتصادية¹.

لقد قام الاقتصادي النمساوي شومبيتر بوضع نظريته في مطلع القرن العشرين، ولكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934م. حيث بين شومبيتر في نظريته أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج المحلي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً. وقد كان جل تركزه على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار². "لقد قدم قام شومبيتر بتقديم فكرتي «مبدأ التدمير الخلاق» والمنافسة من أهم عوامل النمو، التدمير الخلاق تتم وفق المنافسة الكاملة، ومن أجل توظيف المواد يجب توفر مستوى ثابت من التكنولوجيا وهذا حسب شومبيتر، ما جاء به يعتبر إضافة، وتغير المستخلص من جوهر تحليل الاقتصاديين الكلاسيكيين خاصة تلك العلاقة بالقوانين التي تحكم توزيع الدخل، وكيف تؤثر في إمكانية النمو الاقتصادي؟"³.

وتحتوي عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر، وتتمثل في الابتكار، الائتمان المصرفي، والمنظم، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وقد أعطى شومبيتر أهمية بالغة للجهاز المصرفي الذي يعمل بدوره بتمويل الاستثمار، وهنا يختلف شومبيتر عن تفكير الكلاسيك المحدثين حيث أنهم يفترضون أن عرض النقد معطى، ويعتقدون بأن النقد ليس له دور مستقل في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شومبيتر. وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار:

- الأول: الاستثمار التلقائي؛

- الثاني: الاستثمار التابع،

(¹) عادل زقير. (2015). "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة بسكرة. الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/28. ص: 22.

(²) على جدوع الشرفات. (2014). "التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع. العوائق. سبل النهوض". الطبعة الأولى. عمان: دار جليس الزمان. ص:

(³) Parienty.A, Progrès technique, (2004) "flexibilité et croissance", Revue Alternatives économiques N° 221- Janvier, <https://www.alternatives-economiques.fr/progres-technique-flexibilite-croissance/00028118>. pp:69-70.

يعتبر شومبيتر أن الاستثمار التلقائي هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، وليس له علاقة بالمتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، أما الاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، ويؤكد شومبيتر بخصوص دور الأرباح أن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح، ومفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض على التكاليف، إن سعر المنتج يساوي تكلفته الإنتاجية في ظل التوازن التنافسي، وتنشأ الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار. حيث يرى شومبيتر أن نهاية الرأسمالية يمكن لها أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالحاكمين لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على الموقف العقلاني.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية شومبيتر

إلا أن شومبيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله عملية النمو يفتقر إلى العمومية، كما أنه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى ملاءمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها¹:

- نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز.
- ما توصل إليه شومبيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول إنه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي (1939-1946)

"ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك. وذلك على عكس ما نادى به النظرية الكلاسيكية بتوزيع

(¹) ساطور رشيد. (2013). "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط". مجلة التراث. العدد العاشر. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18262>. تاريخ الاطلاع: 2023/01/01. ص: 162.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع، ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة للمجتمع¹.

ويقوم تحليل كينز في النمو الاقتصادي على عدة فرضيات من بينها ما يلي²:

- للحفاظ على التوازن الاقتصادي وإعادته يستوجب تدخل الدولة؛
- عند حالة عدم التشغيل الكامل يمكن للاقتصاد أن يتوازن ويستمر ذلك لفترة طويلة؛
- الطلب هو الذي يولد العرض المناسب له وليس العكس؛
- من غير الممكن أن يتوازن الاقتصاد تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.

لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية، فقد اهتمت بالدول المتقدمة فقط، فيرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية هي³:

- يحتل الدخل حسب كينز مركزاً مهماً؛ لأنّ التغيرات التي تطرأ عليه تحكم سلوك الأفراد الاستهلاكي وحجم الادخار، وتحدد في النهاية حجم التوظيف لعناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل فيرى أن التوظيف دالة للدخل أي كلما ازداد دخل المجتمع يزداد التوظيف والعكس صحيح، كما أكد على الاستهلاك في فكره الاقتصادي، وهو ما سماه بالطلب الفعال على السلع والخدمات ويتحدد بعاملين هما:

(1) مستوى الدخل النقدي والميل الحدي للاستهلاك ويؤكد أنه أقل من الواحد الصحيح، وأن الطبقات الغنية في المجتمع تتميز بميل حدي للاستهلاك أقل من الطبقات الفقيرة. ولذلك فإنّ ازدياد الدخل في المجتمع التي تشكل الطبقة الغنية أغلبيته سيؤدي إلى ازدياد قدرة المجتمع على الادخار، وبالتالي زيادة قدرته على الاستثمار وخلق فرص عمل كبيرة، والعكس صحيح.

(2) يرتبط الاستثمار بالكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، فكلما كان الفرق بينهما كبيراً ازداد مستوى الاستثمار في المجتمع، فإنّ أمكن الافتراض بسعر فائدة منخفض أصبح بالإمكان زيادة مستوى الاستثمار، ويتحدد سعر الفائدة بعاملين وهما تفضيل السيولة أو الطلب على النقود وعرض النقود المتداولة في المجتمع، عن طريق التحكم في سعر الفائدة في مستوى معين يتم التحكم أيضاً في حجم الاستثمار والادخار ويساهم ذلك في جذب التوظيف وزيادة الطلب الفعال الذي يتحقق عن طريق التحكم في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة؛ لأنّ زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال بشكل مباشر وبالتالي زيادة التوظيف.

(1) على جدوع الشرفات. (2014). مرجع سبق ذكره. ص ص: 48-49.

(2) محمودي مليك (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 70.

(3) عبد الله الطاهر وآخرون. (2006). "مبادئ الاقتصاد السياسي". دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. عمان- الأردن. ص ص: 187-188.

*تقييم النظرية الكينزية¹:

- ساهمت النظرية الكينزية في إحداث انقلاب في الأفكار والمفاهيم الاقتصادية.
- ان تركيز التحليل الكينزي على الآثار المترتبة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، أفقده التعرض لتأثير هذا الاستثمار بالتغيرات الطارئة على الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي.
- في تحليل النظرية الكينزية للنمو والتنمية الاقتصادية، يتبين أنها ركزت اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، ولم تُولِ اهتماما باقتصاديات الدول النامية.
- أفرزت هذه النظرية بعض السلبيات التي وقفت عاجزة على تفسيرها، وعلى رأسها أزمة الكساد التضخمي الذي أصاب النظم الاقتصادية الرأسمالية في النصف الثاني من القرن العشرين.

الفرع الثالث: نموذج روي هارود (Roy Harrod) سنة 1939

طرح هارود نموذجه في مقاله "An Essay On Dynamic Theory" الذي نشر في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) سنة 1939، حيث أظهر في نموذجه كيف يمكن أن يحدث النمو المستقر في الاقتصاد. وقد طرح النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو وهي:
ا- معدل النمو الفعلي G :

وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، ويعطي بالعلاقة التالية: $G = \frac{\Delta Y}{Y}$ ، حيث Y الدخل الوطني، ΔY : التغير في الدخل خلال فترة زمنية معينة.
ويفترض ما يلي:

الادخار الإجمالي كدالة في الدخل:

$$S = sY$$

وثبات المعامل المتوسط لرأس المال.

$D = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$ ، كما يعتبر أن الاستثمار هو التغير الحاصل في مخزون رأس المال:

$$I = \Delta K$$

والنسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المحقق ($I=S$)، حيث يمثل كل من s او s الادخار الإجمالي والاستثمار المحقق على التوالي.

مما نتحصل على ما يلي:

$$I = \Delta K = D \cdot \Delta Y = s \cdot Y = S$$

(¹) زيان نورة. (2019). "أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz> > handle. تاريخ الاطلاع: 2023/04/04. صص: 88-89.

$$s \cdot Y = D \cdot \Delta Y \rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{D} \rightarrow G = \frac{s}{D}$$

حيث G يمثل معدل نمو الناتج و s يمثل معدل الادخار، أي أن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار مقسوم على معامل رأس المال.

ب- معدل النمو المضمون G_w :

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي إدخرته. ويقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستعمل لكامل مخزون رأس المال، ويفترض هذا المعدل بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تسمح للمنتجين ببيع منتجاتهم وبالتالي شعورهم بالرضا لإنتاجهم المقدار الصحيح لا أكثر ولا أقل الشيء الذي يشجعهم على اتخاذ قرارات تمكّنهم من الحفاظ على نفس المستوى من النمو، حيث يصبح الاستثمار تابع لمعدل نمو الدخل بمقدار ما يعرف بالمعدل، ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$I = B(\Delta Y) \text{ حيث } B \text{ يعبر عن المعدل.}$$

حتى يتحقق رضا المنتجين لابد من تساوي الاستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق، $I = S$

$$I = B(\Delta Y) = s \cdot Y = S \rightarrow S = \frac{\Delta Y}{B} = G_w$$

بناء على هذه المعادلة يمكن اعتبار معدل النمو المضمون ذلك المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، كما يضمن تحقيق الاستثمارات الأتمة لضمان معدل النمو المستهدف، حيث يمثل المعامل s السلوك الاستهلاكي أما B فيمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح¹.

ت- معدل النمو الطبيعي G_n :

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، عدد السكان، تراكم رأس المال ودرجة المفاضلة بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض وجود عمالة كاملة تصبح المعادلة كالتالي²:

$$G_n \cdot C_r = \text{أو} \neq S$$

نتائج: من خلال معدلات النمو الثلاثة استنتج "هارود" العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسبه:

ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التّشغيل الكامل، المفروض من طرف معدّل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدّل النمو الفعلي من المعدّل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام $G < G_w$ من G_w ؛ حيث التّوازن بين معدّل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدّل الإدخار نظرا

(1) زيان نورة. (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 88

(2) اجري خيرة. (2019). "أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتقنيات الكمية. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. الجزائر. الموقع الالكتروني:

http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/14237. تاريخ الاطلاع: 2023/04/30. ص: 93.

للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل S ؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك، إذا كان G_n أكبر من G_W فإن قوى السوق تؤدي بدفع G إلى أخذ قيم أكبر من G_W ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من معدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

"إذا كان الاستثمار المضمون أكبر من الاستثمار الفعلي يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل"¹.

"إذا كان الاستثمار الفعلي أكبر من الاستثمار المضمون، فإن الاقتصاد يكون في توسع مستمر حتى يتم التوصل إلى سقف G_n ، ولا يمكن للاقتصاد أن يتوسع فوق G_n وذلك بسبب القيود المفروضة على الموارد وعمل العمل، وكذلك لا يمكن للاقتصاد أن يبقى عند هذا السقف لفترة طويلة، وبالتالي في هذه الحالة سوف يتحرك الاتجاه السفلي، مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج، وبالتالي ستكون هناك بطالة مزمنة"².

الفرع الرابع: نموذج ايفسي دومار Evsey Dmar

"نشر (ايفسي دومار) سنة 1957 في كتابه المعنون (مقالات في نظرية النمو الاقتصادي) الموضوعات التي كتبت حول فكرة تحديد معدل نمو الدخل الوطني على مستوى العمالة. والغرض من هذا النموذج هو توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، وبالتالي فإن المطلوب هو معرفة معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل (جانب الطلب) والنمو في الطاقة الإنتاجية (جانب العرض). حيث افترض دومار عدة فرضيات من بينها ما يلي:

- جميع المفاهيم المستخدمة في النموذج حول كل من الاستثمار والادخار تمثل قيماً صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- التبادل العام للأسعار خلال فترة التحليل.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظياً وبدون فواصل زمنية؛

ويطرح دومار نموذجاً من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (الطاقة الإنتاجية) والزيادة المحققة في جانب الطلب (زيادة الدخل) وذلك كما يلي:

1- جانب العرض: إذا عبرنا عن δ بالإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن:

(1) Bosserelle, E., "Croissance Et Fluctuation", Edition Dalloz, Paris, 1994, P39.

(2) Ne. Thi. Somashekar, "Development and Environmental Economics", New Age International (P) limited Publishers, New Delhi, 2003, p 93.

$$\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \rightarrow \frac{1}{\delta} \rightarrow \delta = \frac{1}{K}$$

حيث أن: K يمثل معامل رأس المال.

وبالتالي فإن حاصل ضرب الإنتاجية الحدية δ في الاستثمار المحقق ا تقيس زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تمثل جانب العرض في النموذج.

2- جانب الطلب: افترض دومار بأن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الإضافي، حيث إن الاستثمار يولد دخلا وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للاادخار وعل ذلك:

$$S = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

ومنه فإن الزيادة في الدخل تساوي:

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{S}$$

3- التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لابد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، أي لابد أن تتساوى الزيادة السنوية في القدرة الإنتاجية مع الزيادة السنوية في الدخل وعلى ذلك تصبح المعادلة الأساسية للنموذج:

$$\Delta I \frac{1}{S} = I \delta$$

بقسمة كل من الطرفين على I ثم ضرب في S يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta I}{I} = s \delta = s \frac{1}{K} = \frac{s}{K}$$

ومن هنا يتبين أن المحافظة على استخدام الكامل يتطلب أن ينمو الدخل بالتالي أي بمعدل نمو مركب يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للاادخار $(\frac{s}{K})$ أي بمعدل متوي سنوي مقداره بمتوسط إنتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل رأس المال.

وفي تحليل هذا الدور يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا فإن البطالة سوف تظهر، وإذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الأولى فسيكون من الضروري وضع استثمار أكبر من السنة الثانية لمواجهة الطلب الناتج عن زيادة الدخول، بحيث نستعمل القدرة الإنتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم إلى كساد اقتصادي.

الفرع الخامس: نموذج هارود - دومار المشترك

لقد طور الاقتصادي البريطاني (روي هارود) والاقتصادي الأمريكي (ايفسي دومار) دوال الإنتاج التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين الماضي، وهذا

لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. " بدأت نظرية النمو الحديثة بمقال للاقتصاديين (روي هارود و افسى دومار) في النظرية الديناميكية، ويطلق عليه نموذج هارود – دومار المشترك، ووصف هذا الأخير بالآلية الاقتصادية التي تنص على أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى مزيد من النمو. ووفقا لهارود ودومار فإن النظام الرأسمالي غير مستقل بطبيعته باستخدام الإنتاج كوظيفة، قد أوضحوا كيف توسع العرض الكلي مما يعني ان للاستثمار تأثيران، الأول على جانب الطلب الكلي مثل الإنفاق التجاري، والأخر على جانب العرض الكلي حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة رأس المال وإنتاج المزيد من الأعمال"¹.

بناء على الانتقادات الموجهة للنموذجين السابقين قام العديد من الاقتصاديين بتطوير نماذج تكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود المبذولة في هذا المجال تلك التي قام بها " هارود" نفسه والتي تمثلت في إدخال عنصر تغيير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب على مدخرات، ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:

$$Rn = \frac{PcGn}{e}$$

حيث:

Rn: معدل الفائدة الطبيعي، Pc: نصيب الفرد من الناتج، Gn: معدل النمو الطبيعي، e: المنفعة المتناقصة للدخل (دائما اقل من الواحد الصحيح).

ومن هذه المعادلة بين هارود أنّ المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل (e)، وعلى ذلك فإن كل من Rn و e يرتبطان مع بعضهما عكسيا، إلا أنّ هارود تولدت لديه مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

الفرع السادس: الانتقادات الموجهة لنموذج هارود دومار

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج ومنها²:

- الفرضيات التي بني عليها التحليل والمتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، ونفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار؛

(¹)Najeeb Masoud (2014), "A contribution to the theory of economic growth: and New", journal of Economics and International Finance, vol 06, N° 03, p: 50.

(²)الوليد قسوم ميساوي. (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 57.

■ بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود – دومار تربط بين النمو والادخار والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أنّ العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي؛

■ ورغم كل هذه الانتقادات الموجهة لهذا النموذج، وبفضل التغييرات التي طرأت عليه، سمحت له بان يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

■ "بناء نموذجيها على عدّة افتراضات بعيدة عن الواقع الأمر الذي جعل النموذج أكثر محدودية، مثلا الفرضية المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيحا على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل"¹.

الفرع السابع: -نموذج سولو – سوان (1956)

يمثل هذا النموذج أحد إسهامات المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث صاغ كل من (سولو وسوان) نموذجهما في النمو الاقتصادي سنة 1956 كنقد لإسهامات "هارود" و "دومار" بصورة مستقلة إلا أنّ نموذج سولو غدا أكثر شهرة لاهتمامه بالنتائج والتطبيقات التي كانت لها دلالة كبيرة ومهيمنة على مسار النمو الاقتصادي وعلى أدبيات نظرية النمو الاقتصادي. يتميز نموذج سولو بالبساطة والمرونة والقدرة على تقديمه باستخدام طرق التحليل الرياضي المتعددة كقاعدة عامة، يقع نموذج سولو ضمن إطار نماذج التوازن العام الديناميكي، ولم يكن سولو مقتنعا بقدرة نموذج النمو هارود-دومار على تفسير تباين النمو الاقتصادي. فقد اعتبره نموذجا متشائما؛ لأنه يهتم بمسار النمو الاقتصادي. وفي ظل التقلبات الاقتصادية، تحدد البطالة أو فائض العمالة مسار النمو².

"ويعتبر نموذج سولو سوان من بين أفضل النماذج المعروفة للنمو الاقتصادي، ما يعني أنّ الاقتصاديات ستتقارب بشكل مشروط إلى نفس مستوى الدخل إذا كانت لديها نفس معدلات المدخرات، والاستهلاك، ونمو القوى العاملة، ونمو الإنتاجية، وبالتالي فإن هذا النموذج هو الإطار الأساس لدراسة التقارب عبر البلدان"³.

(1)Debraj Ray. (1998). "Development Economics". Princeton University Press. New Jersey. p :58-60.

(2)العقون عبد الجبار. (2020). "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجلفة. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-jelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/3082>. ص: 93-94.

(3)Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), "Economic Development", Eleventh Edition, United States of America : Library of Congress, p: 146

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

"استبدل "سولو" معطى معامل (رأس المال/الناتج) و(العمل/الناتج) بتعبيرات أخرى تشمل مصطلح التكنولوجيا أكثر ثراء وأكثر واقعية، ففكر بوجود درجة معقولة من المرونة في عنصر التكنولوجيا مما سمح له بصياغة مدخلين"¹.

المدخل الأول: إن مجرد وجود مسار ممكن للنمو المتواتر يبين أنه ليس بالمسار الوحيد، فأوضاع النمو المتوازن المتواتر يمكن أن يكون مداها واسعا إذا كانت الكثافة الكليّة لعوامل الإنتاج واسعة أيضا.

المدخل الثاني: "يتمثل في أحد مكونات قانون تناقص الغلة، وجوهره أن معدل النمو المتوازن ليس فقط غير متناسب مع معدل الادّخار (الاستثمار)، وإنما مستقل عن هذا المعدل، فالتقدم التقني والتكنولوجيا يحدّد النمو الطويل الأجل، بتعويضه للآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحديثة لرأس المال، ويضيف بأن النمو الطويل الأجل ينتج انطلاقا من عدّة فرضيات"².

يعتمد نموذج سولو على النموذج الأساسي لهارود – دومار فهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج:

-قوة العمل.

-الناتج الفردي (إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية).

- كمية رأس المال المتاح.

يرى سولو أن التوازن يحدث عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي، أين استخدم (Solow) دالة إنتاج كوب – دوغلاس التي يتضمن عنصر العمل ورأس المال ومرونة الناتج لكليهما، وأنّ الزيادة في كمية العمل ورأس المال تؤدي لزيادة الإنتاجية بنسبة المرونة، وقد بنى سولو نموذجه بأسلوب حديث على النحو التالي³:

أولا: النموذج القاعدي:

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ"سولو" يتكوّن من:⁴

$$k = \frac{K}{L} \text{ حيث } y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha$$

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K$$

(¹)رواسكي خالد. (2013). "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط. دراسة قياسية للفترة (2001-2011)". أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر- 3. الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2088>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/22. ص: 27.

(²)Jean Arrous, (1999). « Les théories de la croissance », éditions du seuil, Paris, France., pp. 78-79.

(³)طلحة محمد. (2019). "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف. النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz>. تاريخ الاطلاع: 2022/07/29. ص ص: 69-70.

(⁴)Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), "Economic Development", Op cite, p: 146.

كل تغيير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين رأس المال واهتلاكه (بأقساط ثابتة (δ))، وبما أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات)، فإن:

$$I = S = sY \Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K$$

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L}$$

- معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو: 1

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

$$\frac{k}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{k} - \delta - n$$
 بالتعويض نجد:

$$\Rightarrow \dot{k} = s\varphi(k) - (\delta + n)k$$

تمثل العلاقة الأخيرة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقاً من الإنتاج والاستثمار والادخار ($y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k^\alpha$)، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج.

استناداً إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta + n)k \quad ; \quad (\delta + n) > 0$$

توضّح هذه العلاقة أنّ معدل تغيير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق

بين حديين هما:²

- الحد الأول (sk^α) وهو يمثل الإستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.

- الحد الثاني $(\delta + n)k$ وهو يمثل الإستثمار الواجب؛ أي قيمة الاستثمارات الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على (k) حتى لا ينخفض، أو إبقائه ثابتاً، وذلك لأن مخزون رأس المال يهتك بالمقدار (δ) ، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنّى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n) لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض (k) .

(1) Michel DEVOLY, 1998: "Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)", 2^{ème} Edition, ArmandColine, Paris, p 204.

(2) X. Ragot, 2006: "La théorie de la croissance économique du long terme", ENSAE, France, pp 16 -18.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

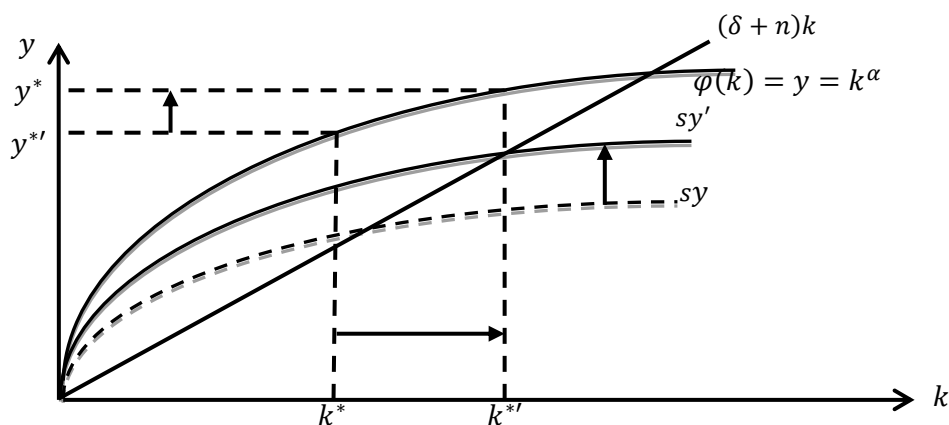
إنّ نسبة التّغَيّر في (k) هي الفرق بين $(s\varphi(k))$ و $((\delta + n)k)$ ، وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصّدمات على نمو رأس المال وعلى معدّل النّمو الاقتصادي ككل. ففي حالة تقاطع المنحنيين فإن الحالة التوازنية تصبح¹:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0 ; k = k^*$$

وفي حالة $(\dot{k} > 0)$ أي $(k_0 < k^*)$ فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال. وأمّا في حالة $(\dot{k} < 0)$ أي $(k_0 > k^*)$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتمّ توسيع رأس المال. - أثر الصّدمات على نمو رأس المال: كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النّمو عن الأثر المحتمل على تطوّر رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغيّر أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

أ- الزيادة في معدّل الاستثمار: إذ إنّ قيام المستهلكين بزيادة معدّل الادّخار انطلاقا من حالة التّوازن $(S \rightarrow S')$ يؤدي إلى زيادة معدّل الإستثمار في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدّلات الزيادة في الإنتاج والدّخل، وبالتالي زيادة معدّل النّمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (2-13): صدمة الاستثمار على كل من k و y

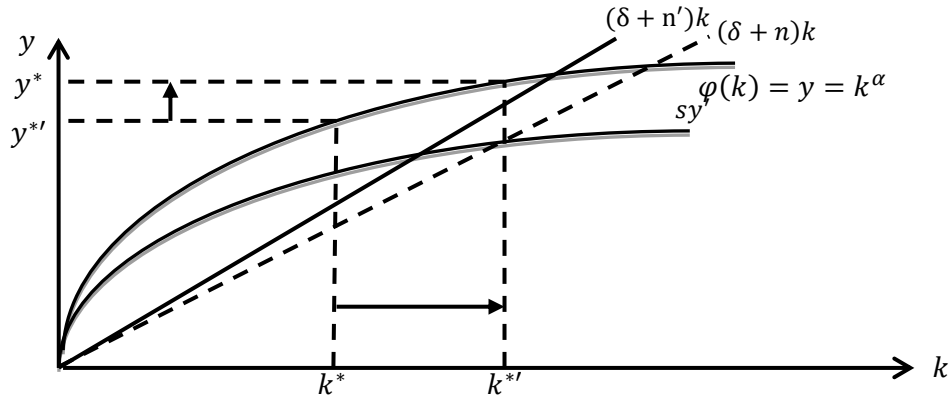


Source: Gavin Gameron.(2003)."Economic Growth". Department of economics.oxford University.England. P:24.

ب-زيادة النّمو الديموغرافي: إذ إنّ الزيادة في النّمو الديموغرافي تعني بالدرجة الأولى زيادة في عرض العمل (L) ، ممّا يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (K) تتناقص؛ ممّا يعني حدوث صدمة سلبية على نمو النّاتج والدّخل، وذلك كما يلي:

(¹)كبداني سيدي أحمد. (2013). "أثرالنمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/3550/1/Kebdani-sid-ahmed.doc.pdf>. تاريخ الاطلاع: 2023/06/19. ص:46.

الشكل رقم (2-14): صدمة النمو السكاني على كل من k و y



Source: Gavin Gameron, Op.cit, p.25.

2- دراسة التوازن: يتحدد التوازن في نموذج "سولو" القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = sk^\alpha - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

إذ إن الإنتاج الفردي هو:

$$y^* = \varphi(k^*) = k^{\alpha} \Rightarrow y^* = \left(\frac{s}{(\delta + n)} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

ومنه حسب "سولو" فإن الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية والأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعاً فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأمّا الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلداناً فقيرة.

ثانياً: النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط: إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية

ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة (Y, S, C, K, L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $(\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = n)$

مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين $(0 \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{L}}{L} = n)$

الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $(\frac{K}{L})$ ثابتة لأن (K) و (L) ثابتان، بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس

المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس في المدى الطويل، حيث كلما اقترب

الاقتصاد من الحالة التوازنية تباطأ نموه وهذا بسبب أن (α) أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج

حيث إنه عندما يتزايد (k) فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طردياً معه فإنه يتناقص هو الآخر¹.

ثانياً: نموذج "سولو" مع وجود تطوّر تقني.

وفقاً لنموذج سولو الأساسي، عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، لا ينمو متوسط دخل الفرد، ولتجنب ذلك، يتم دمج التقدم الفني في الشكل العام لوظيفة الإنتاج، حيث أن له ثلاث تأثيرات متميزة على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب "هارود" يكون التّقدّم التقني حياً إذا كان يدعم إنتاجيّة العمل $Y = f(K, AL)$

- حسب "سولو" يكون التّقدّم التقني حياً إذا كان يدعم رأس المال $Y = f(AK, L)$

- أما "هيكس" (*Hicks*) فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتّقدم التقني $Y = Af(K, L)$

وبالنظر إلى هذه الاحتمالات الثلاثة فإن تأثيرات التّقدم تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، وكون النظرية الاقتصادية بدءاً من "كينز" جاءت لتبحث في السبل التي صل فيها الاقتصاد إلى حالة التّشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ بالتّقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو

في المدى الطويل. وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من الشكل التالي: $Y = f(AK, L) = k^\alpha (AL)^{1-\alpha}$

وبما أن (A) يعبر عن التّقدم التقني وهو خارج المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت ($g = \frac{\dot{A}}{A}$)، وعليه إذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغيّر بشكل أساسي وكان من الشكل: $\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$

- وكانت دالة الإنتاج الفردي من الشكل: $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$

- وبوضع ($\tilde{k} = \frac{k}{A}$) و ($\tilde{y} = \frac{y}{A}$) وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتّقدم التقني على التوالي: فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{K^\alpha (A)^{1-\alpha}}{A} = K^\alpha (A)^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{A^\alpha}$$

ومنه تصبح: $\tilde{y} = \tilde{k}^\alpha$

انطلاقاً من العلاقة الأخيرة فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغيّر جديد وهو نسبة الناتج

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A} \text{ ومنه: } \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

(1) Ulrich KOHLI, (1999). « Analyse macroéconomie », De Boeck, Bruxelles Belgique, p. 420

$$\frac{\dot{k}}{\bar{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\frac{K}{L}} = y \frac{1}{k} = \frac{y}{k}$$

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right) \left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y} \left(\frac{1}{\frac{k}{A}}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبمعلومية أن: $\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\frac{K}{L}} = y \frac{1}{k} = \frac{y}{k}$ وبتعويض $\left(\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}\right)$ مكان $\left(\frac{Y}{K}\right)$ في المعادلة $\left(\frac{\dot{k}}{\bar{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g)\right)$ نجد:

$$\frac{\dot{k}}{\bar{k}} = s \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{k}}{\bar{k}} = s \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

في الحالة المستقرة التي يكون فيها $\left(\frac{\dot{k}}{\bar{k}} = 0\right)$ ، فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{k}}{\bar{k}} = 0 \Rightarrow s \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه يمكن إيجاد دالة لرأس المال الفردي للتقدم التقني (\tilde{k}^*) في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة

$$(k = s\varphi(k) - (\delta + n)k) \text{ إذا كان معدل نمو التقدم التقني } (g = 0) \text{، حيث:}$$

$$\tilde{k}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث إن البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة. بالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "سولو" التي لقيت قبولا كبيرا لدى الاقتصاديين، إلا أن تحليلاتها استمرت فقط إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، ذلك أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل، لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، الأمر الذي جعل الاقتصاديين يشككون في دقتها، أهمهم الذين تبناوا نظرية النمو الداخلي (الداتي).

المبحث الثالث: نماذج النمو المعاصرة (النمو الداخلي: 1986-1991)

"يمكن اعتبار بداية ظهور نموذج النمو الداخلي من خلال مساهمات (Paul Romer 1986)، حيث استند في تفسيره النمو إلى دور العوامل الخارجية، و هي الفكرة التي أشار إليها (Arrow 1962)، حيث تناول هذه العوامل الخارجية الناجمة عن التعلم عن طريق أداء الأعمال (Learning By Doing)، وزيادة رصيد المعرفة، والآثار الإيجابية لزيادة إنتاجية العمل على المستوى الكلي للاقتصاد، ثم جاء نموذج (Robert Lucas 1988)، الذي يعود نموده في الأصل إلى (Urawa 1956) الذي ركز فيه على رأس المال البشري، ثم جاء نموذج (Romer 1990) Paul الثاني ونموذج (Gossman and Helpmmen 1991)، و اللذان ركزا على إيجاد (ابتكار) التكنولوجيا الجديدة كمصدر جديد للنمو الاقتصادي، وقد أظهر ممارسة أنشطة البحث والتطوير للوصول إلى التكنولوجيا الجديدة، ففي نموذج رومر الجديد يعد إيجاد رأس المال المعرفي (رصيد الأفكار) الذي يؤدي إلى ابتكار الآلات الرأسمالية الإنتاجية الجديدة هو المصدر الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، أما نموذج Gossman and Helpmmen فقد ركز على أهمية إدخال التنوع بالمنتجات النهائية الموجهة للمستهلكين، وزيادة تأثيرها في قطاع البحوث، والذي سيؤدي إلى استمرارية تحقيق النمو الاقتصادي"¹.

المطلب الأول: نموذج AK لروبلو وقروسمان 1991

إن المشكل المطروح من خلال النماذج النيوكلاسيكية للنمو استبعادها لإمكانية النمو في المدى الطويل الناتج عن مبدأ الغلة المتناقصة، فالخاصية الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي غياب المردودية المتناقصة لرأس المال، الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي. وقد تعددت نماذج النمو الداخلي في دراسة المتغيرات المؤثرة في النمو في الأجل الطويل، وكان أبسطها نموذج Rebelo الذي يعرف بنموذج AK، وعلى خلاف النماذج السابقة يقوم نموذج لروبلو على اعتبار التقدم التقني متغيرا داخليا، كما يعتمد على دالة الإنتاج ذات غلة الحجم الثابتة في رصيد رأس المال، كما توضحه المعادلة أدناه:²

$$Y = AK \dots \dots \dots 1$$

Y: الإنتاج؛

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي؛

K: يمثل رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

وباعتبار ثبات عدد السكان، وإن تراكم رأس المال يكتب على النحو التالي:

$$K^* = sY - \delta K \dots \dots \dots 2$$

وباعتبار A متغير ثابت، فإنه يتم التعبير عن معدل نمو الدخل كما يلي:³

(¹) صارة زعيتري. (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 114.

(²) R.Barro & Sala Martin, (1995), "Economic Growth", Mc Graw-Hill Advanced Series in Economics, New York, p: 39-41. <http://piketty.pse.ens.fr/files/BarroSalaIMartin2004Chap1-2.pdf>, date de consultation: 10/08/2022.

(³) A. Zakane, (2003), "Dépenses Publiques Productives, Croissance à Long Terme & Politique Economique, essai d'analyse économétrique appliquée au cas d'Algérie", Thèse Doctorat d'Etat en

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta \dots \dots \dots 3$$

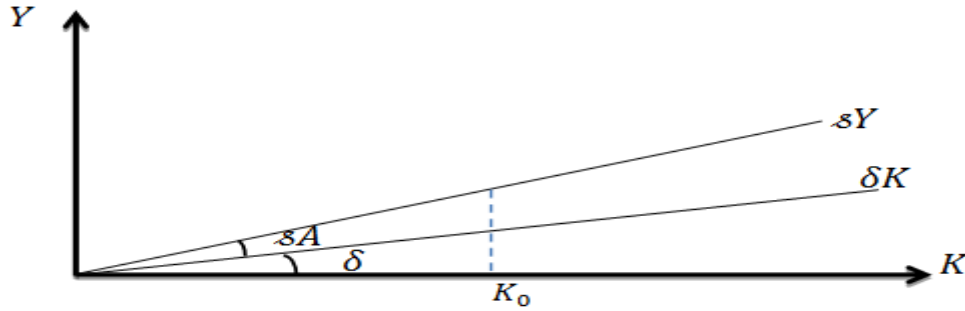
$$\frac{K^*}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots 4$$

$$\frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots 5$$

حيث إن:

Y : هي حجم الإنتاج، بينما s : هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي "AK" وذلك كما يلي:

الشكل رقم (2-15): منحني نموذج AK



Source: Gregory .N. Mankiw.(2003). "Macroéconomie ". 3^{eme} édition. De Boeck, Paris. France.P :264.

يمثل الخط sY والذي يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، أما الخط δK فالاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة K_0 وانطلاقاً من نموذج "سولو" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ ، أما نموذج AK ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحديثة لكل وحدة رأسمال جديدة مساوية لتلك التي قبلها والتي بعدها وهي دائماً مساوية لـ (A) ¹.

انطلاقاً من المعادلات (3) و (4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gY) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن²:

(¹) يشيشي وليد (2015). مرجع سبق ذكره. ص ص: 267-268.

(²) كبداني سيد أحمد (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 54.

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gY$$

"ومن خلال ذلك يلاحظ بأن السياسة الحكومية لا تستطيع تغيير النمو الاقتصادي بشكل مباشر، حيث أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على الادخار، فإذا زاد الادخار زاد النمو الاقتصادي، وبذلك يجب على الدولة أن تدعم الاستثمار بتخفيض الضريبة على المستثمرين وبهذا يزيد النمو الاقتصادي وهذا ما يميز نموذج AK ومنه فإن السياسة الحكومية بإمكانها أن تغير معدل النمو الاقتصادي بشكل دائم"¹.

المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس 1988 تراكم رأس المال البشري

يتمثل رأس المال البشري في المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتدريب، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تعمل على زيادة كفاءتهم الإنتاجية. ومن هذا المبدأ ركز "لوكاس" على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو، وعمل على إثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو، وركز على إظهار مواطن الضعف في نتائج نموذجها الأصلي (نموذج سولو) في المجال الدولي.

الفرع الأول: فرضيات النموذج

هناك مجموعة من الفرضيات التي بنى على أساسها لوكاس نموذجه لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وتمثل في:

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهما مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فيهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول²؛
- مدة الدراسة تقيس بصورة صحيحة المعرفة؛
- الأقدمية تقيس بصورة صحيحة سلوك العامل؛
- المؤسسات تمنح العمال أجورا وفقا لإنتاجيتهم الحدية³؛
- كل الأعوان أحادية لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: حيث أن عددهم يساوي n ¹.

(¹) زيان نورة (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 104.

(²)Philippe aghion, petrehowite, 2000: **Théorie de la croissance endogène**, traduit, par Fabrice Mazerolle, Paris, France, PP.17-18 .

(³)Edouard Poulain, "le capital humain d'une conception substantielle à un modèle représentationnel", revue économique, vol52, N°1, janvier 2001, <https://www.memoireonline.com/09/10/3893/>. p96.

- يرى لوكس أن تراكم رأس المال البشري هو مقيد بالمعادلة التالية:²

$$\dot{h} = \beta(1 - \mu)h$$

حيث أن: μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1 - \mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفعالية، ومنه يمكن كتابة:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1 - \mu)$$

- أما دالة الإنتاج فهي من نوع كوب دوغلاس تأخذ الشكل التالي:³

$$Y_t = AK_t^\beta \cdot (\mu_t h_t L)^{(1-\beta)}$$

حيث أن: h هو رأس المال البشري والفردى، و A يمثل المستوى التكنولوجي، بينما K هو مخزون رأس المال المادي، أما $\mu_t h_t L$ فهو عامل كفاءة العمل، و μ_t الوقت المخصص للإنتاج، h_t المستوى المتوسط للكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج، و L عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت.

الفرع الثاني: عرض نموذج لوكاس

"سنة 1988 درس لوكاس هذا النموذج في النمو الاقتصادي والذي يتكون من قطاعين، قطاع السلع المادية وقطاع التعليم. حيث ركز من خلاله على تراكم رأس المال البشري"⁴. والذي يعرف بأنه رصيد المعرفة والمهارة التقنية الداخلية في القوى العاملة للدولة، والناجمة عن الاستثمارات في التعليم الحكومي الرسمي وكذا التدريب الوظيفي"⁵. ويستعمل في هذا الإطار تحليل "روبيلوا" لدالتي إنتاج كوب دوغلاس كما يلي:⁶

$$Y = C + \dot{k} + \delta K_t = A(vK)^a \cdot (\mu H)^{(1-a)} \dots\dots\dots 01$$

$$\dot{H} + \delta H = \beta \cdot [(1 - v)K]^n + [(1 - \mu)\mu]^{(1-n)} \dots\dots\dots 02$$

حيث:

Y يمثل إنتاج السلع (الاستهلاك ورأس المال المادي)، $\beta > 0$ ، A مقاييس تكنولوجية، a بحيث $(1 \geq a \geq 0)$ ، و n بحيث $(1 \geq n \geq 0)$ تمثلان أجزاء رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، v بحيث $(1 \geq v \geq 0)$ ، و μ بحيث $(1 \geq \mu \geq 0)$ هما على التوالي أجزاء من رأس المال البشري والمادي المستعمل في الإنتاج، الأجزاء المستعملة في التعليم من رأس المال المادي والبشري (أي إنتاج رأس المال البشري)، هي $(1 - v)$ و $(1 - \mu)$.

(¹) ركراك مونية (2018). "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة تلمسان. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12841>. تاريخ الاطلاع: 17-05-2021. ص: 59.

(²) بن عزة إكرام (2020). مرجع سبق ذكره. ص: 69.

(³) البشير عبد الكريم. دحمان بوعلي سمير (2008). "تطورات نظريات النمو الاقتصادي". منتدى الاقتصاديين المغاربة. جامعة حسية بن بوعلي شلف. الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf. تاريخ الاطلاع: 08-04-2023. ص: 16.

(⁴) Robert J.Barro; Xavier Sala-i-Martin(2003), **Economic growth**, second Edition, United States of America: Library of Congress, p:251.

(⁵) سامويلسون. نورد هاوس (2006). "علم الاقتصاد". لبنان: مكتبة لبنان ناشرون. ص: 796.

(⁶) صباح زروخي (2017). مرجع سبق ذكره. ص ص: 123-125.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

وقطاع التعليم يركز نسبيا على رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع يركز نسبيا على رأس المال المادي، هذه الخاصية للنموذج تسمح بتطابق H مع رأس المال البشري في الحياة الاقتصادية الحقيقية.

المعادلتان 01 و 02 تبينان أن كل نشاط في الإنتاج له مردوديات سلم ثابتة بالنسبة لكمية النوعين من رأس المال (المادي والبشري) اللذين يدخلان في الإنتاج.

أما النموذج فيعرف بهذا النمو الداخلي في حالة التوازن حيث تكون v و μ ثوابت و Y و K و C و H تنمو بمعدل مشترك Y^* .

الإنتاج المقيس يمكن تحديده بأكثر اتساع عن طريق إدخال الاستثمار الخام في رأس المال البشري $(\dot{H} + \delta H)$ ويكون ذلك بأسعار ضمنية ملائمة لرأس المال البشري.

وعند تخصيص التحليل على نموذج لوكاس أين يكون إنتاج رأس المال البشري هو المهم ولا يوجد رأس مال مادي $(n = 0)$ وذلك في المعادلة 02، ويكون قطاع التعليم مركز نسبيا على رأس المال البشري $(n \leq a)$ ولما $(n = 0)$ و $(v = 1)$ ، (K) لا ينتج في قطاع التعليم، يستعمل فقط في قطاع إنتاج السلع والخدمات لتصبح معادلتا الإنتاج (01) و (02) كما يلي:

$$\begin{aligned} 3 \quad \dots\dots\dots 0Y &= C + \dot{K} + \delta K = A(vK)^a \cdot (\mu H)^{(1-a)} \\ \dots\dots\dots 04\dot{H} + \delta H &= \beta \cdot (1 - \mu) \cdot H \end{aligned}$$

لتبسيط التحليل نفترض أن: $w = \frac{K}{H}$ و $x = \frac{C}{K}$ بالتعويض بهذين الأخيرين في المعادلتين 03 و 04، نتحصل على معدل النمو ل H و K كما يلي:

$$\begin{aligned} \dots\dots\dots 05y_k &= A\mu^{1-a}w^{-(1-a)} - x - \delta \\ \dots\dots\dots 06y_H &= \beta \cdot (1 - \mu) - \delta \end{aligned}$$

ويعطى معدل النمو w بالعلاقة التالية:

$$\dots\dots\dots 07y_w = y_k - y_H = A\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \beta \cdot (1 - \mu) - x$$

ويعطى معدل نمو الاستهلاك بالصيغة التالية:

$$y_c = \left[\frac{1}{\vartheta} \right] \cdot [r - \rho]$$

حيث أن: ϑ تمثل مرونة المنفعة الحدية للاستهلاك وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\mu(c) = \frac{(c - 1)^{1-\vartheta}}{(1 - \vartheta)}$$

كما أن r تمثل الإيراد الحدي الخام لرأس المال المادي المستعمل في إنتاج السلع ويعطى بالعلاقة التالية:

$$r = aA\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta$$

وعليه فإن معدل نمو الاستهلاك يصبح كما يلي:

$$\dots\dots\dots 08y_c = \left[\frac{1}{\vartheta} \right] \cdot [aA\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} - \delta - \rho]$$

انطلاقا من المعادلتين 05 و 08 نجد أن معدل نمو يعطى بالعلاقة التالية:

$$\dots\dots\dots 09y_x = y_c - y_k = \left[\frac{a-\vartheta}{\vartheta} \right] \cdot A\mu^{(1-a)}w^{-(1-a)} + x - \left(\frac{1}{\vartheta} \right) [\delta(1 - \vartheta) + \rho]$$

كما أن معدل نمو μ يعطى بالعلاقة التالية:

$$y_{\mu} = \left[\frac{\beta(1-a)}{a + \beta_{\mu} - x} \right]$$

في حالة التوازن نفترض μ . w . x ثابتة ولدينا:

$$Y = [\rho + \delta(1 - \vartheta)]/\beta\vartheta$$

تكون القيم التالية في حالة التوازن:

$$w = x = \mu = 0$$

وتعطى بالعلاقات التالية:

$$w^* = (aA/\beta)^{1/(1-a)}[Y + 1/a - 1/\vartheta]$$

$$x^* = \beta[Y + 1/a - 1/\vartheta]$$

$$\mu^* = Y + (\vartheta - 1)/\vartheta$$

وبالتالي يكون معدل الإيراد الحدي * معدل النمو المشترك $Q.Y.K.C.H \downarrow y^*$ والتي تمثل دالة الانتاج الكلية وهي كالتالي:

$$Q = Y + (A/\beta)(\dot{H} + \delta H) = AK^a H^{1-a}$$

ومنه في حالة التوازن:

$$r^* = \beta - \delta$$

$$y^* = (1 - y)(\beta - \delta - \rho)$$

مع: r^* و x^* و μ^* كلها قيم موجبة.

المطلب الثالث: نموذج رومروبارو

الفرع الأول: نموذج "رومر" ورأس المال المادي (1990-1986)

"حاول" مايكل بول رومر (Paul Romer) بعد الانتقادات التي وجهت للنماذج السابقة أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي، قدم بول رومر سنة 1986 ورقة بحثية بعنوان زيادة العوائد والنمو طويلا لأجل¹. "يؤكد" رومر "على أهمية تراكم رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، فاعتمد على فرضية إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن أو التمرن على التطبيق بحيث أن المؤسسة التي ترفع في رأسمالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار"².

"كما اعتبر" رومر "الاستثمار في رأس المال الفيزيائي عنصرا من عناصر النمو الداخلي؛ بمعنى النمو المحمي ذاتياً، ويكون مستقلاً عن كل المصادر الخارجية مثل التقدم التكنولوجي الذي أدخل في نموذج

(¹)مرادسي حمزة. (2017). "النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969-2016". مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 07. العدد 04. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35089>. تاريخ الاطلاع:

2023/02/23. ص:190

(²)Jean Arrons(.1999".)les théories de la croissance." édition du seuil.Paris. France.P :193.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

"سولو" 1957، ولأكثر دقة قام "رومر" بالتسوير على وجود التكنولوجيا الخارجية (التكنولوجيا كمتغير خارجي) التي تدخل في الاستثمار في هذا النوع من الرأسمال¹.

يوجد في نموذج "رومر" مخزونان مترابطان هما: "مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولدة عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت، وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادّخار، فزيادة مدّخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعاً"².

ويعالج هذا النموذج التدايعات التكنولوجية (حيث تؤدي مكاسب إنتاجية شركة أو صناعة واحدة إلى مكاسب إنتاجية في شركات أو صناعات أخرى). وبالتالي، "فإن هذا النموذج ليس بالنموذج الأساس للنمو الداخلي فحسب، بل هو أيضاً نموذج ذو أهمية خاصة للبلدان النامية. ويبدأ هذا النموذج بافتراض أن عمليات النمو تنبع من مستوى الشركة أو الصناعة. حيث تنتج كل صناعة على حدي مع عوائد قياسية ثابتة، وبالتالي فإن النموذج يتوافق مع المنافسة الكاملة، وحتى هذه النقطة، فإنه يطابق افتراضات نموذج سولو لكن رومر يغير سولو بافتراض أن مخزون رأس المال على مستوى الاقتصاد، يؤثر بشكل إيجابي على الإنتاج على مستوى الصناعة، بحيث قد تكون هناك عوائد قياسية متزايدة على المستوى الاقتصادي"³.

وقام نموذج "رومر" الذي حاول إعطاء نظرة جديدة للنظرية النيوكلاسيكية على مجموعة الافتراضات يمكن تمييز أهمها فيما يلي⁴:

- افتراض وجود اقتصاد به عدد متساو من المستهلكين المتماثلين ومن المنشآت المتماثلة وأن دالة الإنتاج لكل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = f(R_i, X, A)$$

حيث إن:

Y_i : إنتاج كل منشأة i من السلع الاستهلاكية؛

R_i : يمثل رصيد المعرفة أو رأسمال المنشأة من الأبحاث والتجديد؛

X : تمثل عموداً يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما؛

A : تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- التطور التقني داخلي المنشأ وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح¹؛

(¹)MohamedtliliHamid. rami Abdelatif.(2009)"**éléments de croissance économique.**"coursavec exercices, questions de réflexion et qcm corrigés.Dépôtlégal.Tunisie. p :160.

(²)Autume, Antoine, septembrep **1982: Les nouvelles théories de la croissance**, Revue économique, P35.

(³)Michael P. Todaro. Stephen C. Smith (2012)"**Economic Development.**" Eleventh Edition.United States of America: Library of Congress.p152:.

(⁴)بشيشي وليد (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 257.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

- هنالك أثر خارجي ايجابي للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد على إنتاج كل منشأة، رغم أن اختيار A خارجي بالنسبة لكل منشأة.
- يستعمل قطاع السلع الوسيطة الابتكارات أو التصاميم لإنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المختلفة ويتميز القطاع بسيادة المنافسة الاحتكارية²؛
- دالة الإنتاج f هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من X و R_i وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A .
- تتمتع دالة الإنتاج f بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية؛ بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج X الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A وليست مقعرة.
- التطور التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدماً³؛
- يرى "رومر" أنه يمكن افتراض ثبات وتمائل تفصيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد فرضية النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلقة بتناقص الناتج الحدي لرأس المال؛
- كما افترض "رومر" لصياغة نموذج الثاني ثلاثة مدخلات إنتاج رئيسية وهي: رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعين؛
- تتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج "كوب-دوغلاس" مع بعض التغيير فيها والتي تعطى وفق الصيغة التالية:

$$Y(H, L, X) = H_Y L \sum_{i=1}^X X_t^{1-\alpha-\beta}$$

حيث إن:

Y : تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية؛

$H_Y L$: يمثل العامل المادي؛

$\sum X_i$: تمثل رأس المال المادي.

(¹) بن سعدة بلول (2021). "أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة المدية. الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist.dz.snd11.arn.dz>. تاريخ الاطلاع: 2023-03-28. ص: 92.

(²) فطيمة بزعي. زكية بن زروق (2017). "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي". مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 07. العدد 02. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33173>. تاريخ الاطلاع: 2022-08-12. ص: 362.

(³) بن سعدة بلول (2021). مرجع سبق ذكره. ص: 92.

الفرع الثاني: نموذج "جروسمان- هيلبمان" (1991)

"لقد اعتمد نموذج "جروسمان- هيلبمان" على استمرار ابتكار الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، وكذلك تراكم المعرفة التكنولوجية بصورة متعمدة داخل الاقتصاد عكس نموذج رومر¹ وهذا يؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتقوم الشركات بالاشتراك في عملية البحث والتطوير وذلك بهدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية وتعظيم أرباحها في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق. وتمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق مما يشكّل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لا نهاية"². وتتمتع السلع المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس أو بنفس دالة الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق. ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي:

$$Y = Nx$$

حيث: N : عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، x : الناتج الخاص بكل سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح منذ الزمن وما بعده إلى ما لا نهاية. وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات. أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح. وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية. وتحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتر بالعلاقة التالية³: $R = aw/K_n$

حيث: a : معامل تكلفة الإبتكار، w : أجور العاملين في الإبتكارات، K_n : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية والذي يعتمد على عدد الإبتكارات السابقة أو تراكم ناتج أنشطة البحوث والتطوير السابقة.

"وتنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد؛ مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها"⁴.

ويتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع إنتاج

$$L = L_y + L_A$$

(¹)Grossman. G.M and Heplman,E.(1991)."Quality ladders in the theory of Growth". review of economic studies.58. PP:43-61.

(²)Elhanan Heplman.(2004)."The Mystery of Economic Growth." Harvard University press. London.England. pp:20-25.

(³)Robert solow, , (2000),"Gouth Theory; An Exposition , 2 nd edition (New York: Oxford University Press, pp.161-164)

(⁴)رواسكي خالد. (2013). مرجع سابق. ص: 42-41.

حيث: L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ومنه: $L_A = (a/k_n). dN/dt$

حيث: (a/k_n) : يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات. dN/dt : يمثل التغير في عدد السلع الإستهلاكية التي يتم ابتكارها، أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها.

$$L = L_A + [(a/k_n). dN/dt]$$

وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل، فالنتائج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل: أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية (k_n) دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الإستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، وقد افترض "جورسمان وهيلبمان" أن: $k_n = N$ وبالتالي: $L = L_y + a.gN$ ويشير النموذج إلى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة؛ أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة. كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

الفرع الثالث: نموذج "روبرت جوزيف بارو" (Barro 1992) تراكم رأس المال العام

"لقد اعتبر "بارو" أن النشاطات الحكومية أو المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة تمثل مصدرا آخر للنمو الداخلي. فتهيئة المنشآت القاعدية أو نفقات البنية الأساسية يرفع من الإنتاجية الحديثة لرأس المال الخاص، بمعنى أن تعظيم الإنفاق الحكومي يلبي شرطا أساسيا من شروط الكفاءة الإنتاجية وهكذا تؤدي النفقات العمومية إلى إدخال وفورات خارجية إيجابية".¹

ويفترض "بارو" أن النفقات العمومية ماهية إلا استثمار عمومي بعيد على المنافسة، لذا يقترح صيغة رياضية على شكل دالة الإنتاج "لكوب دوغلاس" ذات المردودية الثابتة إزاء العوامل، فمن أجل المؤسسة تكون:²

$$0 < \alpha < 1 \text{ حيث } Y_i = A_i K_i^\alpha l_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

حيث أن: Y_i, K_i, L_i تمثل على التوالي: الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة i ، بينما G تمثل النفقات الكلية للمنشآت القاعدية. لتصبح دالة الإنتاج لـ "بارو" على المستوى الكلي كالتالي: $Y = AK^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$

(¹)BARRO R.J. I SALA et X. Martin.Traduit par Fabrice Mazrolle.(1996)."La croissance Economique".Ediscience international.Paris, France. p :22.

(²)Zakane Ahmed.(2005)."Dépenses publiques productives et dynamique de croissance : approches théoriques et empiriques appliquée au cas de l'Algérie."Séminaire Internationale Sur La Problématique De La Croissance Au Pays du MENA . 14/15 novembre, Université d'alger. Algerie.P:128.

مع افتراض:

- 1- من أجل التقييم الجيد للنموذج ودوافعه من حيث السياسة الاقتصادية فقد قسم "بارو" الاقتصاد إلى حالتين هما: حالة اقتصاد في إطار معدل ادخار ثابت، وحالة ادخار بمعدل ادخار داخلي.
 - 2- المردودية الحديثة لرأس المال الخاص متناقصة، بينما المردودية الحديثة المتصلة برأس المال الخاص والتفقات العامة تكون ثابتة إذا كان الإنتاج ثابتا.
 - 3- التفقات العمومية للمنشآت القاعدية بالنسبة للمؤسسات تفسر كعامل إنتاج خارجي معطى ومتاح بدون تكلفة، وتمويله يكون بفعل الاقتطاعات الجبائية.
- وقد استنتج "بارو" من خلال نموذجه مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي¹:
- أ- تأكيد وجود وفورات إيجابية للتفقات العامة، مما يعني أنّ هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للتفقات العامة في الإنتاج.
 - ب- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإنّ النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.
 - ت- إنّ معدل الضريبة له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه حدّ كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناتجة عنه)، ومن ثمّ المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطوّر النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص يؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.
- والنتيجة أنّه لا بدّ من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد، وهنا يجب التنويه بنموذج "بارو" الذي سمح بإبراز ذلك.
- على الرغم من أهميّة نموذج "بارو" إلّا أنّه وجّهت له ملاحظتان نقديتان أساسيتان هما²:
- تتصل بالطابع الخارجي للتفقات العامة، فالإنفاق قد يكون من الدّاخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في إنجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.
 - تتعلّق بالطابع الدّخلي للتفقات العامة، فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، ممّا يصعب من فصل ودراسة كلّ قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

(1) بشيشي وليد (2015). مرجع سبق ذكره. ص: 270.

(2) إسماعيل محمد بن قانة (2012). "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)". دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 155.

الفرع الرابع: نموذج "أجيون" و"هويت" (Aghion-Howitt) 1992

"قدّم نموذج "Aghion-Howitt" في مقال لهما بعنوان¹ (A model of growth through creative destruction)، والذي اعتبرا فيه التّقدّم التّقني مفسّرا داخليا، وتدور فكرته الأساسيّة حول مساهمة التّجديد التّكنولوجي في النّمو الاقتصادي، كما يدخلان الصدفة حول عامل البحث والتّطوير (R&D) إلى جانب إدخال فكرة "شومبيتر" التّدمير الخلاق (destruction créatrice)².

"اعتمد كلّ من "أجيون" و"هويت" في نموذجهما على مجموعة من الفرضيّات يمكن حصرها فيما يلي"

- لا يوجد تراكم لرأس المال والعمالة ثابتة.
- الابتكار الفردي (من طرف شخص أو مؤسسة) له أثر هام على النّمو الاقتصادي.
- وحدة عمل تنتج وحدة من السّلع الوسيطة x ، هذه الأخيرة تنتج سلعة نهائيّة وفقا لدالة الإنتاج النهائي التالية: $Y = Af(x)$
- حيث $f(x)$ تكون متزايدة ومقعّرة.
- التّوازن في سوق العمل يدفع الأجور إلى الارتفاع. ممّا يؤدّي إلى تخفيض أرباح المؤسّسات التي أنتجت منتجات ذات تكنولوجيا متطوّرة.
- يتكوّن الاقتصاد من ثلاثة عناصر أساسيّة، هيّ الأعوان الاقتصاديون، السّلع الاستهلاكيّة والسّلع الوسيطة، حيث إنّ الأعوان هم في نفس الوقت المستهلكون ولهم معدّل تفضيل r يساوي معدّل الفائدة، كما أنّ المنفعة الكليّة للاستهلاك يفترض أنّها ثابتة.
- إذا كانت هناك توقّعات بنموّ نفقات R&D غدا، فهذا يؤدّي إلى تثبيط البحث والاستثمار اليوم.
- هناك ثلاثة أنواع من العمّال هم: العمّال غير المؤهلين لإنتاج السّلع الاستهلاكيّة ويرمز لهم بـ (M) ، العمّال المؤهلين للعمل في البحث أو في إنتاج السّلع الوسيطة ويرمز لهم بـ (N) ، والعمّال المتخصّصين الذين يمكنهم العمل كباحثين ويرمز لهم بـ (R) .

السّلع الاستهلاكيّة تنتج بكميّات y ، بواسطة العمّال M (غير المؤهلين) وبما أنّ المنفعة الكليّة للاستهلاك

$$Y = AF(M, x) = AF(x) \text{ ثابتة فإن:}$$

(¹)Aghion-Howitt, march 1992: A model of growth through creative destruction, Econometrica, 60:12, PP.32-52

(²)Artus. Patrick and Kaabi. Moncef. Janvier-Mai (1993). "Dépenses Publiques. progrès techniques. et croissance". «Vol 44. P:289.

الفصل الثاني: التأسيس النظري للنمو الاقتصادي

حيث $0 < F$, $0 > F$, x هي كمية السلع الوسيطة المستعملة في إنتاج السلع النهائية، وهو معامل يرمز إلى إنتاجية هذه السلع الوسيطة.

من خلال البحث والتطوير في السلع يمكن الحصول على صدفعة تجديد، ويمكن التعبير عن معدل هذا الابتكار أو التجديد من خلال قانون "بواسون" $\lambda\phi(n, R)$

حيث أن: n : هو عدد الأعوان المؤهلة $\lambda(N)$: معامل ثابت. R دالة إنتاج مقعرة.

كل ابتكار لسلعة وسيطة جديدة x تستعمل في تصنيع السلع الاستهلاكية، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من مستوى إنتاج A_0 ويكون له حجم تجديد γ ، حيث $\gamma > 1$ نحصل على دالة الإنتاج التالية:

$$A_t = A_0\gamma^t$$

كما تستطيع المؤسسة احتكار التجديد التكنولوجي للاستفادة من أرباحه حتى التجديد التكنولوجي التالي.

"وبشكل عام فإن نموذج "أجيون" و"هويت" على الرغم من أنه تدارك مشكلة الإحلال التي لم يتطرق لها "رومر" في نموذجه الأول والثاني، إلا أنه تجاهل من جانبه دور المؤسسات والهيئات المختلفة المساهمة في الاقتصاد الوطني (كالمشروعات والجمعيات المهنية والحكومة..). فيما يتعلق بالتقدم الفني وهو الأمر الذي سعى لتداركه بعض الاقتصاديين أمثال (North)¹."

(¹) إسماعيل محمد بن قانة. (2012). مرجع سبق ذكره. ص: 152.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى معرفة مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومعرفة الفرق بينهما، حيث استنتجنا أنّ التنمية الاقتصادية أشمل من النمو، والذي يعتبر بدوره المحرك الرئيس للتنمية، أي لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية إلا بوجود النمو.

أما النظريات والنماذج التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي، فذكرنا النظرية الكلاسيكية والتي ركزت على التراكم الرأسمالي في مجال النمو الاقتصادي، وإنّ العامل المساعد على توسع الاقتصاد هو توسيع السوق، أما النظرية الكينزية ومن خلال نموذج هارود دومار فعالجت موضوع النمو الاقتصادي حيث اعتبروا أن زيادة الادخار الذي ينتج عنه زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وان المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي أساسه رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار.

أما النظرية النيوكلاسيكية والمتمثلة في نموذج سولو الذي أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي، وركزت نماذج النمو الداخلي على رأس المال البشري والتكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير، وإنّ أهمّ مصادر النمو واستمراريته هو السياسة الانفاقية، ولكن هذه النظرية مازالت تعتمد على مجموعة من الفروض الكلاسيكية التقليدية التي لا تخدم اقتصاديات الدول النامية. علاوة على ذلك يوجد العديد من العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي مثل ضعف البنية الأساسية.

وختاماً تم التوصل لنتيجة مفادها أن النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي ذكرت متسلسلة زمنياً؛ لتكمل النقائص التي كانت من قبلها وتجيب على الانتقادات الموجه لها بإدخال عوامل أخرى كانت مهمة من قبل كالتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري وغيرها.

الفصل الثالث:

نمذجة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري

الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية، فهي تسمح بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في ان واحد، كما تعتبر مقياسا لنجاح السياسة الاقتصادية الكلية لذا وجب على راسمي السياسة العامة ومناهج التنمية في الدول النامية إعطاء الأهمية البالغة في رسم السياسة النقدية، فصيافة نظام نقدي أمثل يخدم النمو الاقتصادي امر بالغ الأهمية، وهو الامر الذي لا زالت تعاني منه معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر.

يهدف هذا الفصل الى محاولة اختبار أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر وعلى هذا الأساس سوف يتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث يهتم المبحث الأول بتحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا، اما المبحث الثاني فيهتم بتحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر. والمبحث الثالث يتعلق بالإطار النظري للنموذج المستخدم للدراسة بما فيها التعريف بمتغيرات الدراسة وابرز اهم النتائج المتوصل اليها وتفسيرها.

المبحث الأول: تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: نمذجة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: تحليل واقع السياسة النقدية في الجزائر

استقلت الجزائر وارثة من المستعمر نظاما مصرفيا قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، حيث واجهت أوضاع اقتصادية مزرية سببها النتائج التي افرزتها الحقبة الاستعمارية، ومن بين تلك النتائج ازدواجية نظامين مصرفيين، أحدهما نابع عن نظام ليبرالي والأخر اشتراكي تابع للدولة، لذي يتعسر على البنك المركزي تسيير نظام مصرفي مزدوج وفقا للتطلعات المستقبلية للدولة، فعملت على القيام بتأميم المؤسسات المصرفية والمالية لتعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد.

المطلب الأول: معاينة تحليلية للسياسة النقدية الجزائرية 1962 الى 1990

تم إجراء تعديلات خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، ومع ذلك أصبح إصلاح النظام المالي، سواء في طريقة إدارته أو في خصائصه، أمراً ضرورياً.

الفرع الأول: مرحلة الانتظار 1962-1967

"تميزت الفترة (1962-1967) لاستقلال الجزائر بعدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية،" لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وهي فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي¹، كان لابد ان تتخذ الجزائر عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لان النظام البنكي كان في اغلبه بنوك اجنبية والتي رفضت تمويل المؤسسات النقدية آنذاك. وكانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تمارس بشكل ضيق لهذا سميت بمرحلة التخطيط المركزي، بحيث كانت تقوم وزارة المالية بتحديد العملات وسعر الفائدة المستحقة للبنوك والمتعلقة بعملية القرض. وقد تلت هذه الفترة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري كان فيها الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، "بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي، ولان الجزائر تعتمد على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية فان انهيار أسعار النفط سنة 1986 أدى الى حدوث أكبر انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، والى تحقيق معدلات نمو سالبة"².

الفرع الثاني: المرحلة من 1980-1989

(¹) نادية العقون. (2015). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 13. ديسمبر 2015. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28857>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/13. ص: 571-572.

(²) نادية العقون. (2015). مرجع سبق ذكره ص: 571-572.

"تميزت فترة الثمانينات بعدم وجود سياسة نقدية واضحة والتي كانت نتاجا لعوامل عدة، أبرزها الوساطة المالية الضعيفة وعدم استقلالية البنك المركزي وتبعية المؤسسات البنكية والمالية لقرارات الخزينة العمومية، وبالرغم من التعديلات والإصلاحات المالية والنقدية (قانون 1986، قانون 1988)، إلا أنها لم ترقى إلى تطلعات المرجوة، ومع ظهور أزمة 1986 المتمثلة في انخفاض أسعار البترول والتي ساهمت بشكل كبير بانهميار مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وفشل عملية التمويل النظام البنكي للاقتصاد نتيجة فشل المؤسسات الاقتصادية آنذاك، ضل توجه السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الثمانينات تابع أو متصل بالقرارات المركزية، بالرغم أنه استوجب على السلطات النقدية اتخاذ إجراءات صارمة عند ظهور بوادر ضغوط تضخمية أي بداية ارتفاع معدلات التضخم"¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض

"عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من خلال تبني نظام اقتصاد السوق الذي كان له أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية من خلال فرض صندوق النقد والبنك الدوليين عدة إجراءات صارمة، وتجسد هذا الانتقال بصدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، ويعد هذا القانون بداية الإصلاحات الجذرية"²، حيث تنص المادة 55 منه على ما يلي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القروض"³.

ويعتبر القانون المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيًا أساسيًا للإصلاحات، إذ يقوم على جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي⁴:

❖ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية: ان مبدا الفصل بين الدائرتين يعني ان القرارات لم تعد تتخذ

على أساس كمي ولكن على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية مما سمح للبنك والنقد من استعادة دورهما وكذا تحريك السوق النقدية.

(¹) عامر برحو عائشة. بن لباد محمد. (2022). "أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2019". مجلة دفاتر بواذكس. المجلد 11. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/197149>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/01. ص: 05.

(²) تيتوش سهيلة. (2018). "مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد الاقتصادي. عدد خاص. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145652>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/05. ص ص: 271-272.

(³) القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990، ج ر رقم 16. الصادرة في 18 أفريل 1990. ص: 527.

(⁴) شرفاوي عائشة. وهابي كلثوم. (2019). "فعالية السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017". مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية. المجلد 01. العدد 01. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/186044>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/05. ص ص: 86-87.

❖ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية: لم تعد الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق اللجوء للبنك المركزي مما سمح باستقلالية البنك المركزي وكذا تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك وتهيئة الظروف لتحقيق اهداف السياسة النقدية.

❖ الفصل بين دائرة الميزانية للدولة ودائرة القرض: تم إعطاء الصلاحيات في منح القروض للجهاز البنكي وابعاد الخزينة ليقصر دورها على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية مما يسمح بتراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد واستعادة البنوك لوظائفها التقليدية.

❖ انشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: ألغي هذا المبدأ تعدد المستويات المتعلقة بالسلطة النقدية وتم انشاء سلطة وحيدة فقط سميت بمجلس النقد والقرض.

وعليه فان قانون النقد والقرض وضع بشكل تام المنظومة البنكية والنظام النقدي ومنذ صدوره أصبح البنك يسمى " بنك الجزائر".

الفرع الاول: اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993

اضطرت الجزائر الى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 03 جوان 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة، ونظرا لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تتميز ب¹:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار؛
- تخفيض قيمة الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الا انه تم التراجع عن هذه السياسة باتباع سياسة نقدية توسعية، فتم اصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

الفرع الثاني: اتجاه وأداء السياسة النقدية من سنة 1994-2000

كان لسياسة الإصدار النقدي التي قامت به الجزائر دون تغطية بهدف تمويل العجز اثرا كبيرا على الساحة الاقتصادية، حيث وصلت معدلات التضخم اعلى مستوياتها في تلك الفترة، الامر الذي أدى الى تغيير اتجاه

(¹) فتيحة بن علي. صالح تومي. (2020). " تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 16. العدد 22. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/111691>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/07. ص ص: 51-52.

السياسة النقدية في هذه الفترة، حيث تم اتباع سياسة نقدية انكماشية، وبذلك تلجا الجزائر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية من شأنها توفير قرض جديد، وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي المعتمد والذي قسم الى مرحلتين هما¹: مرحلة التثبيت الهيكلي ومرحلة التعديل الهيكلي. المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الهيكلي: حيث لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر، وبالتالي ابرمت برنامج تكيفي ثالث لمدة سنة واحدة تمتد من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995 يضم هذا الاتفاق البنود التالية:

- ✓ تحقيق نمو مستقر مقبول عند حدود 3 % في سنة 1994 و 6 % في سنة 1995؛
 - ✓ تخفيض معدل التضخم؛
 - ✓ تحرير التجارة الخارجية؛
 - ✓ تخفيض قيمة الدينار بنسبة 47.17% في افريل (1 دولار مقابل 36 دج)؛
 - ✓ الحد من توسع الكتلة النقدية؛
 - ✓ تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.
- المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي: (1995-1998) يعتبر هذا البرنامج كسابقه الا انه اوسع واشمل من الأول، حيث يمتد الى ثلاث سنوات وفيه بدأ العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول الى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وقد هدف الى:
- ❖ تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي. وضبط معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5 %.
 - ❖ العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره.
 - ❖ التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1994-1995 الى 2.2 % منه خلال سنتي 1997-1998.
 - ❖ "التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة"²، "وشركة تسيير سوق القيم، والسماح للمؤسسات الوطنية الجيدة بالتوسع في رأسمال بنسبة 20% ابتداء من سنة 1998"³.

(¹) بشيشي وليد. (2016). " أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)". مجلة الاستراتيجية والتنمية. العدد 11 الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8506>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/07. ص ص: 158. 159.

(³) سعديّة حديوش. (2020). مرجع سبق ذكره. ص: 158.

وكان لهذا البرنامج أثر على النظام المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي وإعادة تفعيل السياسة النقدية، وكان هذا الإصلاح الاقتصادي سببا في¹:

- ❖ ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار في سنة 2004 الى 7 مليار دولار سنة 1998؛
- ❖ ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار الى 30.47 مليار دولار سنة 1998، وهذا نتيجة انخفاض موارد الصادرات؛
- ❖ تحسن ملحوظ في موارد الدولة من العملة الصعبة؛
- ❖ ارتفاع نسبة خدمات الدين رغم إعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية؛
- ❖ انخفاض سعر الصرف الدينار بنسبة 61% في هذه الفترة؛
- ❖ انخفاض معدل التضخم من 29% الى 5%، مما أدى الى انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% الى 9.5%؛
- ❖ ارتفاع نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1%.

الفرع الثالث: أداء السياسة النقدية للفترة 2001-2014

"بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبالنظر الى النتائج المسجلة واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول الى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف، فقد تجلى هذا في اصدار الامر 11-03 والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة وان هذه الفترة تم خلالها تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع تطبيقه في افريل 2001 الى غاية 2004 محاولة لاستغلال فائض السيولة ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 الى غاية 2009، واستكملته ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي بين السنتين 2010 و 2014، وهذا كله يدخل ضمن سياسة مالية توسعية تقابلها سياسة نقدية توسعية من اجل دعم وتمويل هذه البرامج"².

"وتبعاً لتطورات الدولية الناتجة عن الازمة المالية العالمية لسنة 2008 عمل مجلس النقد والقرض على تغيير وتدعيم الإطار التنظيمي المتعلق بتدخل بنك الجزائر في تحديد اهداف السياسة النقدية من خلال مراجعة وتكملة المادة 62 من الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض بإصدار القانون 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات وأدوات وإجراءات السياسة النقدية، هذا القانون جاء لتقييس عمليات السياسة النقدية وشرح مفصل للعمليات التي يمارسها البنك في السوق"³.

الفرع الرابع: أداء السياسة النقدية للفترة 2014-2018

(¹) عبد العزيز الخنفوسي. (2016). "العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي". الجزء الثاني. دار الأيتام. الأردن. ص: 268.
(²) علي بن قدور. محمد يبرير. (2018). "السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي". دار الأيتام. الأردن. ص: 261-264.
(³) منصر كريمة. (2020). "الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)". دار اليازوري. الأردن. ص: 171.

"عرف الاقتصاد الجزائري هزات شديدة منذ سنة 2014، وذلك بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية من 110 الى 40 دولار للبرميل، وهو ما أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات من 63 الى 27 مليار دولار، وذلك في ظل انخفاض بسيط في الواردات حوالي 11% الامر الذي انعكس سلبا على قيمة مداخل الخزينة من جهة وزيادة الضغوط على احتياجات الدولة من جهة أخرى"¹. واهم ما ميز هذه المرحلة²:

✓ انخفاض كبير لسيولة النقدية في البنوك خلال سنتي 2014-2015 على التوالي، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 الى 1833 مليار دينار نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، فانتعشت السوق البنكية للبنوك التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

✓ استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛
✓ تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير احصائيات منظمة الأوبك الى ان متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و44.28 دولار مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر ب 50 دولار في 2017، و45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الازمة المالية التي تعيشها منذ سنة 2014؛

✓ سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 الى 14.3 مليار دولار في 2017، وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وانما لتقليص رخص الاستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛

✓ لقد قدر عجز ميزانية الدولة ب 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017؛
✓ تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في افريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو القيم التاريخية مقابل اهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث 1 يورو يساوي حوالي 141 دينار في السوق الرسمية مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة 1 يورو الى 220 دينار، وهذا ما حتم على البنك الجزائري الى عدم اللجوء الى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية اكثر من اجل تخطي الازمة المالية، وقد تم اللجوء الى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات

(¹) حمزة رملي. (2019). "التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الامر بالتسيير الكمي)". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المجلد 04. العدد 01. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63147>. تاريخ الاطلاع: 2023/05/01. ص: 212

(²) انفال نسيب. (2019). "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر". مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال. المجلد 05. العدد 01. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85548>. تاريخ الاطلاع: 2023/02/23. ص: 19-20.

النفط عند تحويلها الى العملة الوطنية، مع اثبات العديد من الدراسات عن فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة.

الفرع الخامس: أداء السياسة النقدية للفترة 2018-2022

استمرت جائحة كورونا في إعاقة النشاط الاقتصادي طوال سنة 2021، على الرغم من أن هذا الأخير شهد تحسنا نسبياً عقب إزالة تدابير الحجر الصحي. وقد تطلبت هذه الوضعية استجابات وردود سريعة من طرف السلطة النقدية. إذ ركز توجه السياسات النقدية على المستوى العالمي على إنقاذ الاقتصادات من خلال التأثير على العرض، والذي تسببت الأزمة الصحية في اضطرابه بشدة، أكثر من تركيزه على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية. وهكذا، ظلت السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم وفي الجزائر تيسيره بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي. واندرجت السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر خلال سنة 2021 في هذا السياق، لاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل. وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني. وقد نتج ما سبق عن إصلاحات بداية من 2000¹.

¹ الإصلاحات المنجزة بداية من سنة 2000:

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي ودعم السوق النقدية الا انه على المدى البعيد أصبح من الضروري ادخال تعديلات عليه تماشيا مع التطورات الحاصلة، وفيما يخص جانب السياسة النقدية فان اهم التعديلات التي احتوت مضمونها نجا¹:

(ا) تعديل قانون النقد والقرض في 2001: ان اهم ما جاء في الامر 01-01 ما يلي:

- تعديل المادة 19 من قانون 10-90 بموجب المادة 02 من الامر 01-01 الذي يظهر نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة و آخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية؛
- تعديل المادة 23 من قانون 10-90 بموجب المادة 03 من الامر 01-01 الذي ألغى الفقرة من المادة 23؛
- تعديل المادة 04 من الامر 01-01 عنوان الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب من قانون 10-90، حيث أصبح عنوان الفصل الثاني مجلس إدارة بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض بعد ان كان يقتصر على مجلس النقد والقرض؛
- تعديل المادة 05 من الامر 01-01 عنوان الفرع الأول من الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون 10-90، حيث يصبح عنوان الفرع الأول مجلس إدارة بنك الجزائر بعد ان كان العنوان يتعلق بتكوين مجلس النقد والقرض؛
- تلغى المادة 13 من الامر 01-01 احكام المادة 22 من القانون 10-90 والخاصة بمدة تعيين المحافظ وتعيين نوابه.

(ب) قانون النقد والقرض في 2003: ان تعديل 2003، وبموجب الامر 11-03 المؤرخ في 26 اوت 2003، عدل بدوره الكثير من المواد في قانون النقد والقرض حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاث اهداف أساسية هي:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسات أفضل لصلاحياته؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين.

(ت) التعديل الحالي لقانون النقد والقرض في 2010: تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم السياسة النقدية من خلال صدور الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 اوت 2010.

(ث) المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض: حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة الى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

(ج) يتعلق الأمر بالقانون رقم 23-09، المؤرخ في 21 يونيو 2023، المتضمن القانون النقدي والمصرفي والذي يهدف من خلال جملة من التدابير لعصرنة المنظومة البنكية وتعزيز مهامها التنظيمية والرقابية وتمكينها من مواكبة الممارسات المعمول بها على المستوى الدولي

2/ أثر السياسة النقدية على التضخم:

قبل الشروع في توضيح أثر السياسة النقدية على التضخم الذي يعتبر مؤشرا للمستوى العام للأسعار من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي يجب ان نشير ان للسياسة النقدية أدوات تستخدمها لضبط معدلات التضخم والتي من بينها معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني الاجباري وغيرها، المستعملة بهدف التأثير على الكتلة النقدية وعليه سوف نوضح نجاح السلطة النقدية في محاربة التضخم انطلاقا من البيانات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-05): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2000	0.34	2012	8.89
2001	4.23	2013	3.25
2002	1.42	2014	2.92
2003	4.27	2015	4.78
2004	3.96	2016	6.4
2005	1.38	2017	5.59
2006	2.31	2018	4.27
2007	3.68	2019	1.95
2008	4.86	2020	3.5
2009	5.74	2021	8.5
2010	3.91	2022	9.3
2011	4.52		

المصدر: من اعداد الطالب بناء على: -بنك الجزائر، " حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017". فيفري 2018.
-البنك الدولي على موقع: <https://databank.albankaldwali.org>. تاريخ الاطلاع: 2022/11/02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تذبذب في معدلات التضخم، حيث سجل أدنى معدل سنة 2000 والذي يقدر ب 0.34 %، ويعود الفضل الى مجهودات المبدولة من طرف الدولة والمتمثلة في سياسة التعديل الهيكلي بغرض على القضاء على الأوضاع المزرية التي ارغمتها على تبني سياسة التقشف مثل دعم السلع الأساسية التي كانت سائدة قبل سنة 2000 وكذلك تحرير الأسعار.

المطلب الثالث: تحليل أدوات ووسائل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

لقد تمثلت اهم الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر منذ سنة 2000 الى غاية 2022 فيما يلي:

الفرع الاول: الاحتياطي الاجباري.

لقد أصبحت هذه الأداة تستعمل بوتيرة أسرع، وذلك إثر فائض السيولة المصرفية، فلذلك لجأ بنك الجزائر الى رفع معدل الاحتياطي الاجباري بهدف امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية، وتم توضيح الإطار العملي لهذه الأداة وفق الامر رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، والمحدد لشروط تكوين الحد الأدنى من الاحتياطات الاجبارية التي بلغت نسبة 06.5% سنة 2004 وبقية هاته النسبة ثابتة طيلة سنة 2005، ثم ارتفعت هاته الأخيرة لتصل الى 08% جراء التعلية رقم 07-19 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 المعدلة والمتمة للتعلية 02-04 ثم ارتفعت الى ما يقارب 09% سنة 2011، ثم 11% سنة 2012، حيث بلغت قيمة الاحتياطات الاجبارية حوالي 75410 مليار دج في ديسمبر من سنة 2012، وهو ما يعادل حوالي 18% الى 20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر¹، وفي سنة 2013 بلغ معدل الاحتياطي الاجباري نسبة 12% وبقية هذه النسبة ثابتة الى غاية سنة 2015، ثم انخفضت الى 08% في 2016 واما في سنة 2017 انخفضت لتصل الى 04%². ثم ارتفعت لتصل الى 10% سنتي 2018 و2019 على التوالي، اما سنة 2020 فقد انخفضت لتصل الى 03%، وقد واصلت في الانخفاض لتصل 02% سنتي 2021 و2022 على التوالي.

الجدول رقم (3-06): تطور معدل الاحتياطي الاجباري لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2022)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
%8	%8	%6.5	%6.5	%6.5	%6.5	%6.25	%4.25	%3	معدل الاحتياطي الاجباري
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
%10	%4	%8	%12	%12	%12	%11	%9	%9	معدل الاحتياطي الاجباري
					2022	2021	2020	2019	السنوات
					%2	%2	%3	%10	معدل الاحتياطي الاجباري

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم 05(2008)، 30(2015)، 41(2017)، 60(2022)، ص: 17.

(¹) بنك الجزائر. (2012). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". ص: 199.

(²) بنك الجزائر. (2017). "النشرة الإحصائية الثلاثية لشهر ديسمبر". الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/>. تاريخ الاطلاع:

2023/04/22. ص: 17.

الفرع الثاني: استرجاع السيولة

تم تطبيق هذه الأداة بموجب التعليم رقم 02-2002 الصادرة في 11 افريل 2002 والتي ادخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لمدة 07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من اوت 2005، وفي 2013 تم ادخال أداة جديدة تتمثل في الاسترجاع لمدة ستة أشهر.

"وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن الرغبة في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه"¹.

"ولقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها سنة 2002، وبالتالي فهي تسمح بتحكم أكثر في الكتلة النقدية المتداولة، كما ان هذه الأداة أصبحت مفضلة لدى بنك الجزائر، خاصة وأنها تستعمل للتنظيم النهائي للسيولة المصرفية"².

الفرع الثالث: التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة

"تعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل ثابت يحدده بنك الجزائر"³، "وقد تم ادخال هذه الأداة في اوت 2005، وهي تقنية تسمح للبنوك بإنجاز ودائع 24 سا/24 سا لدى بنك الجزائر، وتم إقرارها بموجب التعليم رقم 04-05 الصادرة في 14 جوان 2005، وهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في تسيير ميزانياتها، حيث يتم مكافأة هذه التسهيلية بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات"⁴.

"ومنذ استخدام هذه الأداة سنة 2005، عرفت المبالغ الممتصة من خلالها تزايد مستمر للفترة (2005-2008) لتصل 1400.4 مليار د ج سنة 2008، ثم عرفت تراجع في سنة 2009 و2010 نتيجة التراجع في السيولة المصرفية لدى البنوك التي تأثرتا بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة 2009، ثم ارتفعت بعدها في سنتي 2011 و2012

(¹) بقيق ليلي اسمهان. (2015). "الآلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية". مرجع سبق ذكره. ص: 345.

(²) رايس فضيل. (2013). "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)". مجلة البحوث الاقتصادية العربية. العدد 21.

الموقع الإلكتروني: <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-334734> .. تاريخ الاطلاع: 2023/05/11. ص: 199.

(³) Instruction Banque d'Algérie, no 04-05 de juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.

(⁴) بنك الجزائر. (2008). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/> - .

تاريخ الاطلاع: 2023/05/20. ص: 182.

على التوالي، وبعدها انخفضت الى 468.9 مليار د ج سنة 2014، ومنه يمكن القول ان أداة التسهيلية الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة أداة فعالة ونشيطة بحيث اعطى بنك الجزائر لها أهمية بالغة من حيث الاستخدام¹.

الفرع الرابع: معدل إعادة الخصم

بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر، ومنذ ذلك الوقت تحديدا في سنة 1994 حيث عرف معدل إعادة الخصم عدة تطورات كانت في مجملها تتماشى وحاجة السوق النقدية والمصرفية للسيولة، ولهذا اصبح تقريبا كل سنة يخضع الى تعديلات في معدلاته، وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية خاصة اثناء سنوات الالفية الثالثة التي شهدت اطلاق الحكومة لبرامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فضلا عن تحقيق بنك الجزائر لهدف التخفيف من حدة التضخم الذي حدد كهدف نهائي للسياسة النقدية، وبذلك فان معدل إعادة الخصم اصبح يستعمل في اطاره الصحيح بما يخدم اهداف السياسة النقدية، حيث سجل هذا المعدل 8.5% في بداية 2000 لينخفض بعدها الى 7.5 % في نهاية جانفي من نفس السنة، ثم استمر في الانخفاض بعدها حيث بلغ 6% سنة 2002 و 5.5% سنة 2003 لغاية استقراره عند معدل 4% سنة 2004، وهذا الانخفاض ما هو الا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك الى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، بعدها ثبت معدل إعادة الخصم عند مستوى 4% طيلة سنة 2005، وامام الاتجاه التنازلي للسيولة المصرفية في سنة 2005، خفض بنك الجزائر عتبات استرجاع السيولة في سنة 2016، وذلك من خلال تخفيض معدل الاحتياطات الاجبارية وعادة تفعيل معدل إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل المصارف التجارية².

لقد ساهم قانون النقد والقرض بشكل واضح في تغيير مسار السياسة النقدية بداية من سنة 2000، ووفرت السلطة النقدية مجموعة من الأدوات والتدابير لتعديل السيولة المصرفية ومراقبة نمو الاقتصاد بحيث يعتبر توجه السياسة النقدية نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة لضبط هذه السياسات، ويمكن تلخيص هذه الأدوات كما يلي:

1) تأطير القروض البنكية: عرف منح القروض تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجتمعات النقدية واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض، والمتمثلة في:

(¹) بن العاربة حسين. عبد السلام بليلي. (2017). "تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة النقدية - حالة الجزائر - خلال الفترة (2014-2000)". مجلة اقتصاديات المال والاعمال. المجلد 01. العدد 04. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/32110>.

تاريخ الاطلاع: 2023/05/22. ص ص: 205-206.

(²) بنك الجزائر. (2016). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر". الموقع الالكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>. تاريخ الاطلاع: 2023/05/27. ص: 139.

الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائي خلال الفترة 2000-2022.

*"تأطير القروض الممنوحة للدولة: تم وضع سقف للقروض المقدمة للدولة من خلال قانون النقد والقرض، حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخبزينة ب 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، كما ان مدة تسديد هذه القروض لا يتجاوز 240 يوم في مجموعها"¹.

*"تأطير القروض المقدمة للاقتصاد: وضع قانون النقد والقرض حدا اقصى لمستوى إعادة الخصم القروض البنكية الموجهة للاقتصاد، فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية المتوسطة الاجل ب 3 سنوات على الأكثر تحت ضمانات وشروط محددة وهي مقسمة الى فترات أقصاها 6 أشهر، مع العلم ان هذه القروض تتعلق بتطوير وسائل الانتاج، تمويل الصادرات او بناء العمارات السكنية"².

2) معدل إعادة الخصم: لقد تم تعديل معدل الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية، والذي يرجع الى تحرير الأسعار، حيث قام البنك الجزائري برفع معدل الخصم الى 10.5% سنة 1990 ثم الى 15% سنة 1995 ليشهد انخفاض متواصلا الى غاية 2004 اين بلغ 4% وبقي ثابتا الى غاية سبتمبر 2016، حيث تم إعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها الى 3.5%³، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-07): معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

معدل إعادة الخصم	الى	يحسب ابتداء من
5.7%	2000/10/21	2000/01/27
6%	2002/01/19	2000/10/22
5.5%	2003/05/31	2002/01/20
5.4%	2004/03/06	2003/06/01
4%	2016/09/30	2004/03/07
3.5%	2016/12/31	2016/10/01
3.75%	الى يومنا هذا	2017/01/01

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، رقم 38.39.41.58.48.58.60 (2016-2017-2019-2021-2022)

المبحث الثاني: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد سعت المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي، لذي عرفت الجزائر عدة تطورات هامة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا الى مرحلة اقتصاد السوق.

(¹) المادة 78. القانون رقم (10-90) المتعلق بالنقد والقرض. ص: 529.

(²) المادة 71. القانون رقم (10-90) المتعلق بالنقد والقرض.. ص: 528.

(³) تيتوش سهيلة. (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 273.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد شهد النمو الاقتصادي في الجزائر عدة مراحل تماشيا مع التطور الاقتصادي، حيث شهد نقلة نوعية من اقتصاد في ظل وصاية الهيئات المالية والدولية الى مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: برامج الانفاق العام (2001-2014)

"مع مطلع سنة 2000 برز للعيان مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري، كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط الى 28.5 دولار للبرميل، أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الانفراج المالي بارتفاع المداخيل ومباشرة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) والذي كان يرمي الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي، إنعاش الاقتصاد الجزائري، انشاء مناصب شغل والعمل على مكافحة الفقر، كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو للفترة (2005-2009) وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014)".¹

أولاً: تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي 2001-2004

"مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004".²

ثانياً: اهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

كان من وراء إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف التالية:³

- خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني تهدف الى بعث مسار تطور دائم؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- دعم النشاطات التي تخلق القيمة المضافة وتوظف اليد العاملة؛
- تهيئة المناطق الصناعية واتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة المشاريع بالخصوص ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي؛

(¹) محمودي مليك. (2018). مرجع سبق ذكره. ص: 137.

(²) مراس محمد. (2015). "دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR". مجلة البشائر الاقتصادية. العدد الثاني. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11785>. تاريخ الاطلاع: 2023/06/03. ص: 32.

(³) World Bank : a public expéditeur review, report N° 36270, <https://openknowledge.worldbank.org/>. P05.

- إعادة التوازن الجهوي وتنشيط الفضاءات الريفية.
حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق الا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية¹:
 - تنشيط الطلب الكلي، وفي هذا الخصوص نلاحظ تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيو كلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد وخصوصا عن طريق الانفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الانفاق، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛
 - دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛
 - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان مما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.
- ثالثا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي
- ان مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمحور بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالبناء والاشغال العمومية، والإنتاج الفلاحي والصيد البحري، وكذلك دعم الإصلاحات في مختلف المجالات وما يخص التنمية المحلية والبشرية، والجدول الموالي يوضح المبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (3-08): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى وهياكل قاعدية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
8.6	45.0	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525.1	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني 2001، الدورة العامة العشرون،

ص:139.

(¹) Divid.N. Weil, Fiscal Policy, in the concise Encyclopedia of Economics, a variable en web site
<http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal Policy .htm>

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) ان الغلافي المالي والمقدر ب 525 مليار د ج قد تركز على السنتين الاوليتين، وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الانفاق خلال أقصر مدة ممكنة، وقد وزع الغلاف المالي المخصص للبرنامج على أربع محاور رئيسية نلخصها فيما يلي:

ا- اشغال كبرى وهياكل قاعدية:

عملت الدولة الى الرفع من مستوى تحقيق نسبة ما تخصصه ماليا من أجل تدارك العجزات الحاصلة في السنوات السابقة بسبب الفترة العابرة من التسعينات التي جعلت البلد يدخل في فلسفة اقتصادية اكثر تقشفا، "وقد استحوذ هذا القطاع على 40.1% من مخصصات هذا البرنامج، بغلاف مالي قدره 210.5 مليار د ج وذلك راجع للأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع لدوره الكبير في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها للقطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما انها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي"¹.

ب- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري:

من خلال الجدول رقم () نلاحظ ان برنامج الفلاحة والصيد البحري قد خصص له غلاف مالي بقيمة 65.4 مليار د ج وهذا لغرض الرفع من الطلب الداخلي وزيادة الصادرات من المنتوجات الزراعية واستغلال الثروة السمكية، وذلك بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية لتطوير هذا الأخير.

ج- التنمية المحلية والبشرية:

"لقد تحصل برنامج التنمية المحلية والبشرية على غلاف مالي قدر ب 204.2 د ج والذي يشكل 38.8% من اجمالي قيمة البرنامج، حيث تحصل برنامج التنمية المحلية على ما يعادل 97 مليار د ج من القيمة الاجمالية، وقد استعمل هذا المبلغ في تشجيع التنمية على المستوى المحلي والمحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، اما المبلغ المتبقي والمقدر ب 17 مليار د ج خصص لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية، ويهدف هذا الأخير الى دعم الجهود الرامية الى الحد من ارتفاع معدلات البطالة والحد من تفشي ظاهرة الفقر من خلال تمويل المشاريع ذات المنفعة العامة، اما فيما يتعلق بالتنمية البشرية فقد خصص لها غلاف مالي قدر ب 90.2 مليار د ج بهدف تحسين مؤشرات التنمية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان،

(¹) مسعودي زكرياء. (2013). "سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001. أبحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004". الجزء الثاني. جامع سطيف 1. يومي 11 و12 مارس سنة 2013. دار الهدى للنشر والتوزيع. ميله. الجزائر. https://biblio-eco.univ-setif.dz/opac_css/index.php?lvl=serie_see&id=79. تاريخ الاطلاع: 2023/06/02. ص: 178.

وذلك بتطوير منظومة التعليم والصحة مع الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى افراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهيكل الرياضية والثقافية¹.

د- دعم الإصلاحات:

مع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي ودخول الجزائر في اقتصاد السوق فقد خصص لهذا البرنامج حصة مالية مقدرة ب 45 مليار د ج، وقد شملت إصلاحات عديدة منها المؤسسات المالية والضريبية، وكذا تهيئة الطرقات الصناعية.

رابعاً: حصيلة برنامج الإنعاش الاقتصادي

ان حصيلة برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 تتمثل فيما يلي²:

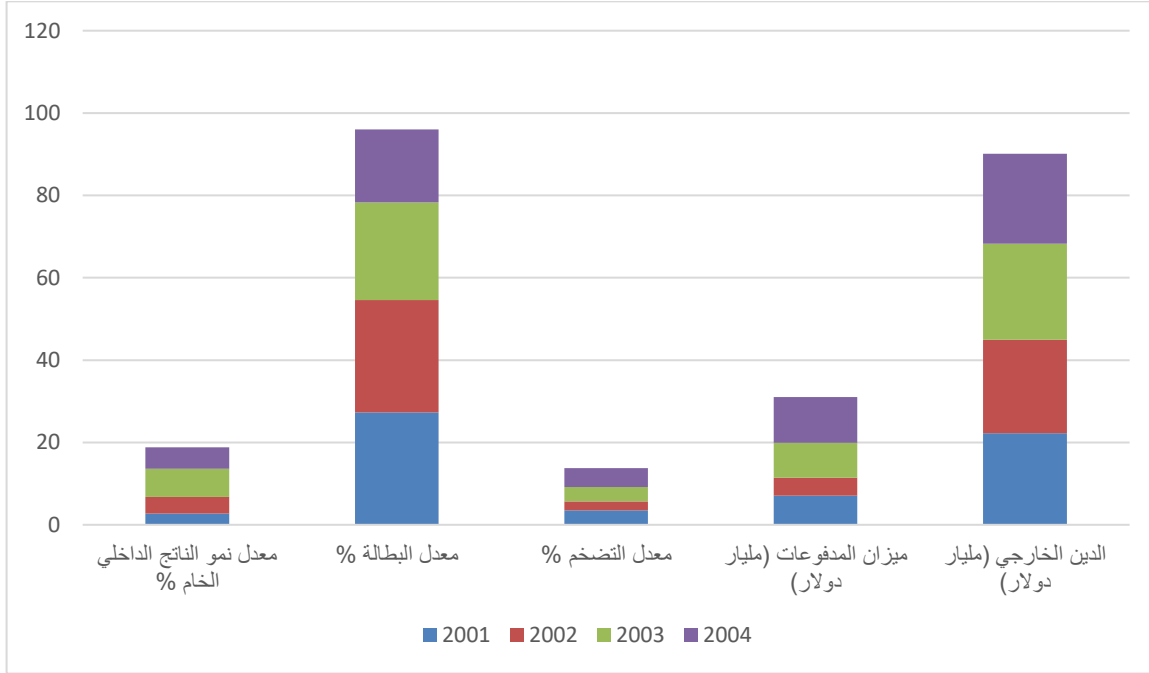
- تم استهلاك 96.22% من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم انجاز 73% من المشاريع أي ما يقارب 1181 مشروع؛
- يوجد 4093 مشروع قيد الإنجاز وتقدر نسبتها ب 26%؛
- يوجد حوالي 516 مشروع لم يشرع في تنفيذها أي ما يقارب نسبة 01%؛
- ان القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالشكل المطلوب، والسبب في المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- قد ارتفع حجم الواردات بنسبة كبيرة وهذا خلال فترة تطبيق البرنامج بسبب زيادة الانفاق من طرف الدولة؛
- "بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات قدر ب 5%، الا انه لم يتمكن من تجسيد هدفه على الصعيد الهيكلي والمتمثل في دعم النمو باعتبار ان الارتفاع الهام لمداخيل الاسر قد أدى الى تنامي الواردات بشكل كبير، كما ان الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي يوجد في وضعية مالية صعبة، بالإضافة الى ان الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات لم يكن معتبرا، في كان الطلب العمومي الى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية"³.

(1) مسعودي زكرياء. (2013). "مرجع سبق ذكره. ص ص: 178-179.

(2) بوعشة مبارك. (2013). "الاقتصاد الجزائري - من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية. مقارنة نقدية" أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004. الجزء الثاني. 12/11 مارس 2013. دار الهدى للنشر. ميله - الجزائر. الموقع الالكتروني: https://biblio-eco.univ-setif.dz/opac_css/index.php?lvl=serie_see&id=79 تاريخ الاطلاع: 2023/06/05. ص ص: 12-13.

(3) محمودي مليك. (2018). مرجع سبق ذكره. ص ص: 140-141..

الشكل رقم (3-16): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004.



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2006). التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2002.2003.2004.2005.

من خلال المخطط السابق نلاحظ ان برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية ندرجها كما يلي:

-تم تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 2.7 % سنة 2001 ليرتفع الى 5.2 % سنة 2004، حيث حقق اعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8 %.

-لقد شهد انخفاض معدلات البطالة من 27.30 % سنة 2001 الى 17.7 % سنة 2004، ويعود الفضل في هذا التراجع الى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

-ارتفاع معدلات التضخم من معدل 3.5 % سنة 2001 الى 4.6 % سنة 2004، ولكن شهدت سنة 2002 انخفاضا في معدلات التضخم حيث بلغ 2.2 %.

-اما رصيد ميزان المدفوعات فقد ارتفع من 7.06 مليار دولار سنة 2001 الى 11.12 مليار دولار سنة 2004، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة تشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع الا ان ميزان المدفوعات قد حقق نتائج إيجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط.

-لقد بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 الى 21.82 مليار دولار سنة 2004، وها يوضح ان الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا الأخير.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

"لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وتم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302، وعنوانه حساب تسيير عمليات استثمارية العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش¹، حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة الى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد رصد له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، وخصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، لغرض فك العزلة عن الجنوب وتقليل الضغط عن الشمال، حسب معطيات الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان سنة 2008 افضى الى تحديد عدد الجزائريين 34.8 مليون نسمة يسكن 80 % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها اكثر استقطابا للتنمية"².

كما اهتم هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والاشغال العمومية، وقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى الى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنب لتفعيل المشاريع المذكورة، ومن بينها تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية كالطريق السيار شرق غرب والذي يمتد على مسافة 1200 كيلو متر، بالإضافة الى تجديد خطوط السكك الحديدية، انشاء مليون وحدة سكنية مختلفة الصيغ.

أولاً: اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تكمن اهداف هذا البرنامج فيما يلي³:

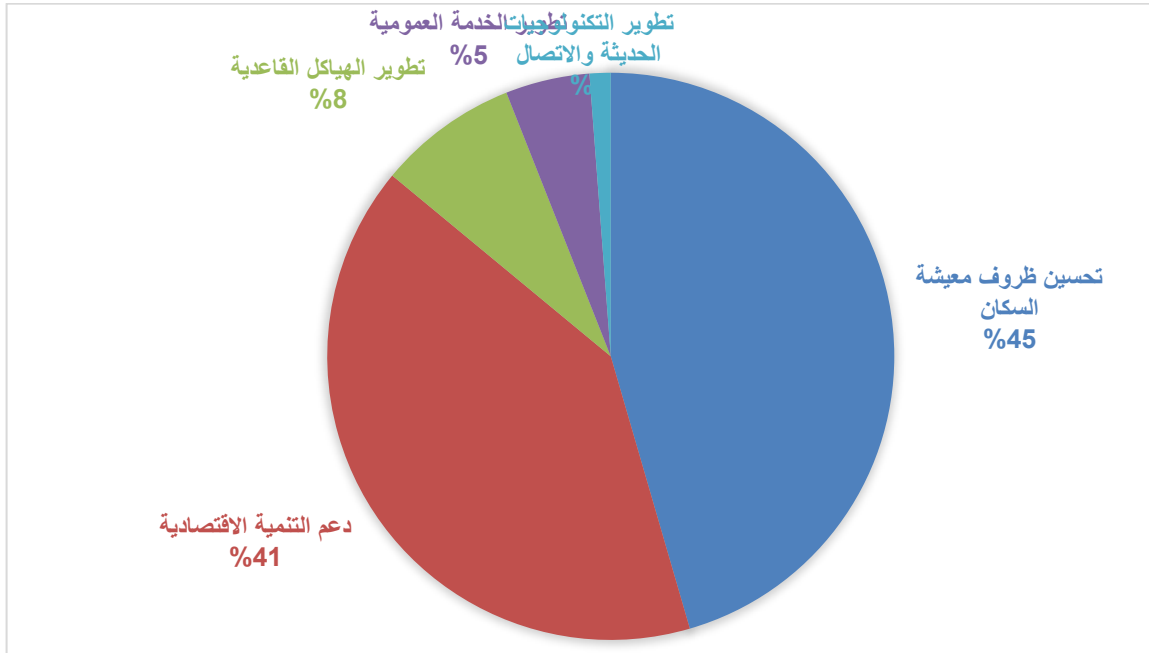
(¹) المادة 27، قانون المالية التكميلي 2005 (الأمر 05/05) المؤرخ 25 جويلية 2005، ج ر رقم 52 الصادرة 26 جويلية 2005، ص:08.
(²) Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, L'orientation De Politique Economique en Algerie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque D'Etudes Economiques, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste, Roumanie, Décembre 2012, p 27.
(³) محمد كريم كروف. (2015). مرجع سبق ذكره. ص:165.

- ❖ تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛
- ❖ تطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال تحديث ترقية قطاع الاشغال العمومية؛
- ❖ الاهتمام بالقطاع الفلاحي، مع انتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي؛
- ❖ مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الامر بتأهيل أداة الإنتاج او بالإصلاح المالي والمصرفي؛
- ❖ استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني، الاستثمار الخاص، والاستثمار الأجنبي؛
- ❖ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- ❖ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.

ثانيا: مضمون البرنامج

لقد تم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الالفية الثالثة، حيث تم تقسيم البرنامج التكميلي لدعم النمو الى خمس قطاعات رئيسية والمبينة في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (3-17): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزئي خلال الفترة 2000-2022.

المصدر: محمد صلاح. (2016). "اهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 10. العدد 16. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12296>. ص: 271.

البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص: 02. الموقع الإلكتروني <https://www.premier-ministre.gov.dz/ar>

يلاحظ من خلال الشكل السابق ان هذا البرنامج جاء لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان الصدارة من اجمالي مبالغ البرنامج بنسبة 45.5 %، وهذا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

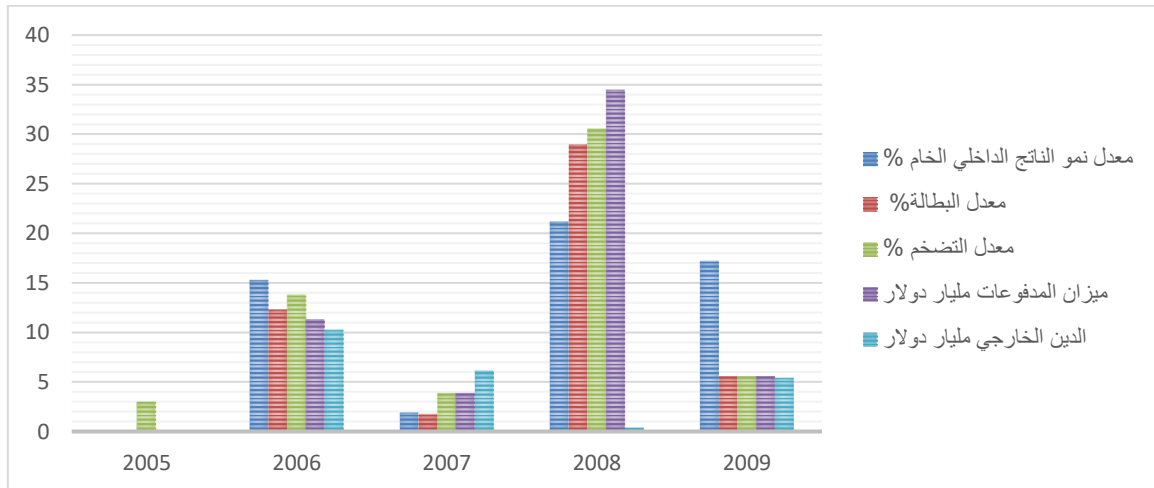
واحتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية المرتبة الثانية وقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع ب 1703.1 مليار د ج بنسبة 40.5 %، وقد تم توزيع هذا المبلغ على قطاع الاشغال العمومية، قطاع النقل (مشروع الطريق السيار شرق غرب)، المياه، وقطاع تهيئة الإقليم.

اما قطاع دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 08% من اجمالي مبلغ البرنامج، وقد تم توزيعها على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ترقية الاستثمار، الصناعة، الصيد البحري، السياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اما قطاع تطوير الخدمة العمومية فقد خصص له مبلغ والمقدر ب 203.9 د ج أي ما يعادل نسبة 4.8 %، ووزع هذا الأخير على قطاع الداخلية، العدالة، والتجارة والمالية، وهذا لغرض تحسين وعصرنة القطاع وجعله في مستوى تطورات الاقتصاد والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار.

وأخيرا قطاع تطوير التكنولوجيات الحديثة والاتصال الذي تربع بدوره على نسبة 1.2% من مبلغ البرنامج وهذا لغرض فك العزلة على المناطق النائية بتزويدها بشبكة الانترنت وتحسين شبكة الاتصال. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج: سوف نركز على بعض المؤشرات في تحليل وضعية الاقتصاد.

الشكل رقم (3-18): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009



الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2022.

المصدر: من اعتماد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011)، بنك الجزائر (النشرة الإحصائية للبنك الجزائري، سبتمبر، 2010، جوان 2012)، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2009، 2008، 2007، 2006، 2005).

يتضح لنا من خلال المنحنى السابق ان معدل نمو الناتج الداخلي الخام في انخفاض مستمر حيث بلغ سنة 2005 نسبة 5.1% لينخفض الى 2.4% سنتي 2008 و2009 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك لانخفاض أسعار النفط الذي خلفه نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2008، اما معدلات البطالة فقد انخفضت طيلة سنوات البرنامج من 15.3% سنة 2005 الى 10.2% سنة 2009، بسبب المشاريع التنموية، كما نلاحظ ان معدلات التضخم في ارتفاع مستمر فانتقلت من 1.9% سنة 2005 الى 6.1% سنة 2009 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد المستوردة إضافة الى فرض بعض الضرائب وفق قانون المالية لسنة 2009.

في حين سجل ميزان المدفوعات رصييدا موجبا بقيم متصاعدة حيث بلغ سنة 2005 قيمة 21.18 مليار دولار ليرتفع الى 34.45 مليار دولار سنة 2008، ولكن في سنة 2009 نلاحظ انخفاضا حادا ليصل الى 0.40 مليار دولار بسبب الازمة العالمية التي اثرت سلبا على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

اما الدين الخارجي فقد انخفض من 17.19 مليار دولار سنة 2005 الى 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا لان الجزائر بدأت في تسديد ديونها الخارجية والعمل على الحد من التبعية الخارجية.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج من حيث المشاريع والاهداف مكملا للبرامج السابقة، والذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددين من قبل السلطات العمومية، في إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد خصص لهذا الأخير مبلغ مالي قدر ب 21.214 مليار دينار (ما يعادل 286 مليار دولار)، وبالنظر الى حجم المبلغ الذي خصص له يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم الى قسمين فيتضمن القسم الأول برنامجا جاريا (أي ما تبقى من انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005) بمبلغ 9.680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار امريكي)، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دج أي ما يقارب 156 مليار دولار¹.

(¹) جلول ياسين بن الحاج. عابد شريط. (2016). "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري". مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 4. العدد 4. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78890>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/22. ص:

"وكان الهدف الرئيسي من إقرار هذا البرنامج الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث انه بغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته فانه كان من الواضح ان ما اقرته الجزائر من برامج الانفاق العام كان لها أثرها الإيجابي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذا البرنامج"¹.

أولاً: اهداف البرنامج الخماسي للتنمية

ان من بين اهداف هذا البرنامج تتمثل فيما يلي²:

- ❖ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- ❖ تعزيز تماسك الامة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- ❖ تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية وذلك في التزود بالماء الصالح للشرب، ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق المعزولة؛
- ❖ مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- ❖ تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ ترميم الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- ❖ تشجيع قطاع السياحة والصناعات التقليدية.
- ❖

ثانياً: مضمون البرنامج

لقد تضمن هذا البرنامج ست قطاعات سوف نبينها في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (3-19): مضمون برنامج الخماسي للتنمية 2010 - 2014

(¹) بودخد كريم. (2015). "انجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر(2001-2014)". أطروحة دكتوراه. في علوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الموقع الالكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2324>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/22. ص: 2013.

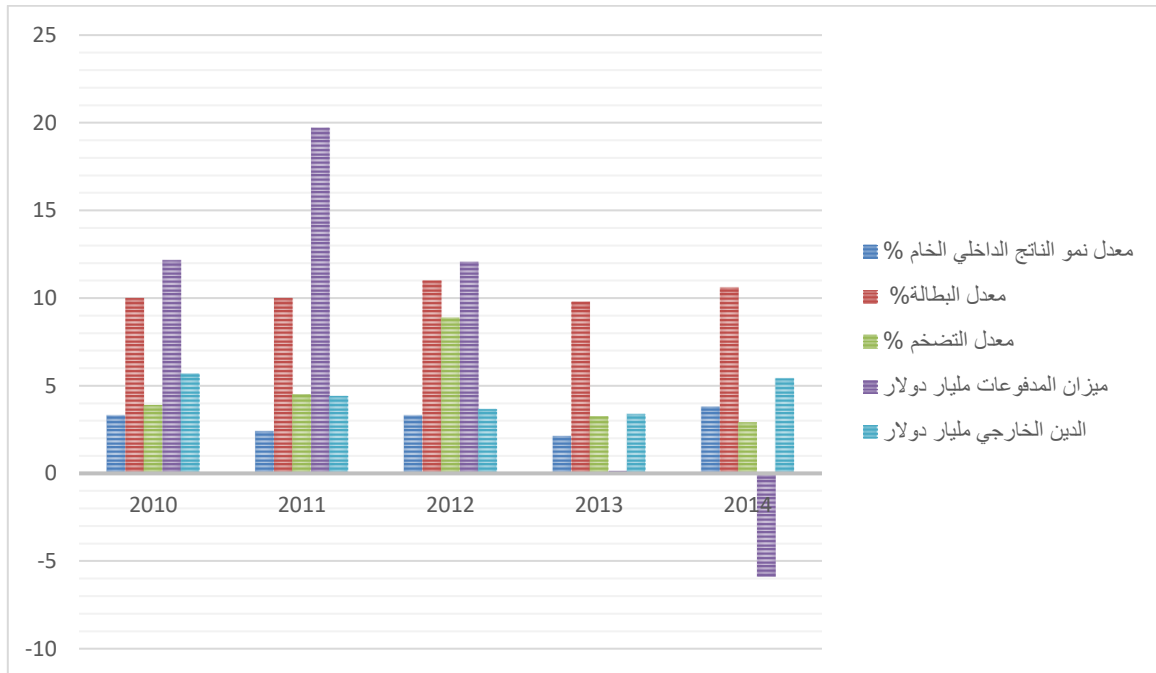
(²) مصالح الوزير الأول. «ملحق بيان السياسة العامة 2010». اكتوبر 2010. ص: 40.

وفي الأخير قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال فقد خصص ما نسبته 1.2 % من اجمالي البرنامج، موجه لتطوير البحث العلمي وتجسيد الحكومة الالكترونية، مع توفير تجهيزات لتعميم تعليم الاعلام الالي في كل اطوار المنظومة التربوية.

ثالثا: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

سوف نركز على بعض المؤشرات في تحليل وضعية الاقتصاد.

الشكل رقم (3-20): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014



الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائي خلال الفترة 2000-2022.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1962-2011)، بنك الجزائر (النشرة الإحصائية للبنك الجزائي، 2010-2013 نشرة 2016)، النشرة الثلاثية سبتمبر 2017، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر جوان 2012، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

يتبين لنا من خلال المنحنى السابق ان معدل نمو الناتج الداخلي الخام كانت في تذبذب طيلة فترة البرنامج، من ارتفاع الى انخفاض والسبب في ذلك يرجع الى أسعار المحروقات على مستوى الأسواق الدولية. اما معدلات البطالة فقد عرفت استقرارا وهذا سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت 10%، وارتفعت نوعا ما لتصل 11 % سنة 2012، لتتخفض الى 9.8 سنة 2013، لترتفع الى 10.6 سنة 2014. كما نلاحظ ان معدلات التضخم في ارتفاع مستمر فانتقلت من 3.91% سنة 2010 الى 8.89% سنة 2012، وتنخفض من 3.26% الى 2.92% سنتي 2013 و 2014 على التوالي.

في حين سجل ميزان المدفوعات رصيذا موجبا بقيم متصاعدة حيث بلغ سنة 2010 قيمة 12.15 مليار دولار ليرتفع الى 19.70 مليار دولار سنة 2011، ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، اما في سنة 2013 قد انخفض بنسبة كبيرة ليصل الى 0.133 مليار دولار، اما في سنة 2014 قد سجل عجزا ملحوظا ب 5.881 مليار دولار بسبب تأثره الكبير بأسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع نسبة الواردات في تلك الآونة. اما الدين الخارجي فقد انخفض من 5.7 مليار دولار سنة 2010 الى 4.41 مليار دولار سنة 2011، اما في السنوات المتبقية من البرنامج فقد شهد استقرارا ملحوظا حيث بلغ متوسط الفترة 3.5 مليار دولار.

الفرع الرابع: البرنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

"لقد جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي كل من عمليات الاستثمارات العمومية المبرمجة خلال الفترة 2015-2019، وقد نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-205، بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، كما نصت المادة 4 من نفس المرسوم ان يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في اطار برنامج توظيف النمو الاقتصادي، بينما في باب النفقات فان كل النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج"¹.
"وقد خصص له مبلغ قدره 4079.6 مليار دج سنة 2015، إضافة الى مبلغ 1894.2 مليار دج سنة 2016، حيث نالت حصة الأسد المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية"².

أولا: اهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي

(1) المرسوم التنفيذي رقم: 15-205 المتعلق بكيفية تسيير حساب التخصيص الخاص المؤرخ في: 27 جويلية 2015، ج رقم: 41. الصادرة في 29 جويلية 2015. الذي 2015-2019. <https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2015/a2015041.pdf>، ص: 16.

(2) قانون المالية لسنة: 2015-2016. قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014. قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015. <https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2015/a2015072.pdf>.

من اهداف هذا الأخير ما يلي¹:

- ❖ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، التكوين، الصحة العمومية، التربية، ربط البيوت بالكهرباء والغاز وشبكات المياه، مع ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات العاملة المحرومة؛
 - ❖ تحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات مع الاهتمام بالتنوع الاقتصادي، والاهتمام بالتنمية الفلاحية بسبب مساهمتها في الامن الغذائي؛
 - ❖ مواصلة مكافحة البطالة عن طريق استحداث مناصب شغل، مع تشجيع الاستثمار.
- "وتنتظر الحكومة من خلال هذا البرنامج الى تحقيق نسبة نمو سنوي قدره 7% قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان"².
- ❖ "الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو صادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية في قطاع الفلاحة، بسبب مساهمتها في الامن الغذائي وتنويعه"³.

ثانيا: مضمون البرنامج

لقد تم تقسيم البرنامج الى تسع قطاعات سوف نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-09): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019)

النسبة المئوية %	المجموع (مليار د ج)	2016	2015	
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	407.6	198.2	209.4	الفلاحة والري
0.8	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.3	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
29.5	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى
11.8	703.6	239	464.6	عمليات براس المال
100	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: قانون المالية لسنة: 2015-2016، قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، قانون رقم

15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015.

(¹) مسعودي زكرياء. (2013). مرجع سبق ذكره. ص: 221.

(²) مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. ماي 2014. <https://andp.unescwa.org/index.php/ar/plans/1118>.

ص: 11. تاريخ الاطلاع: 2023/03/25.

(³) هدى بن محمد. (2020). "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)". مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد 5. الموقع

الالكتروني: https://jocu.journals.ekb.eg/article_91597_6b8fd536479c46bfad559e663095d8bd.pdf. تاريخ الاطلاع:

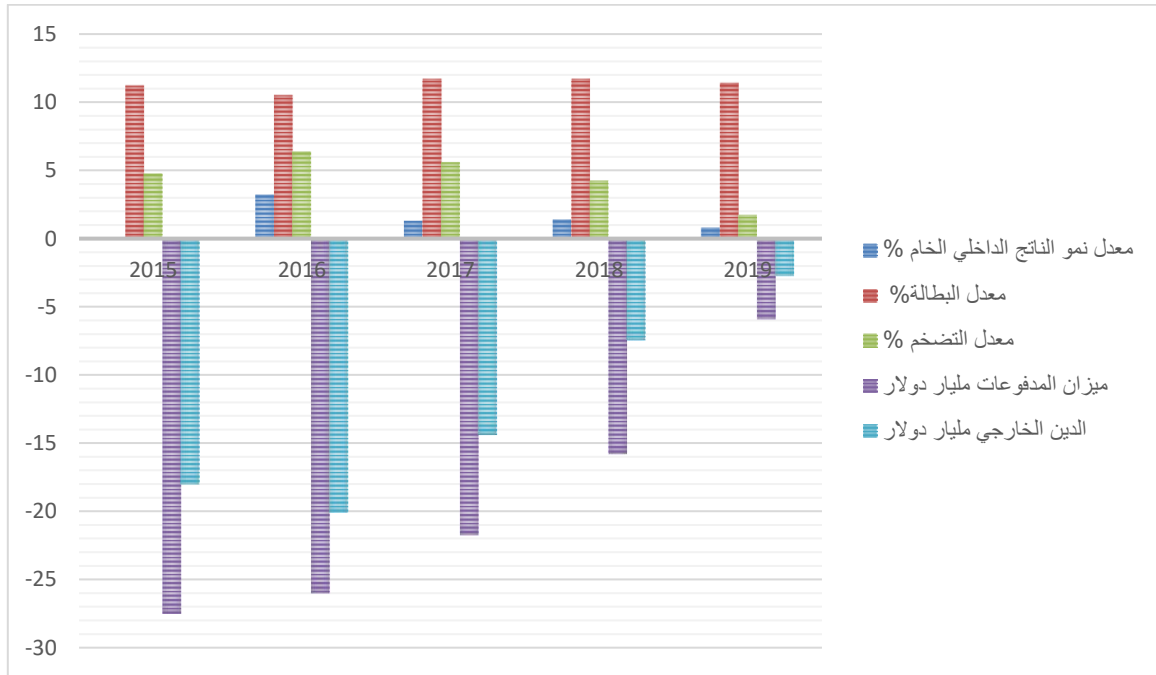
2023/10/22. ص: 51.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ان المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية كانت في الصدارة بنسبة 38.4 بالمائة من اجمالي البرنامج، ثم تأتي مخططات البلدية للتنمية الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية في المرتبة الثانية بنسبة قدرت ب 29.5 بالمائة، ثم تليها عمليات براس المال بنسبة 11.8 %، ثم قطاع الفلاحة والري بنسبة قدرت ب 6.8 % من اجمالي البرنامج، ثم التربية والتكوين بنسبة 5.1 %، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة قدرت ب 8.4 % من مبلغ البرنامج.

ثالثاً: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج

سوف نركز على بعض المؤشرات المهمة في تحليل الوضعية الاقتصادية.

الشكل رقم (3-21): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: البنك العالمي (2020)، الديوان الوطني للإحصائيات (2019)، international labour organization (2021)، (emploi et chômage en septembre 2017)، (Indice des prix à l'consommation : Mois janvier 2016، : février 2016) بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017)، ص: 164.

من المنحنى، نلاحظ ان معدلات النمو المسجلة طيلة فترة البرنامج موجبة، ولكنها في ميل ذو اتجاه تنازلي، حيث بلغ سنة 2015 3.7 % مسجلا بعد ذلك انخفاضا مقارنة بسنة 2014، ثم استمر في الانخفاض سنة 2016 ليصل الى نسبة 3.2 %، وهذا التراجع سببه تراجع سعر البرميل الى اقل من 45 دولار سنة 2015 مقابل 110 دولار

للبرميل سنة 2014، وواصل في الانخفاض سنة 2017 ليصل الى 1.3 % ، وسببه التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة، اما في سنة 2018 فقد سجل زيادة طفيفة والمقدرة ب 0.1 % ، وفي سنة 2019 سجل معدل النمو الاقتصادي ما نسبته 0.8 %.

اما معدل البطالة قد بلغ 11.2 % سنة 2015 مقابل 10.6 % سنة 2014، ثم انخفض سنة 2016 ليصل الى 10.5 %، ثم سجل ارتفاعا سنة 2017 ليصل الى 11.7 %، ويعود هذا الى الانخفاض المسجل في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث تم تجميد العديد من المشاريع الخاصة، بالإضافة الى إجراءات أخرى يدخل ضمن ترشيد النفقات العمومية، وفي سنة 2018 سجل استقرارا عند نفس المعدل، وبعدها سجل انخفاضا ليبلغ 11.4 %، ويرجع السبب في هذا الاستقرار الملحوظ الى التحفيز الضريبية والإدارية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ان معدل التضخم في سنة 2015 قدر ب 4.78 % مقابل 2.92 % سنة 2014، فهو اكبر من المعدل المستهدف 04 %، ثم سجل ارتفاعا سنة 2016 حيث بلغ 6.40 %، وهذا الارتفاع الملحوظ ليس له علاقة بالتضخم المستورد لان أسعار استهلاك السلع لم تسجل ارتفاعا كبيرا، ولقد سجل معدل التضخم سنتي 2017 و 2018 على التوالي انخفاضا ليصل الى 5.59 %، 4.27 % على التوالي، وسبب هذا الانخفاض المتتالي سببه تضخم أسعار السلع الغذائية المصنعة، استمر معدل التضخم في الانخفاض سنة 2019 ليصل الى 1.75 % .

اما حالة ميزان المدفوعات فسجلت عجزا مستمرا وفي ميل ذو اتجاه تنازلي طيلة الفترة من 2015 الى 2019، وهذا الأخير يعتبر تاريخيا والاكبر منذ الالفية الثالثة، حيث قدر سنة 2015 ب 27.53 مليار دولار، ثم استمر في ليصل سنة 2016 الى 26.03 مليار دولار ، وفي سنة 2017 بلغ العجز ب 21.76 مليار دولار ، والسبب في هذا العجز يرجع الى الارتفاع المسجل في قيمة الصادرات قطاع المحروقات الذي تحسن سعر البرميل والذي انتقل من 45 دولار للبرميل الواحد الى 54.05 دولار، وقد استمر هذا العجز في الانخفاض ليبلغ 15.82 مليار دولار، و 5.90 مليار دولار في سنتي 2018، 2019 على التوالي.

الفرع الخامس: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

في كلمة له بمناسبة نشر مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، تطرق الوزير الأول، عبد العزيز جراد، بشكل خاص، إلى الركائز التي تأسس عليها هذا المخطط، والتي تشكل حاجة ملحة لمواجهة جميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة.

وأوضح الوزير الأول قائلا: "إن تراكمات الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل تتطلب منا الخروج من هذه الوضعية، بالشروع الفوري في تنفيذ المخطط الطموح للإنعاش الاقتصادي، وفق برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي يمتد على المدى القصير جدا الى غاية عام 2020، وعلى المدى القصير حتى عام 2021، وعلى المدى المتوسط حتى نهاية عام 2024."

أ- قراءة في تقارير الهيئات الرسمية الجزائرية:

“لقد تمكنت الجزائر بفضل مواردها من المحروقات والنفط والغاز الطبيعي، من ضمان مستوى معين من التنمية الاقتصادية، ولا سيما من خلال تطوير العديد من البنى التحتية، وتكريس دولة اجتماعية تضمن خصوصاً مجانية التعليم والرعاية الصحية للجميع.

إن قطاع المحروقات يحتل مكانة مركزية في اقتصادنا، حيث يوفر أكثر من 90% من الصادرات ويمثل ما يقارب 40% من إيرادات الدولة. ومع ذلك، فإن ما يشكل قوته شكل أيضاً أكبر نقاط ضعفه. فالاقتصاد الجزائري لا يزال في الواقع يعتمد بشكل كبير على الأسعار الدولية للنفط والغاز التي شهدت اتجاهاً تنازلياً منذ صدمة 2014. وقد أدى صندوق ضبط الإيرادات (FRR) دوره بالفعل من خلال التخفيف جزئياً من انخفاض الاحتياطيات حيث تم استهلاكه بالكامل ابتداءً من سنة 2017.

من جهة أخرى، لم تكن الجزائر في منأى عن ظاهرة “المرض الهولندي” الذي يربط ركود الصناعات التحويلية بتنمية الصادرات من الموارد الطبيعية. وفي الجزائر، أدى الثقل الساحق لقطاع المحروقات إلى الحيلولة دون أي تنوع للاقتصاد، وتفضيل الواردات على الصادرات (خارج المحروقات) والحد في نهاية المطاف من وزن القطاع الصناعي ليبلغ من 6 إلى 7% فقط من الناتج المحلي الخام.

إن اقتصادنا يشهد بشكل عام، إنتاجية منخفضة لوسائل الإنتاج ويعاني بشكل خاص من البطء الإداري، وكذا نقائص في مجال التسيير، وصعوبات في الحصول على التمويل، بل وحتى غياب رؤية قطاعية مشتركة متناسقة طويلة المدى، والتي يمكن أن توجه وتشرف على تنفيذ السياسات العمومية.

وعلى صعيد آخر، تعرض الاقتصاد الجزائري لاختبار قاس خلال السنتين الماضيتين: في سنة 2019 بسبب الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، وفي سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19. ومع ذلك، فإن هذه الصعوبات تشكل أيضاً فرصاً يجب اغتنامها لمباشرة إصلاحات اقتصادية كبرى والاستفادة من إعادة هيكلة سلاسل القيم العالمية.

وعلى ضوء ما سبق، سيتعين على الجزائر مواجهة العديد من التحديات الهامة، بما في ذلك التنوع الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، والتفكير في السبل والوسائل للقيام في أحسن الأجال، بوضع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية المرنة والشاملة والموحدة، في المسار الصحيح.

وفي هذا السياق، باتت إشكالية تعبئة الموارد المالية اللازمة لتطوير البنى التحتية العمومية واستثمارات المؤسسات الاقتصادية تزيد حدة أكثر فأكثر بسبب استمرار الانخفاض الحاد لموارد المحروقات وتدابير الأزمات الصحية على الأنشطة الاقتصادية.

ولمواجهة هذا الوضع، ينبغي على السلطات العمومية إيجاد الحلول اللازمة لتوسيع وتنويع مصادر التمويل من خلال نشر القدرات اللازمة والصيغ المناسبة لإعادة بناء أواصر الثقة، ولاسيما مع المجال غير الرسمي الأنسب لإعادة الاندماج في مسار الشمولية المالية والاقتصادية.

كما يجدر تنويع مصادر التمويل، لاسيما فيما يخص البنى التحتية، من أجل تخصيص موارد الميزانية المحدودة للحالات التي لا يوجد فيها بديل آخر. ويجب تفضيل المسعى القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، التي تمثل إمكانات واعدة، في تمويل البنى التحتية والمرافق العمومية. كما ستمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن إمكانات حشد التمويل، من الاستفادة من قدرات الابتكار والمهات في التصميم والإنجاز والاستغلال والصيانة المثلى للبنى التحتية العمومية.

إن إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي هو حجر الزاوية لنجاح كل إصلاح اقتصادي. فإنه يشكل، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الذي هو جزء منه، أم كل الإصلاحات، كما توجد ضرورة لتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات التي تعتبر تكاليفه وأجاله كبيرة للغاية، فضلا عن تحسين الولوج إلى العقار والقروض والخدمات العمومية ذات الجودة. ولا يمكن أيضا استبعاد الإدارة من هذا المسار، حيث يجب أن تأخذ على عاتقها عملية العصرنة ومحاربة الممارسات البيروقراطية، وذلك بفضل الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية.

إن التعقيد المتزايد للعالم وسرعة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، يدعونا إلى إعداد سياستنا الإنمائية بكل دقة من أجل الحد من مخاطر الوقوع في الأخطاء، وتعزيز التنفيذ الفعال، وإضفاء مرونة كبيرة في التعديلات الضرورية.

وبالتالي، يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي هذا ضرورة قصوى لمواجهة جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة. وبهذا الصدد، حدّد السيد رئيس الجمهورية الخطوط الرئيسية لمخطط الإنعاش الاقتصادي، وكذا الإطار الشامل والمدمج الذي من شأنه توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية القائمة أساسًا على تكافؤ الفرص للجميع.

يجب أن يعتمد مخطط الإنعاش هذا على إدماج متناسق لجميع جوانب الإصلاحات، سواء كانت إصلاحات اقتصادية كلية أو اقتصادية جزئية أو تنظيمية أو حتى مؤسسية. على أن تشمل هذه الإصلاحات آليات استباقية وفعالة للتعامل مع أي آثار جانبية قد تنجم عن هذه التدابير، ولاسيما على القدرة الشرائية للمواطنين. يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسًا على ما يلي:

- ❖ تعزيز دولة القانون (سيادة القانون)؛
- ❖ تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)؛
- ❖ تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)؛

- ❖ المشاركة في إعداد السياسات (الشمولية)؛
 - ❖ الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و / أو الإصلاحات؛
 - ❖ تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري)؛
 - ❖ تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي.
- في هذا السياق، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية:

- تنوع اقتصادنا؛
- التحكم في تأطير تجارتنا الخارجية؛
- ترمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانيات المنجمية؛
- استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محلياً؛
- ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى؛

- ترمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج؛
- مراجعة المادة 51/49؛

- إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة؛
- إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية؛
- إلغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعات SKD / CKD؛

- استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص المجال الضريبي، فقد سلطت الحكومة الضوء على مختلف الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، مثل إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب. حيث سيسمح ذلك بمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال.

علاوة على ذلك، تكتسي مسألة العقار الصناعي أحد القيود الرئيسية التي تعيق عمل المستثمرين وتعرقل ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.

وسعيًا لتعزيز تنوع الاقتصاد، الذي يعد الهدف الرئيسي لمخطط الإنعاش الاقتصادي، وضعت

الحكومة إطارًا تنظيميًا جديدًا يهدف إلى:

- ✓ تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد المزايا التي يجب منحها لتحقيق معدل إدماج أعلى؛
- ✓ إرساء قواعد المناولة من أجل ضمان تطوير الإدماج الوطني من خلال التدابير التحفيزية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التكفل بصفة حقيقية وفعالة بمسألة الاستثمار من خلال ضمان الشفافية؛
- ✓ وضع آلية من شأنها مساعدة المستثمرين على اقتناء وحدات إنتاج متوقفة في الخارج والاستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتنا من حيث العتاد؛
- ✓ محاربة البيروقراطية بكافة أشكالها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بشكل حقيقي وفعال ومستمر.

كما يجب علينا تسريع عملية الانتقال الطاقوي والتحول البيئي، لاسيما في جانبا الصناعية، فضلاً عن رقمنة الاقتصاد التي ستتيح لنا تحقيق قفزة كبيرة في مجال الإنتاجية. حيث يمكن أن يكون هذان القطاعان الركيزة الأساسية من أجل تحقيق إنعاشنا الاقتصادي، إذ سيشهد هذان المجالان ابتكارات كبرى ومن المرجح أن يدفعنا بالنمو العالمي خلال العقود القادمة.

وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للتنمية الفلاحية والريفية والصناعات الغذائية الزراعية، واثمين مواردنا الصيدية من أجل تعزيز أمننا الغذائي. والأمر كذلك بالنسبة للصناعة الصيدلانية التي تسمح بضمن الأمن الصحي وضمن تلبية احتياجات مواطنينا من الأدوية الأساسية ذات الجودة والأمنة والفعالة. فضلاً عن ذلك، يجب أن يحافظ مخطط الإنعاش هذا على الطابع الاجتماعي للدولة من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ولإسيما الفئات الأكثر هشاشة. كما سيسمح بتعزيز الأمن الطاقوي والغذائي للبلاد من أجل الحفاظ على سيادتها الوطنية، وضمن السيادة من حيث الخيارات الاقتصادية بما يخدم المصلحة المثلى للبلاد.

وأخيراً، سيضمن تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة على مستوى جميع مناطق البلاد من أجل الحد من الفروقات الجهوية والتمهيش الذي عانت منه بعض المناطق.

وبهذا الصدد، من الضروري التأكيد على أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وترقية الحكم الراشد، والتوازن المالي لنظام الحماية الاجتماعية وعصرنة الخدمة العمومية لا يمكن ترجمتها أو مناقشتها أو التفاوض بشأنها إلا في إطار حوار اجتماعي صريح ومسؤول مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. الذين هم مقتنعون بأن المناخ الاجتماعي الهادئ وحده كفيلاً بأن يمكن بلادنا من عبور المراحل الضرورية لتطورها وعصرنتها.

إننا نعيش في عالم يشهد الاختراعات والتطورات الواحدة تلو الأخرى في مجالات رائدة مثل تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحياة والتصنيع الذكي والطاقة المتجددة، وعلينا أن نتحرك بشكل استباقي للتأقلم مع الموجة المندفعة

للتورة العلمية والرقمية والتحول الصناعي، وأن نستكشف محركات نمو جديدة ومسارات تنمية مبتكرة وأن نتعامل بشكل صحيح مع كل هذه التحديات حتى نلحق بركب الأمم المتطورة.

إن تراكمات الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل تحتم علينا الخروج من هذا الوضع مباشرة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الطموح بدون تأخير، وفق رزنامة زمنية حددها لنا السيد رئيس الجمهورية وتمتد على المدى القصير جدًا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.

إن التغيرات التي نواجهها لا مثيل لها. ولكن التغيرات تخلق فرصًا يجب علينا اغتنامها. نحن الآن في مفترق طرق وعلينا اختيار أي طريق يتعين علينا أخذه. فمستقبل البلاد يعتمد على خياراتنا وعلى عزمنا لتحقيقها". أدت جائحة كورونا (كوفيد - 19) إلى اغراء اغلب اقتصاديات في ركود غير مسبوق، لم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن هذه الازمة الصحية، لتضاف إلى الصدمة الخارجية، والناجمة عن الانخفاض الشديد والمستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014.

بدا تراجع إجمالي الناتج الداخلي، على أساس سنوي مقارن، خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 ليبلغ نسبة (-3.7%)¹ قبل أن يزداد هذا التراجع بشدة خلال الثلاثي الثاني (-10.4%) بسبب إجراءات الحجر المعتمدة بهدف احتواء انتشار الفيروس، ومع ذلك استؤنف النشاط في بعض القطاعات خلال الثلاثين الثالث والرابع، خاصة في قطاعات الصناعة، البناء والخدمات العمومية والخدمات الغير المسوقة، نتيجة للرفع التدريجي لإجراءات الحجر. بالرغم من نمو قطاع الفلاحة خلال سنة 2020، والمتزامن مع الاستئناف التدريجي في القطاعات الثلاث المذكورة أعلاه، فقد تقلص إجمالي الناتج الداخلي السنوي من حيث الحجم ب 4.9% بعد نموه ب 0.8% في سنة 2019 وب 1.2% في سنة 2018.

نظرا إلى هذه التطورات، يقدر إجمالي الناتج الداخلي من حيث القيمة الجارية ب 18723.5 مليار دينار في سنة 2020، أي ما يمثل انخفاضا ب 8.3% مقارنة بنسبة 2019.

نتج هذا الانكماش الغير مسبوق في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي عن الانخفاض المعتبر بشكل خاص في قطاعات المحروقات، الخدمات المسوقة، البناء، الاشغال العمومية، والري، على الترتيب، المتأثرة بشدة بالقيود الصحية وبانخفاض الطلب العالمي على المحروقات، في المقابل كان الانخفاض أكثر خفة في القطاعات الأقل تعرضا للازمة

(¹) الديوان الوطني للإحصائيات. الحسابات الوطنية الثلاثية. الثلاثي الأول لسنة 2021. منشور رقم: 932.

الصحية، وهي قطاعات الصناعة، والخدمات الغير مسوقة، فيما يخص القطاع الفلاحي الذي قاوم الازمة بشكل جيد نوعا ما، فقد سجل نموا إيجابيا ب 1.6%.

ب- النمو والانتاج:

اثرت الإجراءات التي تهدف الى الحد من انتشار جائحة كوفيد-19، رغم ضرورتها بطريقة جد سلبية على النشاط القطاعي خارج المحروقات، باستثناء نشاط القطاع الفلاحي، بلغ معدل انكماش إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (-3.6%) في سنة 2020، وهذا نتيجة لانخفاض نشاط أربعة من القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني خارج المحروقات، لا سيما قطاعات الخدمات المسوقة والبناء، والخدمات العمومية والري التي كانت الأكثر عرضة للإجراءات الصحية، بانكماش معتبر قدره (-6.8%) و (-3.1%) على الترتيب.

أثر اغلاق الأنشطة التجارية، التي تم اعتبارها غير أساسية وتوقف بعض النشاطات الأخرى على بعض الفروع الاقتصادية، لا سيما النقل والاتصال، التجارة والفنادق والمقاهي، والتي تبلغ حصتها في النشاط الاقتصادي خارج المحروقات 29.9% في انكماش إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات.

وقد سجلت قطاعات الصناعة والخدمات الغير مسبوقة، التي تأثرت بشكل طفيف من الازمة الصحية، معدلات انكماش في قيمها المضافة من حيث الحجم ب (-1.7%) و (-0.2%) على الترتيب.

لا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، الذي يشكل 19% من إجمالي الناتج المحلي، و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وعلى الرغم من أن الركود الناجم عن جائحة كورونا أدى إلى تفاقم تحديات النمو، فإن الارتفاع اللاحق في أسعار المحروقات نتيجة للتعافي العالمي من الجائحة والحرب في أوكرانيا أدى إلى ارتفاع كبير في عائدات الجزائر من الصادرات وفي إيرادات الموازنة. غير أنه على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، أسهم تراجع الاستثمارات في ركود إنتاج النفط والغاز الطبيعي، في حين أدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى انخفاض أكثر حدة في حجم الصادرات.

وبعد الانكماش بنسبة 5.1% في عام 2020، انتعش إجمالي الناتج المحلي للجزائر بنسبة 3.5% في عام 2021، مدعوماً بزيادة قوية في إنتاج النفط والغاز. وتحسن عجز الموازنة الكلي في عام 2021 من 12% إلى 7.2% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعاً بارتفاع إيرادات المحروقات، واسترداد الإيرادات الضريبية، وزيادة أرباح بنك الجزائر، إلى جانب زيادة متوسطة في الإنفاق العام. وسمحت الزيادة الكبيرة في الصادرات، مدفوعة بارتفاع أسعار المحروقات، وتراجع انتعاش الواردات بانكماش عجز الحساب الجاري من 14.1% إلى 2.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2021. وبنهاية عام 2021، زادت الاحتياطات الدولية بمقدار 5 مليارات دولار لتصل إلى 46.5 مليار دولار في يوليو/تموز 2022. ومنذ منتصف عام 2021، وصل التضخم إلى مستويات مرتفعة، مدعوماً بشكل رئيسي بمكونه الغذائي

الذي تجاوز 10% في يوليو/جويلية 2021 و17% في يونيو/جوان 2022. ويتسبب تضخم أسعار المواد الغذائية في إلحاق الضرر بالجزائريين من الفئات الأكثر احتياجاً نظراً لأن الغذاء يشكل أكثر من نصف إنفاق الأسر التي تنتمي لأقل 40% دخلاً من السكان.

وفي العقدين الماضيين، أتاحت طفرة المحروقات للجزائر تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية والبشرية. وكادت البلاد أن تسدد ديونها متعددة الأطراف في عام 2008، كما أنها استثمرت في مشروعات البنية التحتية دعماً للنمو الاقتصادي، وقامت بتطبيق سياسات اجتماعية لإعادة توزيع الثروة كان من شأنها التخفيف من حدة الفقر وأسفرت عن تحسينات كبيرة في مؤشرات التنمية البشرية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن تحسين جودة التعليم، مع بقاء قيمة مؤشر رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي لعام 2020 الخاص بالجزائر دون تغيير نسبياً عند 0.53 منذ عام 2010. وعلى الرغم من أن هذا المعدل أعلى من المتوسط في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فإنه يقل عن المتوسط الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي. يشهد الاقتصاد الجزائري تعافياً هشاً، مدعوماً بالانتعاش في إنتاج المحروقات، وصادراتها، وأسعارها. وإلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، إلا أن كل هذا ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم. وفي خضم الشكوك المحيطة بالوضع الاقتصادي التي طال أمدها، سيكون تسريع وتيرة تنفيذ خطة عمل الحكومة أمراً ضرورياً للحفاظ على التعافي، والتحول بعيداً عن الاعتماد على صادرات المحروقات واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي، مع الحفاظ على ما تحقق من إنجازات اجتماعية.

وفر الانتعاش القوي الذي يشهده عام 2021 في الأسعار العالمية للمحروقات وارتفاع الطلب العالمي عليها دعماً مؤقتاً للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة لإجراء إصلاحات هيكلية رئيسية. وفي الربع الأول من عام 2021، حقق إجمالي الناتج المحلي للجزائر انتعاشاً ضعيفاً بعد انكماشه بنسبة 4.9% في عام 2020، حيث قادت الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي إلى جانب الزيادة في حصص إنتاج النفط الخام من منظمة أوبك إلى تعزيز إنتاج المحروقات وصادراتها. وبدعم من رفع تدابير الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا، وصل إجمالي الناتج المحلي غير المحروقات على نحو طفيف إلى مستويات الربع الأول من عام 2019، مع انتعاش أنشطة البناء والصناعة التي تجاوزت أداء قطاع الخدمات.

ج- التحقيقات الاقتصادية الى 2022

شهد عامي 2021 و2022 تعافياً اقتصادياً غير مرغوب، في ظل ضعف الانتعاش في القطاعات خارج المحروقات نسبة الى القطاع هذا، الذي تراجع هيكلياً، حيث النتائج كانت غير متوافقة مع المتوقع بتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي. احتاجت الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية بالنظر لتزايد نسبة الشباب. عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع القيود على الملكية الأجنبية للشركات المحلية جزئياً، واعتماد قانون جديد للاستثمار. وفي الوقت نفسه، جعلت خطة العمل الحكومية في سبتمبر 2021 نموذج التحول إلى النمو وإحداث فرص الشغل بقيادة القطاع الخاص أولوية إنمائية. وتحقق ذلك على وجه الخصوص من خلال ترشيد الإنفاق العام، وتخفيض الواردات، وتعزيز الصادرات غير المحروقاتية، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك من خلال إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة.

يشهد الاقتصاد الجزائري تعافياً هشاً، مدعوماً بالانتعاش في إنتاج المحروقات. وإلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، مما ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم. وفي خضم الشكوك المحيطة بالوضع الاقتصادي التي طال أمدها، سيكون تسريع وتيرة تنفيذ خطة عمل الحكومة أمراً ضرورياً للحفاظ على التعافي، والتحول بعيداً عن الاعتماد على صادرات المحروقات واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي، مع الحفاظ على ما تحقق من إنجازات اجتماعية.

وفر الانتعاش القوي الذي يشهده عام 2021 في الأسعار العالمية للمحروقات وارتفاع الطلب العالمي عليها دعماً مؤقتاً للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة لإجراء إصلاحات هيكلية رئيسية. وفي الربع الأول من عام 2021، حقق إجمالي الناتج المحلي للجزائر انتعاشاً ضعيفاً بعد انكماشه بنسبة 4.9% في عام 2020، حيث قادت الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي إلى جانب الزيادة في حصة إنتاج النفط الخام من منظمة أوبك إلى تعزيز إنتاج المحروقات وصادراتها. وبدعم من رفع تدابير الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا، وصل إجمالي الناتج المحلي غير المحروقات على نحو طفيف إلى مستويات الربع الأول من عام 2019، مع انتعاش أنشطة البناء والصناعة التي تجاوزت أداء قطاع الخدمات.

د- نتائج اقتصادية ما بعد 2022

تقرير للبنك الدولي يؤكد استمرار انتعاش الاقتصاد الجزائري وأن القطاع غير المحروقات يمثل حجر الزاوية للنمو المستدام، واصل الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانتعاش حتى عام 2023 بدعم من النمو في القطاع غير المحروقات وفي الإنفاق العام، وذلك وفقاً للإصدار الأخير من تقرير البنك الدولي عن أحدث المستجدات الاقتصادية للجزائر.

ويأتي هذا الإصدار في إطار سلسلة من التقارير تصدر مرتين سنوياً حيث تقوم بتحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية في الجزائر، فضلاً عن تحليل آفاقها المستقبلية. ويستند التحليل الوارد في هذا الإصدار إلى بيانات اقتصادية عن الربع الأول من عام 2022 وإلى بيانات بديلة، مثل الإضاءة الليلية وفرص الشغل المسجلة في الربع الثاني من العام.

ويفيد التقرير بأن الموازين الخارجية للبلاد شهدت انتعاشاً ملحوظاً وواصلت نموها بفضل الارتفاع في الأسعار العالمية للمحروقات (النفط والغاز). كما يبين أن متوسط سعر صادرات المحروقات الجزائرية انخفض بنحو 26% في الربع الثالث من عام 2022، وذلك بعد أن حقق نسبة نمو بلغت 59% خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 وبلغ ذروته في شهر يونيو/جوان. كما كان للارتفاع الملحوظ في صادرات البلاد من المنتجات غير المحروقات أثره الإيجابي أيضاً على موازينها الخارجية. وقاد الارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو إلى التحسن في معدلات التبادل التجاري للجزائر.

ومع ذلك، ظل معدل التضخم مرتفعاً، حيث سجل 9.4% على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، لاسيما بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية (زادت بنسبة 13.6% في الجزائر)، وكانت الأسر الأفقر هي الأكثر تضرراً. واستجابت السلطات الجزائرية لهذا الأمر حيث قامت بتكثيف التدابير الموجهة لحماية القوة الشرائية، كان على رأسها زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، واستحداث إعانات بطالة للشباب من طالبي الشغل لأول مرة، فضلاً عن تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية.

ويدعو التقرير إلى توخي الحذر من أن هذا المستوى من الإنفاق قد يؤدي إلى تحديات على المدى المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية، لذا ستكون الإصلاحات الهيكلية الواردة في "مخطط عمل الحكومة" لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ركيزة أساسية لإحداث فرص الشغل. وتعليقاً على ذلك، قال كمال براهيم، الممثل المقيم للبنك الدولي في الجزائر: "من الضروري مواصلة المسيرة، حيث يُعد تنفيذ مخطط عمل الحكومة وما ورد به من تدابير بشأن زيادة الإيرادات الضريبية، ورفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، أمراً أساسياً لتمكين الجزائر من مواجهة التحديات العالمية والخروج منها بأمان، فضلاً عن وضع البلاد على مسار نمو مستدام وشامل للجميع".

وتوقع تقرير البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نمواً بنسبة 2.3% في عام 2023¹. ومع ذلك، لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات. ويوضح التقرير أنه على المدى المتوسط إلى الطويل، يجب أن يصبح القطاع الخاص غير المحروقات هو المحرك لنمو الاقتصاد الجزائري وتنويعه.

¹ <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition> Consulté le 2022/08/22 :

الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2022.

ويؤكد التقرير أن مواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي الحكومية، وزيادة الانفتاح على القطاع الخاص، وتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، وتدعيم الاستثمار في رأس المال البشري كلها عوامل أساسية لازدهار الاقتصاد الجزائري ودعم قدرته على الصمود.

المطلب الثاني: المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري (2019)

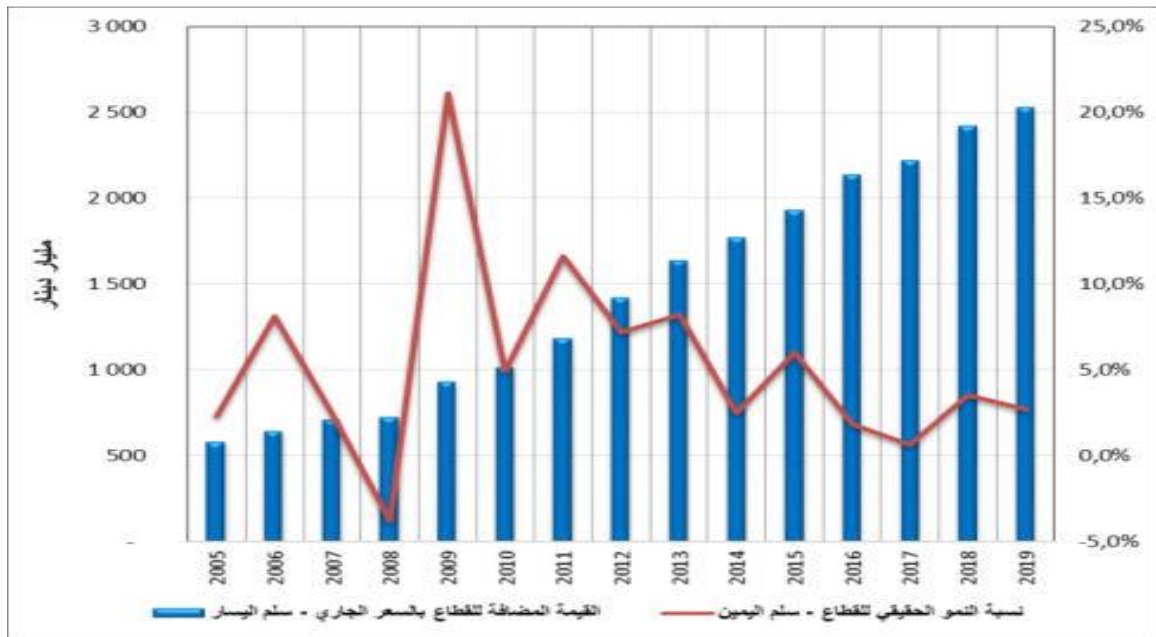
تعرف وتيرة نمو النشاط الاقتصادي الوطني، المُقاس بتغير إجمالي الناتج الداخلي، تراجعاً مستمراً منذ سنة 2014، متأثراً إلى حد ما بالانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات (باستثناء سنتي 2015 و2016). انتقل معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي من 3.8% في 2014 إلى 1.2% في 2018 ليصل إلى 0.8% في 2019، وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة.

على صعيد التشغيل، وعلى الرغم من عدم تغطية البيانات لسنة 2019 بأكملها، استعاد الاقتصاد الوطني 280000 منصب شغل في شهر ماي 2019 مقارنة بسبتمبر 2018، مما خفض معدل البطالة إلى 11.4%. خص هذا الارتفاع الطفيف في التشغيل فئة الشباب (16-24 سنة) حيث انخفض معدل البطالة عند هذه الفئة ب 2.2 نقطة مئوية ليستقر عند 26.9% في شهر ماي 2019 مقابل 29.1% في سبتمبر 2018.

الفرع الأول: الإنتاج الفلاحي

يعتبر توسع النشاط الفلاحي خلال سنة 2019 والمقدر ب 2.7% في تراجع مقارنة بسنة 2018 (3.5%). كما هو الحال خلال كل سنوات انخفاض النمو في هذا القطاع، نجم هذا التراجع عن انخفاض إنتاج الحبوب المرتبط كثيراً بتساقط الأمطار غير المنتظم الذي يميز مناخ شمال إفريقيا.

الشكل رقم (3-22): مساهمة الإنتاج الفلاحي في النمو الحقيقي للفترة (2005-2019)



الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائي خلال الفترة 2000-2022.

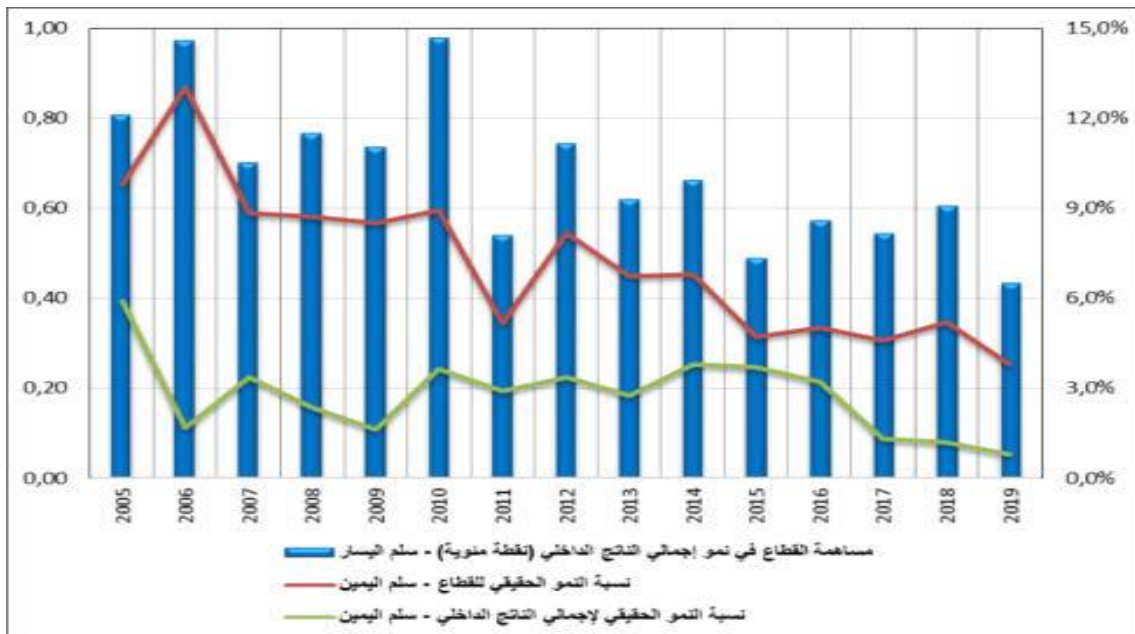
المصدر: التقرير السنوي. (2019). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf> ص: 25

تولد الفلاحة ما يعادل 16% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي، 12.4% من إجمالي الناتج الداخلي، وتوظف 1.083 مليون شخص، أي 9.6% من السكان النشطين. خلال سنة 2019، ساهم هذا القطاع بحوالي 40% في نمو إجمالي الناتج الداخلي وب 17.1% في النمو خارج المحروقات. بلغ إنتاج الحبوب 56.3 مليون قنطار، في انخفاض قدره 4.3 مليون قنطار مقارنة بسنة 2018، وذلك نتيجة تراجع إنتاج القمح اللين (-16.8%)، الشعير (-15.8%) والشوفان (-14.2%)، أما إنتاج القمح فسجل ارتفاعا طفيفا قدره 1% ليبلغ 32.1 مليون قنطار في 2019 مقابل 31.8 مليون قنطار، وذلك لأنه من بين المحاصيل ذات الصلة القوية بتساقط الأمطار، حيث ارتفع إنتاج الأعلاف ب 7.8% ليبلغ 52.6 مليون قنطار. فيما يخص الإنتاج الحيواني، خص الارتفاع في إنتاج كل من اللحوم البيضاء (+3.7%)، البيض (+1.6%)، أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد عرف شبه استقرار عند مستوى 5.3 ملين قنطار (-0.3%).

الفرع الثاني: البناء والاشغال العمومية والري

سجل نمو القيمة المضافة في قطاع البناء والاشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والاشغال العمومية البترولية (STPP)، انخفاضا ب 1.4 نقطة مئوية في سنة 2019 ليبلغ 3.8%.

الشكل رقم (23-3): مساهمة البناء والاشغال العمومية والري في النمو الحقيقي للفترة (2019-2005)



المصدر: التقرير السنوي. (2019). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf> ص: 27

هذا القطاع الذي يشغل 1.89 مليون عامل (ماي 2019)، ولد قيمة مضافة قدرها 2492 مليار دينار خلال سنة 2019، ما يمثل 12.2 % من إجمالي الناتج الداخلي. ويساهم هذا القطاع بحوالي 54.5 % من نمو إجمالي الناتج الداخلي وب 23.4 % في نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات. فيما يخص السكن، بلغ تسليمات السكنات الجديدة (دون احتساب البناء الفردي) 229400 وحدة سكنية خلال سنة 2019، أي في انخفاض ب 19% مقارنة بسنة 2018. كما تميزت سنة 2019 بتباطؤ تسليم السكنات بصيغة الترقوي العمومي للسنة الثانية على التوالي، حيث انتقل عدد السكنات المسلمة من 6100 وحدة سكنية في 2018 إلى 2600 وحدة سكنية في سنة 2019. أي بانخفاض قدره 57.4%. ارتفعت تسليمات السكنات المدعمة، خاصة السكن الريفي (36.5 % من إجمالي السكنات المسلمة)، بنسبة 31.1 % وبلغت 83800 وحدة سكنية في سنة 2019 مقابل 63900 وحدة سكنية سنة 2018.

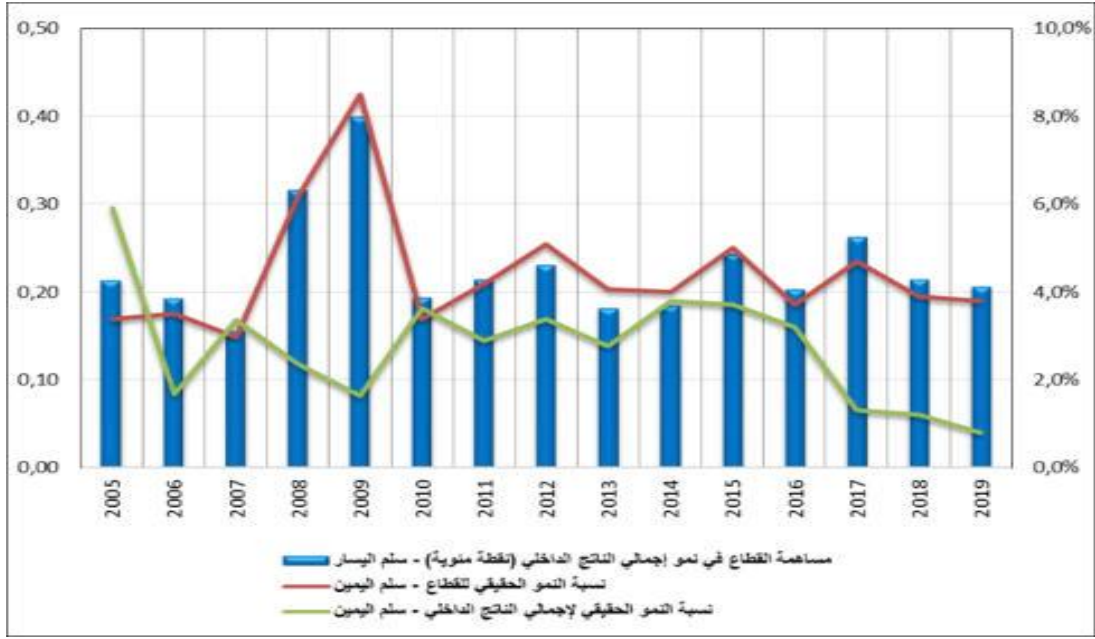
الفرع الثالث: المحروقات

بلغ معدل النمو في قطاع المحروقات - 4.9 % (-2.4 % في سنة 2017 و -6.4 % في سنة 2018)، نظرا للانكماش القوي في إنتاج المحروقات، كانت مساهمة هذا القطاع سالبة وانتقلت حصة قيمته المضافة ضمن إجمالي الناتج الداخلي من 22.2 % في 2018 إلى 19.5 % في 2019. فيما يخص أسعار المحروقات المصدرة، انخفض سعر البرميل من 71.3 دولار في 2018 إلى 64.4 دولار في 2019 (-9.8 %)، في المقابل ارتفع سعر الغاز الطبيعي ب 4.4 % إلى 6.8 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية (BTU). بلغت صادرات المحروقات ما يعادل 91.7 مليون طن من البترول (TEP)، في تراجع بنسبة 2018، خص هذا الانكماش كل من المحروقات السائلة والمحروقات الغازية (-0.8 % و -17.7 % على التوالي).

الفرع الرابع: الصناعة

بلغت القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الصناعة 1165.7 مليار دينار في سنة 2019 (5.7 % من إجمالي الناتج الداخلي)، يوظف هذا الأخير 12.8 % من السكان المشغلين، ويضم ما يقارب 36 ألف وحدة أي 19.5 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لم يخسر النمو في الصناعة سوى 0.1 نقطة مئوية ليبلغ 3.8 % في 2019، ونظرا لضعف حصتها في إجمالي الناتج الداخلي تبقى الصناعة المساهم الأقل في النمو الإجمالي.

الشكل رقم (3-24): مساهمة -الصناعة في النمو الحقيقي للفترة (2005-2019)



المصدر: التقرير السنوي. (2019). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2019". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf> ص: 32

بلغ الماء والطاقة نمو قدره 5% أما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية 15.4% والصناعات المختلفة 5.4%، ساهمت هذه الفروع الثلاثة التي قيمتها المضافة المتراكمة اقل من فرع الصناعات الغذائية لوحده 422.3 مليار دينار مقابل 444.7 مليار، بواقع 73.1% في نمو الصناعة منها 24.7% لفرع الماء والطاقة، 42.1% لفرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية و6.3% لفرع الصناعات المختلفة.

فيما يخص فرع الماء والطاقة بلغ مجموع مبيعات الكهرباء 65715 جيغاواط-ساعي، في ارتفاع ب 7.7% في سنة 2019 مقابل 2.6% في سنة 2018، أما بالنسبة لمبيعات الغاز فقد بلغت هذه الأخيرة 171929 مليون جيغا حرارية، في ارتفاع ب 6.6%.

اثر الإجراءات التي تهدف الى الحد من انتشار جائحة كوفيد-19 رغم ضرورتها، بطريقة جد سلبية على النشاط القطاعي خارج المحروقات، باستثناء نشاط القطاع الفلاحي الذي سجل نموا حقيقيا ب 1.6% في سنة 2020 مقابل 2.7% في سنة 2019، حيث بلغ معدل انكماش إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات (-3.6%) في سنة 2020 مقابل ارتفاع ب 2.4% في سنة 2019، نتيجة لانخفاض نشاط الخدمات المسوقة، البناء، الخدمات العمومية والري والتي كانت أكثر عرضة للإجراءات الصحية، بانكماش معتبر قدره (-6.8%) و(-3.1%) على الترتيب.

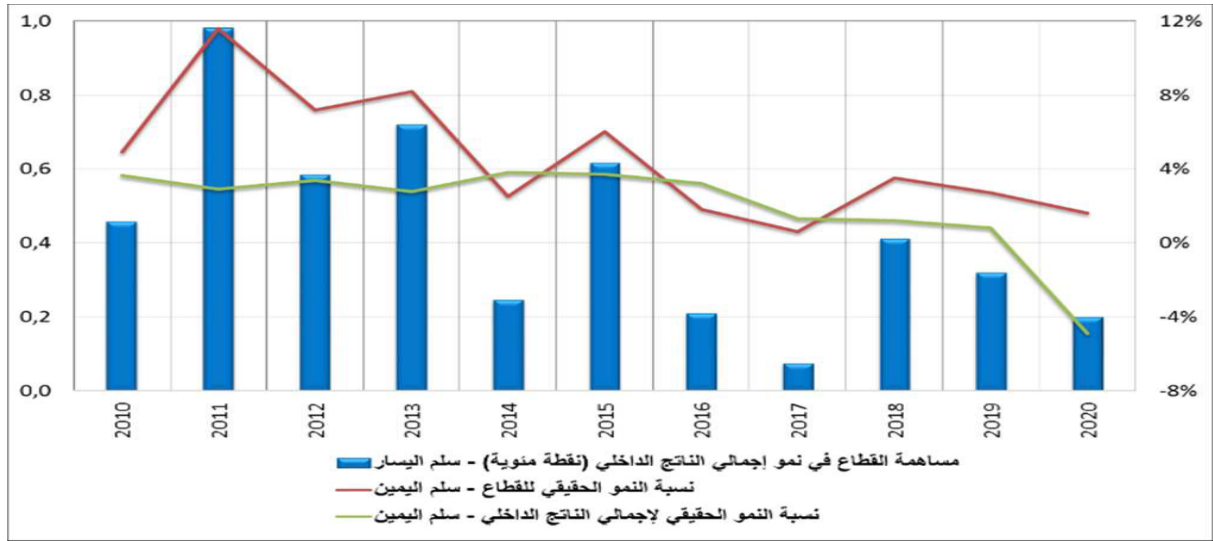
المطلب الثالث: المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري لسنة 2020

الفرع الأول: الإنتاج الفلاحي

الفصل الثالث: قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائي خلال الفترة 2000-2022.

يعد القطاع الفلاحي القطاع الوحيد من بين القطاعات الرئيسية الذي سجل نموا إيجابيا في سنة 2020، حيث استمر إنتاج القطاع الفلاحي رغم انه منخفض مقارنة بسنة 2019، وتولد الفلاحة 18.8 % من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و16.1 % من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، وهكذا ساهم هذا الأخير في التخفيف من تقلص كل من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ب 6.8 %، وإجمالي الناتج الداخلي ب 4 % في 2020، وترجع هذه النتائج الإيجابية للإنتاج البستاني الذي يمثل جزءا معتبرا من القيمة المضافة لهذا القطاع.

الشكل رقم (3-25): مساهمة -الفلاحة- في النمو الحقيقي للفترة (2010-2020)



المصدر: التقرير السنوي. (2020). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

ص: 28

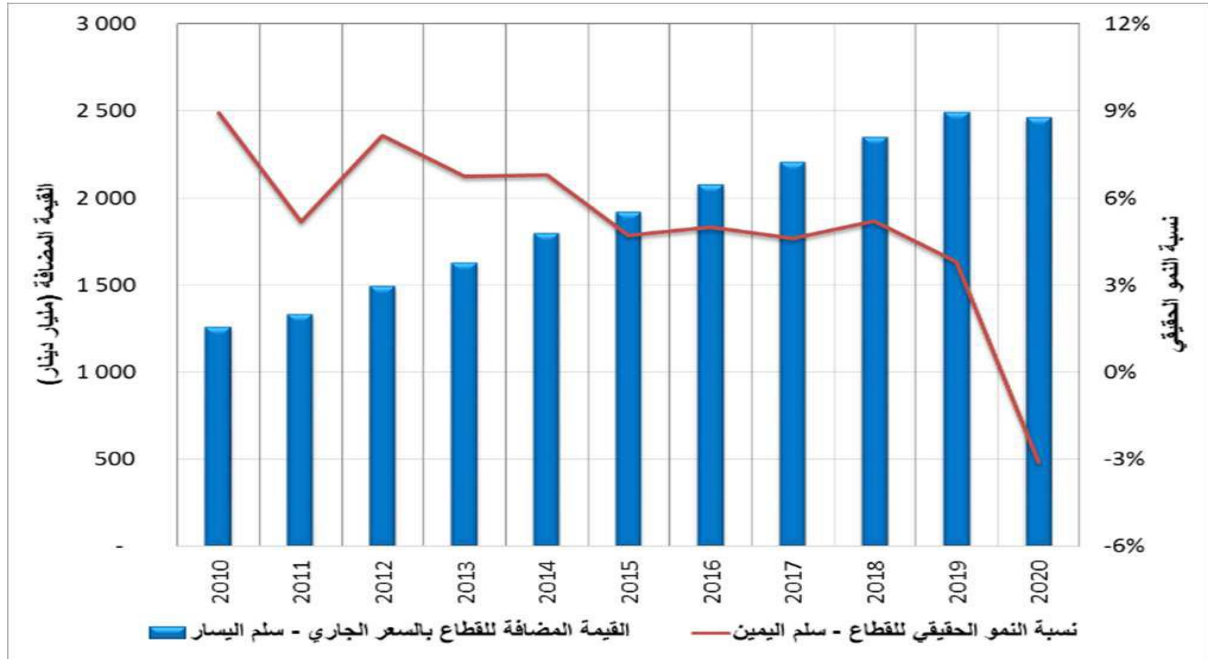
بلغ إنتاج الحبوب 43.895 مليون قنطار في الموسم الفلاحي 2020/2019¹، حيث انخفض بنسبة 22 % مقارنة بسنة 2019، ويعود السبب في الظروف المناخية، بالرغم من ارتفاع الإنتاج الفلاحي الوطني، انخفض إنتاج بعض الشعب الفلاحية لا سيما شعب اللحوم البيضاء، العسل والخضر الجافة.

(¹) بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. 25 جويلية 2021.

الفرع الثاني: البناء، الاشغال العمومية والري

انخفض معدل نمو هذا القطاع في سنة 2020 ليبلغ (-3.1%) من حيث الحجم، أي في تراجع ب (-6.9%) مقارنة بسنة 2019، وذلك بسبب إجراءات الحجر التي تلت ظهور الازمة الصحية.

الشكل رقم (3-26): القيمة المضافة للقطاع للفترة (2010-2020)



المصدر: التقرير السنوي. (2020). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

ص: 30

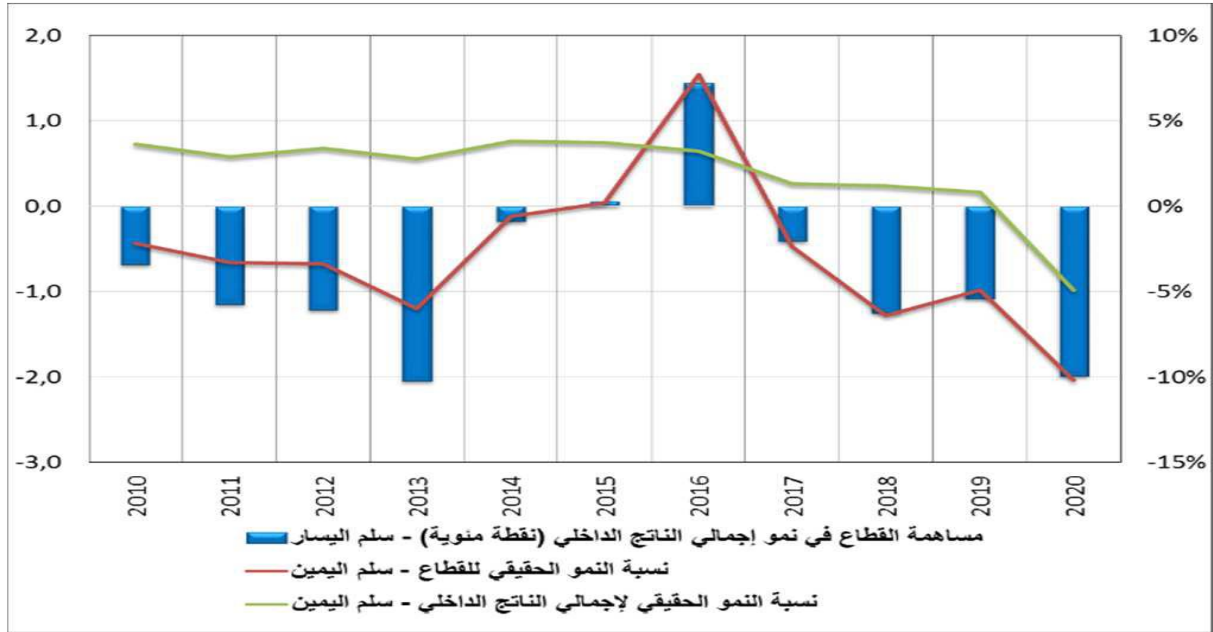
تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع، المقدرة ب 2462.2 مليار دينار، 15.1% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات و13.2% من إجمالي الناتج الداخلي.

اما في مجال السكن، استمر التراجع الملاحظ خلال سنة 2019 في سنة 2020، وهذا ما جعل عرض السكن يبلغ 194500 وحدة سكنية دون احتساب البناء الفردي مقابل 229400 وحدة في العام السابق¹، خص هذا الانخفاض كل فئات السكن، ما عدا السكن الترقوي العمومي والسكن بصيغة البيع بالإيجار.

الفرع الثالث: المحروقات

للسنة الرابعة على التوالي، لا تتوقف القيمة المضافة لقطاع المحروقات عن التراجع حيث تقدر سنة 2020 ب 2378.8 مليار دينار، ما يوافق انخفاضا معتبرا ب (-40.4%) من حيث القيمة. بلغت مساهمة هذا القطاع في انكماش إجمالي الناتج الداخلي 40.7%، انخفضت القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 12.7% في سنة 2020.

الشكل رقم (27-3): مساهمة المحروقات في النمو الحقيقي للفترة (2010-2020)



المصدر: التقرير السنوي (2020). "التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2020". بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

ص: 34

فيما يتعلق بالأسعار السنوية المتوسطة للمحروقات المصدرة، في صلة مع انخفاض الطلب العالمي على المحروقات، انخفض سعر البترول الخام من جديد ب (-34.72%)، منتقلا من 64.440 دولار للبرميل في سنة

(¹) بيانات مقدمة من طرف وزارة السكن. العمران والمدينة. 01 جويلية 2021.

2019 الى 42.069 دولار للبرميل في سنة 2020. نفس الشيء بالنسبة للسعر السنوي المتوسط للغاز الطبيعي، بانخفاض جد معتبر قدره (-27.23%) خلال سنة 2020، وبلغت صادرات المحروقات من حيث الحجم ما يعادل 81.8 مليون طن من البترول في 2020، في تراجع ب 10.85% مقارنة بالسنة الماضية.

الفرع الرابع: الصناعة

اختلف تأثير الإزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 حسب الفروع المتعلقة بالصناعة، اثرت مخلفات الإزمة على بعض الفروع، خاصة فروع الجلود والاحذية، الخشب، الفلين والورق والنسيج والملابس، حيث سجلت نمو سالبة من حيث الحجم على التوالي (-12.4%)، (-8.1%) و (-5.7%). في المقابل، قاومت فروع الصناعات الغذائية، الكيمياء، المطاط والبلاستيك، المناجم والمحاجر الصناعات المختلفة، واستمرت في اتجاهاتها التصاعدية بمعدلات نمو تتراوح بين 0.4% و 2.1%، وبلغت القيمة المضافة المتراكمة لهذه الفروع الأربعة 643.1 مليار دينار، وتمثل 54.7% من القيمة الاجمالية للقطاع الصناعي. موازة مع هذا، كان لإجراءات الحجر التي أوقفت جزءا من النشاط الاقتصادي اثرا على الاستهلاك الطاقوي، خاصة على مبيعات الكهرباء والغاز. حيث بلغت مبيعات الغاز خلال سنة 2020 64506 جيغاواط- ساعي، وتميزت سنة 2020 بنمو في الطلب ناتج عن توسع في توزيع الكهرباء والغاز الى المشتركين الجدد الذين ارتفع عددهم ب 4.50% بالنسبة للكهرباء وب 6.53% بالنسبة للغاز، أي مشترك جديد بالنسبة للكهرباء و394838 بالنسبة للغاز.

شهد النشاط الاقتصادي، انتعاشا ملحوظا في سنة 2021 نتيجة تحسن الوضعية الوبائية، اذ تعدى اجمالي الناتج الداخلي بالقيمة الحالية لسنة 2021 مستواه ما قبل الإزمة مسجلا 22021.5 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 19.8% في سياق تضخمي اين بلغ مخفض اجمالي الناتج الداخلي 15.7%، الذي نتج عنه بلوغ اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي 3.5%.

أدت إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية لا سيما تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتزامن مع السياسة المالية التوسعية الى الحد بشكل كبير من تداعيات الإزمة الصحية على الاقتصاد الوطني، انتعشت القطاعات خارج المحروقات، مما أدى الى نمو اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات من حيث الحجم قدر ب 2.4% سنة 2021.

المطلب الرابع: المساهمات القطاعية في النمو الاقتصادي الجزائري لسنة 2021

الفرع الأول: الإنتاج الفلاحي

شهد القطاع الزراعي تراجعا هاما خلال سنة 2021 مسجلا معدل نمو سلبي بواقع 1.3%، رغم تخفيف القيود الصحية. يعزي هذا التراجع الذي لوحظ بشكل خاص في الإنتاج البستاني والحبوب والنباتي والحيواني،

بشكل أساسي الى الظروف المناخية الغير المواتية، وكذلك الى زيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استيرادها. تشير البيانات القطاعية الى انخفاض حاد في انتاج الحبوب، حيث انخفض الى 27.6 مليون قنطار سنة 2021، وكذلك تراجع انتاج الزيتون بنسبة 34% عقب تداعيات حرائق الغابات. من ناحية أخرى سجلت بعض فروع القطاع الزراعي مثل اللحوم الحمراء والطماطم الصناعية والتمور وزراعة الكروم معدلات نمو إيجابية بلغت على التوالي 2% و20% و3% و14%.

الفرع الثاني: البناء والاشغال العمومية

تمثل سنة 2021 انتعاشا في نمو قطاع البناء والاشغال العمومية لتنتقل قيمته المضافة من 2398 مليار دينار سنة 2020 الى 2713.5 مليار دينار سنة 2021 وتمثل القيمة المضافة لهذا القطاع 12.3% من اجمالي الناتج الداخلي و15.7% من اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات. في مجال السكن استفاد النشاط في قطاع البناء بالكامل من الانتعاش الاقتصادي، حيث بلغ عرض السكنات الجديدة خارج البناء الريفي 208900 وحدة سكنية سنة 2021، أي بزيادة قدرها 7.4% وتشمل هذه الزيادة كل أنماط السكن باستثناء السكن الاجتماعي.

الفرع الثالث: المحروقات

في سنة 2021، ومع الانتعاش الاقتصادي انتعش الطلب العالمي على البترول بقوة ليقترّب من مستوياته ما قبل الوباء، وفي هذا السياق شهد انتاج وتصدير المحروقات للاقتصاد الوطني انتعاشا واضحا، سجلت سنة 2021 نموا قويا بنسبة 10.3% في قطاع المحروقات، حيث بلغت القيمة المضافة لهذا الأخير حسب القيمة الجارية 4734.4 مليار دينار، أي بزيادة هامة جدا قدرها 83.9%، ويرجع هذا الأداء الى الارتفاع الملموس في متوسط سعر البترول الخام الجزائري، الذي ارتفع الى 72.75 دولار للبرميل في سنة 2021.

كما سجل السعر السنوي المتوسط للغاز الطبيعي زيادة قدرها 5.41% خلال سنة 2021، في ظل التأثير المشترك للزيادات في انتاج المحروقات ومتوسط الأسعار ارتفعت حصة القيمة المضافة في اجمالي الناتج الداخلي الى 21.5% سنة 2021.

بلغت صادرات المحروقات من حيث الحجم (بما يعادل طن من البترول TEP) 95.4 مليون طن من البترول المكافئ سنة 2021، أي بزيادة قدرها 16.72%، وخص هذا الارتفاع أساسا المحروقات الغازية بزيادة تقدر ب 37.55%.

الفرع الرابع: الصناعة

شهد القطاع الصناعي في سنة 2021 نفس ديناميكية الانتعاش التي سجلت في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد سجّل هذا القطاع نموا من حيث الحجم بلغ 5.7%.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي

نظرا للدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال السلطة النقدية، سوف نتطرق الى اجراء دراسة قياسية للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: أساسيات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

ان تطور الطرق الإحصائية واستخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية، وهذا النوع من التحليل يسمى بالاقتصاد القياسي، وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار، وبرزت في أواخر الثمانينات من القرن العشرين طريقة التكامل المتزامن وأصبحت الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار، كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية مما يجنب الوقوع في الانحدار الخاطئ.

في هذا المبحث سنتطرق الى الإطار النظري للدراسة القياسية، وذلك من خلال التعرض لاختبارات الاستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية، وكذا طرق اختبار المتزامن.

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية

عند دراسة أي نموذج يجب المرور بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية عبر استخدام اختبار ديكي فولر وفيليب فيرون.

أولاً: ماهية السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية بأنها "سلسلة من القيم العددية لمؤشر احصائي يعكس تغير الظاهرة بالنسبة الى الزمن، وكل قيمة عددية من السلسلة تقابل لحظة زمنية او مدة زمنية محددة، ويمكن ان تكون المدة أياما او شهورا او سنوات، وتنشأ السلسلة الزمنية عن طريق مراقبة الظاهرة المدروسة مدة من الزمن وقياسها فترات زمنية متساوية بهدف الحصول على قيمها"¹.

"السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر احصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة"².

"السلاسل الزمنية عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"³، "وإذا كانت المجموعة متصلة توصف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة زمنية متصلة، فالعكس إذا كانت متقطعة فتوصف بأنها متقطعة"⁴، ويمكن تقسيم السلاسل الزمنية الى أربع مجموعات والمتمثلة فيما يلي⁵:

*العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة؛

*العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة؛

*العوامل التي تؤدي تفاعلها الى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة؛

*العوامل التي تؤدي الى تكوين التقلبات الدورية.

الفرع الثاني: اختبارات الجذر الوجودي

تساعد اختبارات الجذر الوجودي على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، إضافة الى كشف مركبة الاتجاه العام، عبر التفريق بين نوعين من النماذج الغير مستقرة كما يلي⁶:

■ **النموذج TS (Trend Stationary):** هي عبارة عن سلاسل زمنية تتسم بعدم الاستقرار، ولها اتجاه

عام محدد، فضلا عن السياق العشوائي ويتمثل فيما يلي:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

(¹)George Bresson, Alain Pirotte, Econométrie des séries temporelles, 1ere édition, Presses Universitaire de France, 1995, Paris, P13.

(²) والتر فاندل. (1992). "السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس- جنكينز". تعريب ومراجعة عبد المرصي حامد عزام. احمد حسين هارون. دار المريخ للنشر. الرياض. ص: 19.

(³) مكيد علي. (2011). "الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة". الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 279.

(⁴) زين العابدين عبد الرحيم البشير. (2016). "تحليل السلاسل الزمنية (في مجال التكرار ومجال الزمن)". دار الجنان للنشر والتوزيع. عمان. ص: 07.

(⁵) مكيد علي. (2011). مرجع سبق ذكره. ص: 279.

(⁶) تومي صالح. (2010). "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي". الجزء الثاني. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 173.

حيث ان:

$f(t)$: دالة كثيرة الحدود للزمن؛

ε_t : تشويش ابيض.

وبالتالي فان هذا النموذج غير مستقر ككل لان متوسطة $E(Y_t)$ مرتبطة بالزمن (t) ، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم .

▪ النموذج (Differency Stationary) DS: هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم الاستقرار العشوائية، وتأخذ الشكل التالي:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وعلى عكس نموذج TS الذي يتميز باتجاه محدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا ان مسار y_t عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t) ، بحيث (ε_t) تمثل التشويش او الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة واكيدة حيث ان أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما انه لا يعود الى حالته الأولى بسبب الصدمة.

الفرع الثالث: اختبار ديكي - فولر المطور

يعرف من خلال كتب الاقتصاد القياسي أن هذا الاختبار يؤخذ به في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي او التسلسلي في الحد العشوائي، فلهذا السبب اقترح ديكي فولر اختبارا جديدا والذي يعرف باختبار جذر الوحدة المطور او الموسع ADF ، ويرتكز على فرضيتين والمتمثلتين فيما يلي¹ :

$$H_0: \phi = 1$$
 *الفرضية العدمية:

$$H_0: \phi \neq 1$$
 *الفرضية البديلة:

بحيث إذا تحققت الفرضية العدمية هذا يعني ان السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة، بينما إذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فان هذه السلسلة الزمنية مستقرة.

ويعتمد على ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO) وهي كالتالي:

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_1 \dots \dots \dots$$
 النموذج الأول:

(¹) Régis bourbonnis(2015). "Economecices corrigés trie : Cours et exercices corrigés". 9ème édition, Dunod, Paris, p: 250.

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{النموذج الثاني}$$

$$\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots \text{النموذج الثالث}$$

بحيث:

$$\phi = (1 - \rho)$$

ومنه نستطيع تحديد قيمة عدد التأخر أي درجة التأخر k وتحدد باستعمال معيار (Akaike) 1974، ومعيار (Shwartz) 1978.

الفرع الرابع: اختبار فيليب بيرون

ان اختبار فيليب بيرون قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA، وله قدرة اختبارية أفضل، اذ يعتبر ادق من اختبار ديكي فولر وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة ذاتيا. ويمر هذا الاختبار بأربعة مراحل والمتمثلة فيما يلي¹:

* التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي - فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة:

* تقدير التباين قصير المدى:

$$\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2$$

* تقدير المعامل الصحيح S_t^2 والمسعى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^p \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

* ان بيرون وفيليبس لديهم إحصائية تحسب كما يلي²:

$$t_\phi^* = \sqrt{k} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma \phi_1} + \frac{n(k-1)\sigma \phi_1}{\sqrt{k}}$$

حيث ان: $k = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$ وتقارن إحصائية بيرون وفيليبس مع القيم الحرجة الموجودة في جدول ماك كينون.

المطلب الثاني: عموميات حول اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

(¹) محمد شيخي. (2012). "طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات وتطبيقات". ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. ص: 2012.
 (²) Régis Bourbonnis, Michel Terraza (2004), *Analyse Des Séries Temporelles*, Dunod, Paris, pp: 158-159.

الفرع الاول: مفهوم التكامل المشترك

التكامل المشترك هو طريقة إحصائية تُستخدم لاختبار الارتباط بين سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية غير الثابتة على المدى الطويل أو لفترة محددة. تساعد الطريقة في تحديد المعلمات طويلة المدى أو التوازن المتغيرين أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، فهي تساعد في تحديد السيناريوهات التي يتم فيها تكامل سلسلتين أو أكثر من السلاسل الزمنية الثابتة بحيث لا يمكن أن تحيد كثيرًا عن التوازن على المدى الطويل.

"تتبع فكرة التكامل المشترك من افتراض بسيط مفاده انه لو كان هناك سلسلتين غير مستقرتين وتم تكوين معادلة الانحدار بينهما وكان الخطأ عشوائي الناتج عن هذا الانحدار مستقرًا فثمة علاقة سببية طويلة الاجل على هاتين السلسلتين، وهو ما يعرف بالتكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين، اذ يمكن القول ان التكامل المشترك يشير الى طريقة الحصول على توازن او علاقة طويلة الاجل بين متغيرات غير مستقرة. او بصيغة أخرى يقصد بالتكامل المشترك وجود الية تمنع الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة الانحدار من الانحراف بعيد عن متوسطه طويل الاجل المساوي للصفر، وهي الالية المعروفة بالية تصحيح الخطأ"¹.

أولاً: اختبار انجل – جرانجر

اقترح انجل وجرانجر (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين²:

- تقوم المرحلة الأولى على اختبار درجة تكامل متغيرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في ان السلسلتين يجب ان تكونا متكاملتين من نفس الرتبة (الدرجة)، وإذا ما لم يتحقق هذا الشرط. فهذا يعني ان السلسلتين لا تحققان خاصية التكامل المشترك.
- تقوم المرحلة الثانية على تقدير العلاقة طويلة المدى، فاذا كان الشرط الضروري محققا. عندئذ ينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى $y_t = a_0 + a_1 x_t + \varepsilon_t$ بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى (OLS).

ومن اجل قبول علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين X و y، ينبغي ان تكون سلسلة بواقي التقدير $e_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t$ لمعادلة الانحدار السابقة مستقرة عند المستوى أي I_0 . ويتم التأكد من ذلك باستعمال اختبار (ADF) و (PP).

ثانياً: "اختبار جوهانسون³ (Johansen) وجوهانسون- جيزليوس (Johansen et Juselius)⁴"

(¹) J. Johnston, J. Dinardo : Econometric Methods, 4th edition, McGraw-Hill, New York, 1997, PP. 221, 222.

(²) Engle, R. F. and Granger, C. W. J., (1987). « Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing », Econometrica 55, pp251-276.

(³) Johansen, S. (1988). « Statistical Analysis of Cointegration Vectors », Journal of Economic Dynamics and Control 12(3), pp 231-254.

(⁴) Johansen.S, Juselius.K (1990) « MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION AND INFERENCE ON COINTEGRATION- WITH APPLICATIONS TO THE DEMAND FOR MONEY » OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, N° 52, Vol 2, pp169-210..

ان طريقة جوهانسون تقدم أسلوب اخر لاختبار التكامل المشترك حيث تعتبره اعم واشمل من الطريقة السابقة، ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة لتحديد علاقات التكامل المشترك، لذي اقترح جوهانسن سنة 1988 اختبارا يعتمد على القيم الذاتية للمصفوفة والذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد اشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. يتم حساب مصفوفة التكامل المتزامن من خلال القيام بالخطوتين التاليتين:

■ الخطوة الأولى: حساب اثنين من البواقي $\hat{\mu}_t$ و \hat{v}_t من خلال تنفيذ انحدارين:

$$\Delta y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + \mu_t$$

الانحدار الأول: μ_t

$$y_{t-1} = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta y_{t-p} + v_t$$

الانحدار الثاني: v_t

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \dots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \text{ مع}$$

حيث ان $\hat{\mu}_t$ و \hat{v}_t هي مصفوفة البواقي ذات البعد (k,n) ، علما ان k : هو عدد المتغيرات و n : هو عدد المشاهدات.

■ الخطوة الثانية: حساب المصفوفة التي تسمح بحساب القيم الذاتية، وذلك من خلال حساب أربع مصفوفات للتباين المشترك ذات البعد (k,k) انطلاقا من البواقي $\hat{\mu}_t$ و \hat{v}_t :

$$\sum_{\mu\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t \mu_t'$$

$$\sum_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\sum_{\mu v} = (1/n) \sum_{t=1}^n \mu_t v_t'$$

$$\sum_{v\mu} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t \mu_t'$$

ومن ثم يتم استخراج القيم الذاتية k للمصفوفة M ذات البعد (k,k) ، والتي يتم حسابها بالطريقة التالية:

$$M = \sum_{vv}^{-1} \sum_{v\mu} \sum_{\mu\mu}^{-1} \sum_{\mu v}$$

وانطلاقا من هذه القيم الذاتية، نقوم بحساب الإحصائية $y_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - y_i)$ مع i القيمة الذاتية رقم M, K عدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة.

الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى العادية

"تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات الانحدار حيث تمثل α معلمة القاطع، β معلمة الميل. بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي إلى أدنى قيمة لها. كما أن هذا الأسلوب يعتمد أيضا على التقليل قدر الإمكان من الفوارق بين المشاهدات والقيم النظرية التي يمنحها لنا مستقيم الانحدار وتكون هذه الفوارق موجبة أحيانا وسالبة أحيانا أخرى"¹. وبالتالي فإن هذه الطريقة تسعى لإيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنته مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية والمقدرة) $\sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2$ ، حيث: $\hat{Y}_i = Y_i - \varepsilon_i$. ويعبر عن طريقة المربعات الصغرى رياضيا بـ²:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2 = \text{Min}_{\beta_0, \beta_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2$$

والشرط اللازم لتدنية هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لـ β_0 ، β_1 معدومة أي:

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \beta_0} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \beta_1} \sum_{i=1}^n (Y_i - \beta_0 - \beta_1 X_i)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \beta_1 = \frac{n \sum_{i=1}^n X_i Y_i - \sum_{i=1}^n X_i \sum_{i=1}^n Y_i}{n \sum_{i=1}^n X_i^2 - (\sum_{i=1}^n X_i)^2} \\ \beta_0 = y - \beta_1 x \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير β_1 :

$$\beta_1 = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{x})(Y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{x})^2}$$

وبالتالي فإنه يكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدر (OLS) وفق الشكل

الآتي:

$$\hat{Y}_i = \beta_0 + \beta_1 X_i$$

(¹) دحماني محمد ادريوش (2013). "سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي: دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة". /قسم العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-. الموقع الإلكتروني: <http://karimzerdali.blogspot.com> الجزائر. تاريخ الاطلاع: 2023/02/15. ص: 31.

(²) شيخي محمد (2012)، مرجع سبق ذكره. ص ص: 21-22.

المطلب الثالث: عموميات حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

"تم تطوير منهجية الحدود للتكامل المشترك او ما يسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) من قبل Pesaran et al (2001)"¹، "وتختلف عن باقي أساليب التكامل المشترك مثل انجل جرانجر (1990) وجوهانس (1987) وجوهانسن جيسلس (1988) بإمكانية تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج عند المستوى (I(0)) او متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)) او مزيج بينهما"²، "ويمكن لهذه المتغيرات اخذ فجوات ابطاء زمني مختلفة"³، "كما يوفر نموذج ARDL درجة كبيرة من الكفاءة في حال العينات صغيرة الحجم كما انه يسمح بالحصول على تقديرات غير متحيزة لنموذج المدى الطويل"⁴. "وعلى الرغم من استخدام نماذج ARDL في الاقتصاد القياسي لعقود من الزمن، الا انها أصبحت كثيرة الاستعمال في الآونة الأخيرة كطريقة فعالة لفحص علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال ما قدمه Pesaran and Shim (1998)"⁵، "واقترح Pesaran et al (1996) منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لدراسة العلاقة طويلة الاجل"⁶. كما ان نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، ويجب توفر مجموعة من الشروط لتطبيق هذا النموذج، من بينها ما يلي⁷:

- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM، الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة؛
- ينبغي ان يكون حجم العينة في حدود 30 مشاهدة.

(¹) Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " Bounds testing approaches to the analysis of level relationship". Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3, pp 289 – 326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>
(²) Hatice Pehlivan JENKINS and Salih Turan KATIRCIOGLU, The Bounds Test Approach for Cointegration and Causality between Financial Development, International Trade and Economic Growth: The Case of Cyprus, Journal Applied Economics, Routledge, volume 42, issue 13, 2010, p 1705.
(³) Hung-Ming Wu, The Impact of Energy Consumption and Financial Development on Economic Growth in the United

States: An ARDL Bounds Testing Approach, Journal of Business & Economic Policy, center for promoting Ideas, USA , Vol. 2, No. 3; September 2015, http://www.jbepnet.com/journals/Vol_2_No_3_September_2015/18.pdf. p 181.

(⁴) Mounir BELLOUMI, The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Volume 38, Issue 2, 2014, https://www.researchgate.net/publication/260029231_Pages_279.

(⁵) Rajarathinam.A, Subha, S.S (2021), **The Interaction Between Area and Production of Food Grain Crops in India: An Empirical Evidence from ARDL Bounds Test Cointegration**, Research Square, Web site: https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1_covered.pdf?c=1631871274 , Accessed on: 21-11-2021, at 09:00, p: 03.

(⁶) Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol 05, No 04 , Web site: http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf , Accessed on: 21-11-2021, at 15:12, p: 76.

(⁷) احمد حسين بتال. (2020). " التكامل المشترك وفق ARDL Coitegration مع التطبيق في Eviews -عرض تقديمي. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الانبار. <file:///C:/Users/MOI/Downloads/ARDLCoitegrationtestinEviews.pdf>

- نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يعني ذلك تخفيض درجة حرية النموذج؛
- يجب ان يكون معامل تصحيح الخطأ قصير الاجل، سالب ومعنوي ECM؛
- "يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM من نموذج ARDL من خلال تحويل خطي بسيط، والذي يدمج تعديلات المدى القصير من توازي المدى الطويل دون فقد معلومات المدى الطويل"¹.
- "يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي"².

وعموما يتطلب تقدير نموذج ARDL المرور بالمراحل الأساسية الأربعة التالية³:

1- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة؛

2- اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test)؛

3- تقدير علاقات الاجل القصير والطويل؛

4- الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الفرع الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL

"من المهم أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار عند بناء النماذج الاقتصادية، حيث يوجد عادة فترة زمنية بين حركة المتغير التابع الذي يستجيب للمتغيرات المستقلة. فإدخال مثل هذه المتغيرات في تحليل الانحدار يجعل التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع، لارتباط بعضها بمتغيرات أخرى في نفس الفترة الزمنية كالنماذج الساكنة وتصبح حركية إذا ارتبطت بقيم ماضية كما هو في الغالب. بينما ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل لأن في نماذج السلاسل الزمنية خاصة هناك فترة زمنية تقع بين إتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للتغير في متغير السياسة الاقتصادية ولا سيما إذا كان في فترة طويلة. إن التباطؤ الزمني يحتل مكانا أساسيا في الاقتصاد، لأنه يؤثر على طرق التحليل الاقتصادي سواء على المدى الطويل أو القصير. كما أن هناك أسباب تؤدي إلى وجود

(¹) Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration**

technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol 05, No 04 , Web site: http://www.scienpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf , Accessed on: 21-11-2021, at 12:55, p: 79.

(²) بن مريم محمد. (2018). " دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016". المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد 10. العدد 02. الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/10/2/74340>. تاريخ الاطلاع: 2023/05/25. ص:62.

(³) Ahmed zubaidi baharumshah and al, »The Stability of money demand in China- Evidence from ARDL model ELSEVIER Economic systems N33.2009.P.234. Journal, homepage : W.W.W.elsevier.com/locatr/ecosys.

التباطؤ الزمني، منها أسباب نفسية بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الاستهلاكية مباشرة بعد انخفاض الأسعار أو تزايد الدخل وهناك أيضا أسباب مؤسسية أو تقنية¹.

ومنه وبصورة عامة فإن نموذج ARDL يضم (k+1) من المتغيرات، المتغير التابع Y وعدد k من المتغيرات التفسيرية: (X_1, X_2, \dots, X_k) ، وتكون الصيغة العامة لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ في شكلها الأسامي على النحو الموالي²:

$$\Delta Y_t = c + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X_{1t-1} + \beta_2 X_{2t-1} + \dots + \beta_k X_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \alpha_1 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_2 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \alpha_k \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث أن:

Δ : تمثل الفروق من الدرجة الأولى؛

c: تمثل الحد الثابت؛

p: تمثل فترة إبطاء المتغير التابع Y؛

q_1, q_2, \dots, q_3 : تمثل فترات إبطاء المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_k) على التوالي؛

$\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل الطويل؛

$\alpha_0, \alpha_1, \dots, \alpha_k$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

أولاً: اختبار منهج الحدود Bond Test

(¹) شيخي محمد (2012). مرجع سبق ذكره. ص: 127-128.

(²) عمير حمة (2019). مرجع سبق ذكره. ص: 156.

لمعرفة إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، نقوم بمقارنة إحصائية $F_{statistic}$ مع القيم الجدولية التي قام بوضعها كل من (Pesaran et al (2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا وعند معنوية مثبتة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات، حيث نميز بين ثلاث حالات¹:

1/ إذا كانت إحصائية $F_{statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

2/ إذا كانت إحصائية $F_{statistic}$ أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛

3/ إذا كانت إحصائية $F_{statistic}$ تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ثانياً: تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة وفصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

"يعتبر نموذج تصحيح الخطأ نموذج ذاتي غير مقيد ذو علاقات تقيد سلوكيات المتغيرات الداخلية لتتجمع حولها علاقتها التكاملية في المدى الطويل، أما المدى القصير فتقوم بتعديل ديناميكي"².

ومعني ذلك أن الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل يصحح بالتدرج من خلال التعديلات والتصحيحات الجزئية والأجل القصير، فعندما تكون البواقي غير مساوية للصفر فإنه يحدث تباعد عن التوازن وبعبارة أدق يمكن القول أن حد الخطأ يقيس البعد عن التوازن بين X و Y وفي هذه الحالة نفرض أن Y لها علاقة مع X ومع القيم المتباطئة لكل من Y و X ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta Y_t = \delta \Delta X_t + u(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + U_t$$

حيث:

Δ : الفروق الأولى.

"فمن خلال المعادلة يتضح أن التغير في Y يعتمد على التغير في X بالإضافة إلى القيم المتباطئة لخط التوازن، فعندما تكون قيمة Y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة Y_t سوف تنخفض إلى الفترة التالية

(¹) غيدة فلة. غيدة فوزية (2018). "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. المجلد 02. العدد الموقع الالكتروني: 03.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/465/2/1/91515 تاريخ الاطلاع: 2023-06-05 ص: 13.

(²) Damodar Gujarati, (2011). » Econometri by example, TST » edition, Palgrave macmillan, p232

لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة U بمعنى أن النموذج ككل هو يقيس كمية تصحيح قيمة Y لوضعها في حالة التوازن¹.

من أجل دراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2021، فقد تم التطرق لدراسة قياسية وذلك من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL باستخدام برنامج **evIEWS10** وهذا بالاعتماد على أربعة سلاسل زمنية، حيث أن الأولى قد تمثلت في المتغير التابع والذي هو الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010). أما الثانية والثالثة والرابعة فتتمثل في المتغيرات المستقلة على سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) والمعروض النقدي بمعناه الواسع (% من الناتج المحلي الاجمالي). أما عن البيانات المعتمد عليها في الدراسة القياسية فقد تم تجميعها من قاعدة بيانات البنك الدولي. ويمكن تمثيل صيغة النموذج بالعلاقة التالية:

$$LPIB = \alpha + \beta_1 Lex + \beta_2 Linf + \beta_3 Lm2 + \varepsilon i$$

حيث أن:

LPIB: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي؛

Lex: يمثل اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف؛

Linf: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للتضخم؛

Lm2: يمثل اللوغاريتم الطبيعي للمعروض النقدي؛

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$ تمثل مرئيات بالنسبة لسعر الصرف، التضخم والمعروض النقدي على التوالي؛

εi : يمثل الحد العشوائي.

وعليه فإن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة والمتباطئة ARDL يتضمن العديد من الخطوات الضرورية الواجب التحقق منها، ونتائج تطبيق هذا النموذج تتمثل فيما يلي:

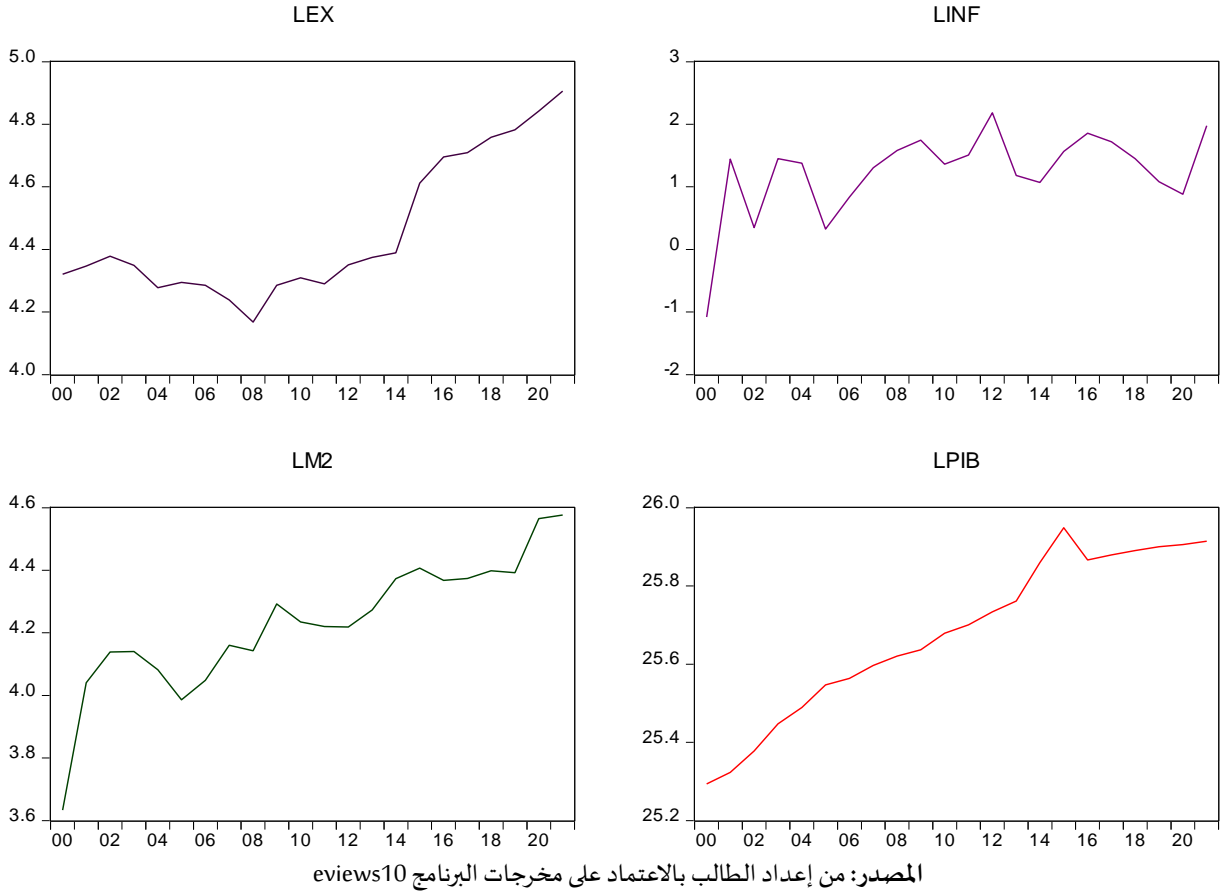
الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلاسل الزمنية في غالب الأحيان غير مستقرة، ويستوجب قبل إجراء أي دراسة معرفة هل السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة أم لا. لأن عدم استقرار هذه الأخيرة يؤدي إلى الحصول على نتائج غير حقيقية، لذا من المفترض في بداية أي دراسة التأكد من سلامة السلاسل الزمنية من خلال تحويل السلاسل غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة، عن طريق تحويلها إلى سلاسل ذات فروق من الدرجة الأولى أو الثانية أو تحويلها إلى سلاسل

(¹) لحوول إبراهيم (2020). "أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)". أطروحة دكتوراه في اقتصاد المالية العامة. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/15601>. تاريخ الاطلاع: 2021-10-25. ص ص: 177-178.

لوجارتمية. ومنه وقبل التطرق إلى إختبار استقرارية السلاسل الزمنية فقد تم تمثيل هذه السلاسل تمثيلا بيانيا كما هو موضح في الشكل أدناه من أجل فهم التطور العام لمتغيرات النموذج باستخدام برنامج (Eviews10) لغرض فحص مدى استقرارية هذه السلاسل.

الشكل رقم (3-28): المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية قيد الدراسة



من خلال تمثيل المنحنيات البيانية لتطور السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المدروس خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2021 نلاحظ بأن لكل السلاسل الزمنية مستقرة وهذا ما يوضحه التذبذب في منحنى السلاسل الزمنية للنتائج المحلي الاجمالي، المعروض النقدي بمعناه الواسع، سعر الصرف والتضخم.

1/ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل تجنب مشكلة الانحدار الزائف الذي تعاني منه معظم السلاسل الزمنية سيتم استخدام اختبار ديكي فولر للتأكد من مدى سلامة واستقرارية السلاسل الزمنية وعدم احتوائها على جذر الوحدة. والجدول الموضح أدناه يبين نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع.

الجدول رقم (3-10): نتائج استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ديكي-فولر المطور ADF

الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	None	
-3.898672 (0.0083)	-4.469051 (0.0106)	-2.725617 (0.0091)	-2.000618 (0.2843)	-1.332048 (0.8507)	3.687373 (0.9997)	LPIB
-3.534045 (0.0178)	-4.317995 (0.0143)	-3.147186 (0.0033)	0.919627 (0.9937)	-1.048255 (0.9143)	1.998446 (0.9858)	LEX
-3.989514 (0.0072)	-4.591556 (0.0105)	-4.010561 (0.0004)	-1.895235 (0.3263)	-2.881774 (0.1881)	0.724987 (0.8619)	LINF
-6.000357 (0.0000)	-4.286478 (0.0194)	-6.000357 (0.0000)	0.096906 (0.9555)	-6.251131 (0.0005)	4.237382 (0.9999)	LM2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية الأربعة حسب اختبار ديكي فولر الموسع مستقرة ومتكاملة عند الفرق الأول (1)، وبالتالي فإن هذه النتيجة تمثل مبرراً لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والذي يسمح لنا بتقدير العلاقات في الأجل الطويل والقصير في حالة ما إذا كان هنالك تكامل مشترك بينهما ومنه فسنعتمد كخطوة أولى على اختبار منهج الحدود.

2/ اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يهدف هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة بواسطة إحصائية (F)، حيث يركز هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (3-11): نتائج إختبار منهج الحدود

عدد المتغيرات K	القيمة	
3	38.44718	إحصائية F-Statistics
حدود القيمة الحرجة		
الحد الأعلى I1	الحد الأدنى I0	مستوى معنوية
3.2	2.37	%10
3.67	2.79	%5
4.08	3.15	%2.5
4.66	3.65	%1

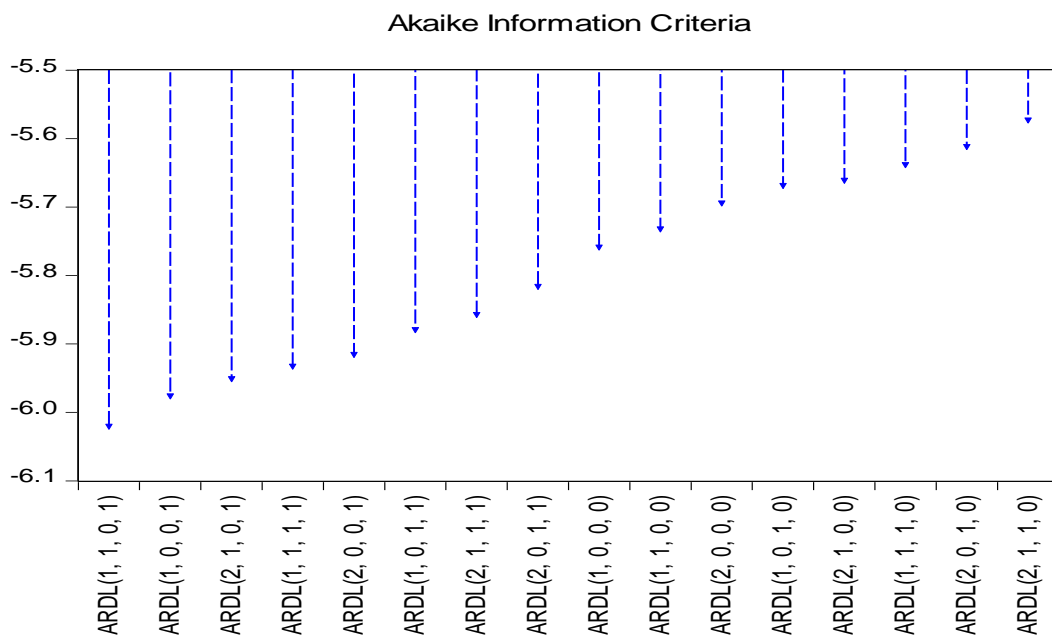
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال الجدول رقم (3-11): نلاحظ أن إحصائية F-Statistics لاختبار الحدود (Bounds Tests) تساوي 38.44718 وهي أكبر من الحد الأعلى I1 والحد الأدنى I0 عند جميع مستويات المعنوية، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

3/ تحديد فترة الإبطاء المثلى:

من أجل تحديد فترات الإبطاء المثلى فقد تم استخدام معيار Akaike info criterion وهذا كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-29): تحديد فترات التباطؤ المثلى



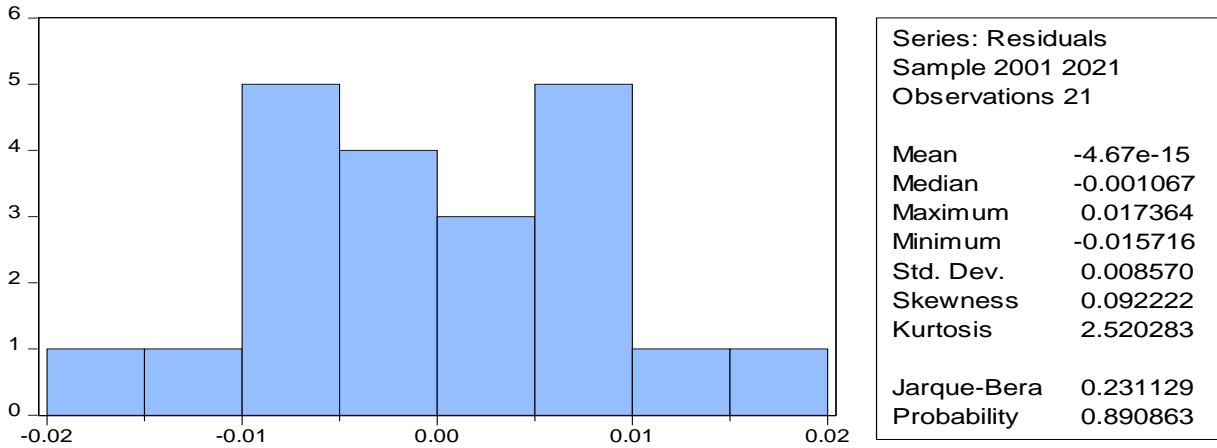
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال الشكل رقم (29-03) نلاحظ بأن من بين تقدير 20 نموذجا إبطاء أن النموذج الأفضل لمتغيرات النموذج هو (1,1,0,1) ARDL حسب معيار AIC لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

4/ الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

يوجد العديد من الاختبارات التشخيصية للنموذج المدروس ومن بين أهم هذه الاختبارات تم فقد تم التطرق لعرض ما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم (30-3): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

تشير نتائج الشكل رقم (30-03): أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قدرت بـ 0.890863 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (12-3): نتائج الاختبارات التشخيصية الأخرى للنموذج

اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Corretation LM Test			
F-statistic	2.404229	Prob.F(2.12)	0.1324
Obs*R-Squared	6.007548	Prob.Chi-Square (2)	0.0496
اختبار عدم التباين ARCH			
F-statistic	0.516193	Prob.F(1.18)	0.4817
Obs*R-Squared	0.557558	Prob.Chi-Square (1)	0.4552
إختبار Breusch-pagan-Godfrey			
F-statistic	0.643595	Prob.F(6.14)	0.6946
Obs*R-Squared	4.540083	Prob.Chi-Square (6)	0.6040

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال الجدول رقم (03-12): نلاحظ أن نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج تشير إلى أن:

- اختبار الارتباط الذاتي (LM Test): تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي إلى أن F-statistic تساوي 2.404229 باحتمالية تساوي 0.1324 وهي قيمة أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

- اختبار عدم التباين (ARCH): تشير نتائج اختبار عدم التباين إلى أن F-statistic تساوي 0.516193 باحتمالية تساوي 0.4817 وهي قيمة أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي، أي أن النموذج المقدر ليس به مشكلة عدم التجانس.

- اختبار Breusch-pagan-Godfrey: تشير نتائج اختبار Breusch-pagan-Godfrey إلى أن F-statistic تساوي 0.643595 باحتمالية تساوي 0.6946 وهي قيمة أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي أن هذا النموذج خالي من المشاكل القياسية.

5/ تقدير نموذج ARDL في كل من الأجل الطويل والأجل القصير

من أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والعلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير سيتم التطرق لعدة مراحل كما هو موضح أدناه.

الجدول رقم (3-13): تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 05/28/23 Time: 20:48
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LEX LINF LM2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 16
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.891508	0.028992	30.75020	0.0000
LEX	0.051566	0.044664	1.154555	0.2676
LEX(-1)	-0.060502	0.041989	-1.440908	0.1716
LINF	-0.003476	0.005359	-0.648637	0.5271
LM2	-0.040168	0.038948	-1.031315	0.3199
LM2(-1)	0.089593	0.025115	3.567266	0.0031
C	2.649734	0.623694	4.248454	0.0008
R-squared	0.997817	Mean dependent var		25.68858
Adjusted R-squared	0.996882	S.D. dependent var		0.183440
S.E. of regression	0.010244	Akaike info criterion		-6.063130
Sum squared resid	0.001469	Schwarz criterion		-5.714956
Log likelihood	70.66286	Hannan-Quinn criter.		-5.987567
F-statistic	1066.635	Durbin-Watson stat		1.900722
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال تقدير نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL يظهر لنا أن معامل التحديد يساوي 99.7817% أي أن المتغيرات المستقلة سعر الصرف، التضخم والمعروض النقدي بمعناه الواسع يفسران الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 99.7817% وتبقى نسبة 0.2183% تدخل ضمن هامش الخطأ وهي متغيرات أخرى لم تندرج في هذا النموذج أو أخطاء ارتكبت أثناء القياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة تساوي 1066.635 وهي أكبر من نظيرتها الحرجة عند مستوى معنوية 5% أي أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

1.5/ تقدير نموذج الأجل الطويل: بعد التأكد من خلال منهج اختبار الحدود بأن هنالك علاقة طويلة الأجل، ينبغي الحصول على معاملات الأجل الطويل للنموذج المقدر كما يلي:

الجدول رقم (3-14): تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX	-0.082359	0.182206	-0.452011	0.6582
LINF	-0.032039	0.051141	-0.626479	0.5411
LM2	0.455558	0.293910	1.549990	0.1434
C	24.42321	1.046391	23.34042	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال الجدول يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$EC = LPIB - (-0.0824*LEX - 0.0320*LINF + 0.4556*LM2 + 24.4232)$$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معلمة الحد الثابت في المدى الطويل المقدرة بـ 24.42321 موجبة ومعنوية. بينما نلاحظ أن تأثير متغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي جاء غير معنوي إحصائيا وسالب اقتصاديا مما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض سعر الصرف بـ 0.082359% فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1%. أما تأثير التضخم على الناتج المحلي الاجمالي فقد جاء سالب وغير معنوي في المدى الطويل أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض التضخم بـ 0.032039% فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1%. بينما نلاحظ أيضا أن تأثير متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع قد جاء كذلك غير معنوي إحصائيا وموجب اقتصاديا

بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% فإن المعروض النقدي بمعناه الواسع يزداد بـ 0.455558%.

2.5/ تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ ECM: في هذا الاختبار يجب تحقق شرطين ألا وهما أن يكون CointEq(-1) بإشارة سالبة ومعنوي.

الجدول رقم (3-15): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LPIB)
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/28/23 Time: 20:51
 Sample: 2000 2021
 Included observations: 21

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX)	0.051566	0.029656	1.738825	0.1040
D(LM2)	-0.040168	0.018893	-2.126031	0.0518
CointEq(-1)*	-0.108492	0.006901	-15.72134	0.0000
R-squared	0.744691	Mean dependent var		0.029546
Adjusted R-squared	0.716323	S.D. dependent var		0.016962
S.E. of regression	0.009034	Akaike info criterion		-6.444082
Sum squared resid	0.001469	Schwarz criterion		-6.294865
Log likelihood	70.66286	Hannan-Quinn criter.		-6.411698
Durbin-Watson stat	1.900722			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

من خلال الجدول رقم (3-15): نلاحظ بأن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) جاءت قيمته سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة -0.108492، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 10.84% من الصدمات على المدى الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، وأن تأثير متغير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير جاء موجب اقتصاديا وغير معنوي إحصائيا مما يدل على أن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي. أما متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع فقد جاء سالب اقتصاديا ومعنوي إحصائيا مما يدل على وجود علاقة عكسية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الاجمالي أنه كلما انخفض المعروض النقدي بمعناه الواسع بـ 0.040168% فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1%.

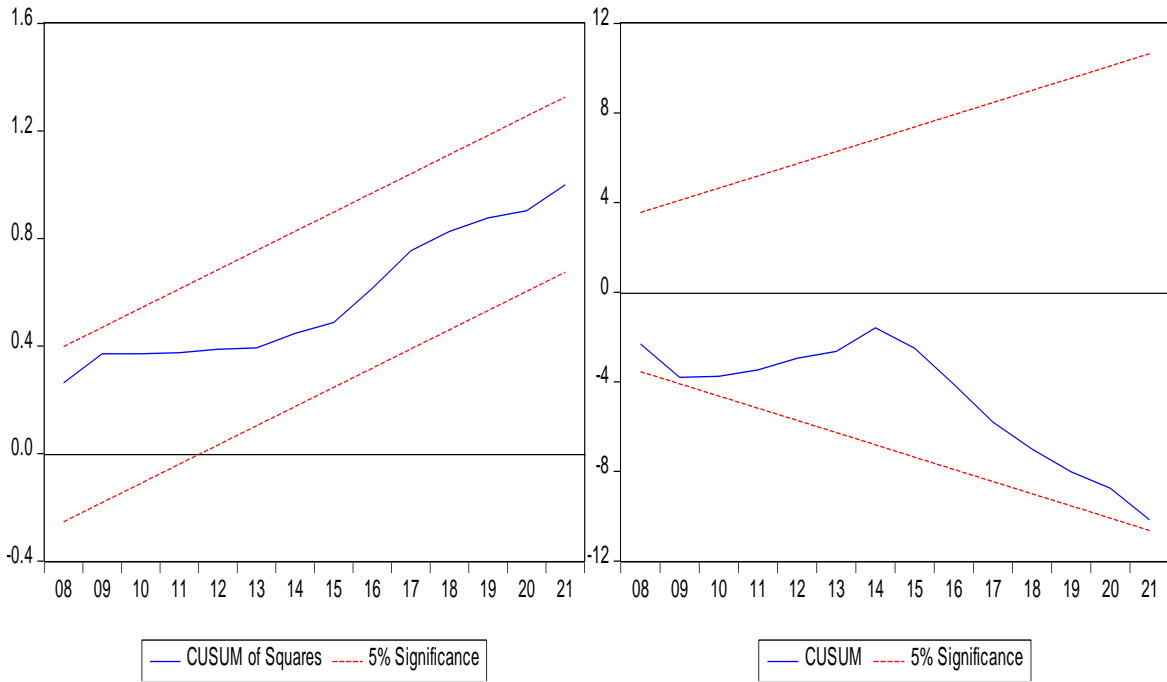
6/ اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ARDL

الهدف من هذا الاختبار هو التأكد من أن البيانات التي تم استخدامها في هذه الدراسة خالية من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن. ومعرفة مدى انسجام واستقرار معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، ومن أجل أن يتحقق هذا تم التطرق لاستخدام اختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي COSUM.

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي COSUM Of Squares.

الشكل رقم (3-31): المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

يتضح من الشكل أعلاه أن كل من COSUM و COSUM Of Squares يقعان داخل الحدود الحرجة أي في مجال الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى تحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2022 بالإضافة إلى التطرق لأهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي. وما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة هو أن قطاع الفلاحة والمحروقات قد احتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما تجلّى في قوة الأرقام والحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع الفلاحة خاصة في مرحلة جائحة كورونا، وكذلك قطاع المحروقات على حجم الناتج المحلي الاجمالي، فاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على هذان القطاعان الحيويان جعل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية نظرا لاعتماد الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

وفي الأخير تم قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث تم التوصل لوجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة. مع وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض سعر الصرف فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. أما تأثير التضخم على الناتج المحلي الاجمالي فقد جاء سالب وغير معنوي في المدى الطويل أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض التضخم فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. بينما نلاحظ أيضا أن تأثير متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع قد جاء كذلك غير معنوي إحصائيا وموجب اقتصاديا بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فإن المعروض النقدي بمعناه الواسع يزداد.

خاتمة عامة

تعتبر دراسة موضوع السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، نظراً للدور الذي تلعبه على المستوى الداخلي والخارجي، حيث تهدف بالأساس إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي، وهذا ما تسعى إليه أي دولة، فقد تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2022، وبلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة فقد تنم تقسيمها لجزأ نظري وآخر تطبيقي، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى قراءة قراءة في أدبيات السياسة النقدية والتي تم التوصل من خلالها إلى ان السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي. حيث مرّت السياسة النقدية بعدة مراحل ابتدأت مع بداية القرن التاسع عشر، حين كان ينظر للنقود من طرف الكلاسيكيين على أنّها حيادية ولا يوجد رابط بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، وذلك بالاعتماد على مبدأ الثنائية والحياد النقدي، حيث تفترض هذه النظرية جملة من المبادئ أهمها الاستخدام الكلي لعوامل الإنتاج، المنافسة الحرة، تلقائية التوازن دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة). مع ثبات المتغيرات الأخرى في المدى الطويل، كما تفسّر التضخم بأنه عبارة عن ظاهرة نقدية لا يمكن احتوائها إلا بالتحكّم في عرض النقود، وبالتالي فإنّ التغيّر في كميّة النقود يؤدي إلى التغيّر في المستوى العام للأسعار، من خلال تأثيرها المباشر على الطلب الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره يحدّد المستوى العام للأسعار. فمن وجهة نظرهم تطلب النقود من أجل المعاملات فقط، فالزيادة في النقود لدى الأفراد تسبّب زيادة في النفقات الكلية، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وأثر ذلك في غياب الزيادة في الإنتاج الحقيقي (حسب فرص التشغيل الكامل)، سوف ينعكس على زيادة المستوى العام للأسعار؛ أي أنّ السياسة النقدية حيادية ولا تجد مجالاً للتأثير على المتغيرات الحقيقية، إذ يقتصر دورها في توفير وسائل الدفع فقط، الأمر الذي يؤكّد غياب قناة تواصل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية.

ظلّ الفكر الكلاسيكي سائداً ومقبولاً حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي وحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية للفترة 1929-1933، وما تمخّض عنها من نقص في الطلب الفعلي (كساد وبطالة)، فظهر حينها قصور في التحليل الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها من الخصائص التي يتّسم بها الاقتصاد النقدي الحديث، ومن هنا ظهر "كينز" في تحليله الخاص لتلافي ذلك القصور. حيث تقوم النظرية الكينزية على أساس أهميّة الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود على مستوى الاقتصاد القومي؛ بمعنى أنّ تغيّر كميّة النقود يؤثر بالتبعية في التغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج والاستهلاك والإدخار والاستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فإنّ النظرية النقدية عند "كينز" قد قامت على فروض تخالف النظرية الكميّة للنقود عند الكلاسيك. حيث يعتبر "كينز" السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيراً في حلّ المشكلات الاقتصادية، إلاّ أنّه أقرّ للسياسة النقدية بلعب دور المساعد لتلك السياسة ويعود تأكيده لدور السياسة النقدية إلى جانب السياسة

المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأنّ للنقود وظيفة أخرى مهمّة، غير كونها وسيلة للتبادل، وإنّما هيّ مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدّور المحرّك في التّغيير الاقتصادي من خلال الدّخل والإنتاج والاستخدام، إذ إنّ الاحتفاظ بالنّقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشّكّ والمخاطر بالمستقبل الذي يسيطر على الأفراد، وبما يؤدّي به ارتفاع سعر الفائدة من انكماش في حجم الإستثمار ومن ثمّ نقص في الطّلب الكليّ الفعّال، والذي ينعكس بدوره على مستويات الدّخل والإنتاج والاستخدام، ويحصل العكس بميل التّفصيل النّقدي للانخفاض، وهكذا يعدّ التّفصيل النّقدي طبقا للتّحليل الكينزي، مصدرا مهمّا من مصادر التّقلّبات الاقتصادية. ويركّز التّحليل الكينزي بصفة أساسية على أثر التّغيير في المعروض النّقدي على المتغيّرات الاقتصادية الكلية، ومن ثمّ المسار الاقتصادي.

رغم النّجاح الذي حقّقه نظريّة "كينز" في الخروج من الأزمة الاقتصادية إلّا أنّها تعرّضت للعديد من الانتقادات التي تمحورت في أغلبها حول سعر الفائدة، الذي يرى "كينز" أنّه يتحدّد بعوامل نقدية متجاهلا المتغيّرات الأخرى والتّوقّعات المستقبلية، حيث قام منظّروا هذه المدرسة وفي مقدّمهم "فريدمان" بإعادة الاعتبار للنظريّة الكميّة القديمة وذلك بإضافة تحديثات علمية، حيث تمّ اعتبار عرض النّقود متغيّرا استراتيجيا يمكن أن يحدث تغيّرات على النّشاط الاقتصادي، واعتبرت النّقود كأصل من أصول الثّروة الأكثر سيولة، كما تمّ إعطاء أولويّة للسياسة النّقديّة على السياسة المالية على خلاف ما قام به "كينز".

أمّا بالنّسبة للبنك المركزي فإنّه يعتبر المسؤول الأوّل عن إدارة السياسة النّقديّة، وذلك بتحكّمه في مجموعة من الأدوات، التي تمّ تقسيمها إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، بالإضافة إلى أدوات أخرى عديدة يمكنه أن يستعملها حسب الظّرف الاقتصادي السّائد، وذلك لأنّه يمتلك سلطة تمكّنه من فرض تعليماته على البنوك والمؤسسات المالية، أمّا بالنّسبة لقنوات السياسة النّقديّة فهناك في الواقع أربعة قنوات رئيسية تتمثّل في قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصّرف وقناة القرض وقناة الميزانية، بالإضافة إلى قناة التّوقّعات الرّشيدة التي نجد أنّ هناك من الاقتصاديّين من يعتبرها القناة الخامسة، وتمثّل هذه القنوات حلقة وصل بين المتغيّرات الحقيقية والنّقديّة، من خلال تأثيرها على التّوازن الاقتصادي والنّاتج الكليّ والنّمّو الاقتصادي والعديد من المتغيّرات الاقتصادية الحقيقية الأخرى.

رغم أهميّة السياسة النّقديّة إلّا أنّها مرتبطة أساسا بالسياسات الاقتصادية خاصّة السياسة المالية التي تعتبر من السياسات التي أثير حول علاقتها بالسياسة النّقديّة جدل كبير، إلّا أنّ أغلب الدّراسات التطبيقية أكّدت أنّ علاقة السياسة المالية بالسياسة النّقديّة هيّ علاقة تكامل، وتلزم صانعي القرار بالتنسيق بين السياسيّين لتفادي التعارض في الأهداف.

تؤثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الخارجي خاصة من خلال قناة سعر الصرف التي تتأثر كثيرا بالمتغيرات الخارجية حيث يتم اعتماد سعر الصرف كأداة للتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات في العديد من الدول وذلك عن طريق تخفيضها لمعدل الصرف، كما أن التوازن الاقتصادي الداخلي يتم تحقيقه أساسا من خلال أدوات السياسة النقدية إذ تعتمد السياسة النقدية في حالة التضخم إلى امتصاص السيولة الإضافية عن طريق استعمال الأدوات الممكنة مثل رفع معدل إعادة الخصم ورفع معدل الإحتياطي الإجباري، أما في حالة الكساد فتقوم بالعملية العكسية.

باعتبار أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية فإن إستقلاليته تعتبر من أهم الركائز التي اهتم بها الاقتصاد الحديث، ذلك لأن الإستقلالية تمنحه قدرة أكبر لتحقيق الأهداف وهذا ما سعت العديد من الدول المتقدمة إلى تحقيقه في السنوات الأخيرة، كما أنه تم إعتقاد إستراتيجية جديدة فيما يخص أهداف السياسة النقدية، تمثلت في إستراتيجية إستهداف التضخم حيث يتم اعتماد معدل أو مجال للتضخم يتم استهدافه من طرف البنك المركزي ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق هذا المعدل، إلا أن أهم مقومات هذه الإستراتيجية هو إستقلالية البنك المركزي.

لقد أفرزت التطورات التكنولوجية الحديثة العديد من الأساليب والتقنيات التي من شأنها أن تساعد في تطور السياسة النقدية خاصة ما يتعلق بوسائل الدفع والسحب، حيث نجد أن هناك تطورا كبيرا في هذا المجال، ومن أمثلة الوسائل الحديثة نجد بطاقة السحب الإلكترونية، كما نجد أنه في العديد من الدول المتقدمة يتم الدفع ببطاقة الائتمان وبالتالي لا يلزم الأفراد بحمل النقود معهم.

اما الفصل الثاني من الدراسة تم فيه تناول التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، والتي تم التوصل من خلالها الى ان النمو الاقتصادي عرف من قبل الكثير من الباحثين الاقتصاديين على انه هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، أي زيادة الدخل لدولة معينة.

يعبر كذلك عن الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية التي تعتبر أكثر توسعا من النمو حيث تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية على غرار النمو الاقتصادي، كما نجد أيضا ما يسمى بالنمو المستدام والذي يعرف على أنه معدل سنوي لنمو الناتج الحقيقي (الناتج الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي/مؤشر الأسعار) يبلغ أو يفوق 07% لمدة ربع قرن أو أكثر مما يؤهل الاقتصاديات على مضاعفة حجم اقتصادها

كما أن هناك العديد من النظريات التي اهتمت بدراسة النمو الاقتصادي، نظرا لأهميته في حياة المجتمعات، حيث نجد أن من أهم النظريات التي قامت بدراسة النمو الاقتصادي هي النظرية الكلاسيكية وعلى رأسها "Adam Smith, Ricardo, Marx, Maltus"، ثم النماذج النيوكلاسيكية لـ "Harrod-Domar, Solow"،

ونظريات النمو الاقتصادي الحديثة التي اهتمت بالبحث في أسباب الفروقات بين النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية ومن أهمه ما جاء في نماذج "Lukas, Grossman-Helpman, Barro, Romer"، حيث نجد أنّ النماذج الأخيرة اهتمت بالتراكم المعرفي والتقدم التكنولوجي والإبتكارات واعتبرتها من أهم محددات النمو الاقتصادي.

بينما خصص الفصل الثالث لقياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الجزائري، تميّزت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 بالحيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدو كونها مفهوما نظريا منصوحا عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بتحديد الإصدار النقدي والتحكم في حجم تداوله.

كان للأزمة البترولية سنة 1986-1988 أثارا حادة على الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى دخول مرحلة إنتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وهذا ما تطلّب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية، دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، ولكن هذا الاعتماد الذاتي نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، وارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وكذا انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

نظرا للاختلالات الاقتصادية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري عمدت الدولة إلى القيام بإصلاحات هامة على القطاع النقدي تمثلت في استصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحوّل في تسيير وتنظيم القطاع المالي، حيث استعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون استقلالته ودوره كمسؤول على تسيير السياسة النقدية وأعلى سلطة نقدية في البلاد. وبذلك استعادت البنوك وظيفتها كوسيط مالي، كما تمّ تحرير سعر الصرف تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى ذلك فقد تمّ فتح المجال أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية.

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية في الجزائر بعد إصلاح 1990 نجد أنّها مرّت بعدة مراحل إمتدت من سنة 1990 إلى سنة 2022.

تميّزت المرحلة الأولى بالتبعية لصندوق النقد الدولي وذلك لاعتماد الجزائر في هذه المرحلة على الاقتراض من المؤسسات المالية بهدف تغطية العجز النقدي وتمويل مشاريع التنمية، وبالرغم من الإصلاحات المتبعة إلا أننا نجد أنّ مؤشرات السياسة النقدية في هذه الفترة في تحسّن مستمرّ لكن بوتيرة منخفضة ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع المديونية وانخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري.

أما المرحلة الثانية التي جاءت بعد سنة 2001 فقد عرفت نموًا بوتيرة مرتفعة لمؤشرات السياسة النقدية، نظرًا للفوائض المالية التي توقّرت عليها الدولة جرّاء ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي أعطى أريحية للدولة في رفع قيمة القروض الموجهة للاقتصاد، حيث نجد أنّه حدث تغيير في إتجاه السياسة النقدية فيما يتعلق بتسيير القروض، وذلك بارتفاع نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضًا أنّه تمّ زيادة نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل على حساب القروض قصيرة الأجل التي كانت دائما نسبتها مرتفعة، وهذا الأمر ناتج عن سعي السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تمويل الإستثمارات الضخمة، وتدعيم القطاع الخاص.

وقد أثبتت العديد من الدراسات المهمة بأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، أنّ هناك علاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي حيث يرون أنّ زيادة الكتلة النقدية يمكن أن تساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي، إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقة الإنتاج الحقيقي، لكن إذا كانت هذه الزيادة مبالغ فيها فقد تسبّب ضغوطا تضخمية، من شأنها أن تؤثر سلبا على الإذخار والإستثمار وبالتالي تخفض معدلات النمو ويكون تأثيرها عكسيًا، كما أنّ هناك دراسات أخرى أثبتت أنّ الأثر عكسي إذ إنّ النمو هو الذي يؤثر على السياسة النقدية، فزيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي زيادة القروض، وهناك دراسات أخرى أثبتت أنّ الأثر متبادل بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنّ هناك جدل كبير بين العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة النقدية سواء على مستوى الجانب النظري أو الجانب التطبيقي.

الإجابة على الفرضيات:

لقد تم اثبات صحة الفرضية الأولى الدراسات النظرية حول الدور المحوري للسياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج اقتصادية، حيث مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التغيرات والمراحل، وتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر يكون عن طريق التغيرات في معدلات نمو الكتلة النقدية التي ترجع إلى أسباب هامة من بينها تطور الظروف المصرفية، وكذلك رغبة بنك الجزائر في محاولة ضبط السيولة المصرفية. حيث إنّ السياسة النقدية تعتمد عليها لغرض الحد من التضخم، وكان الهدف من

ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبو إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية.

تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق استقرار الأسعار، وهو ما يعني انخفاض التضخم واستقراره. وتدير البنوك المركزية السياسة النقدية بتعديل عرض النقود، وذلك عادة من خلال شراء الأوراق المالية أو بيعها في السوق المفتوحة. وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، التي تؤثر بدورها على الأسعار الأطول أجلا والنشاط الاقتصادي. وعندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، تصبح السياسة النقدية تيسيرية. وعندما ترفع أسعار الفائدة، فإن السياسة النقدية تكون متشددة.

اما الفرضية الثانية فهي صحيحة والتي تنص على ان زيادة حجم الكتلة النقدية يؤدي الى زيادة المشاريع الاستثمارية، والذي يؤدي بدوره الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى ان تأثير متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع قد جاء كذلك غير معنوي إحصائيا وموجب اقتصاديا بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فإن المعروض النقدي بمعناه الواسع يزداد في المدى الطويل.

الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل والقصير في الجزائر. حيث توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض سعر الصرف ب يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، أما تأثير التضخم على الناتج المحلي الاجمالي فقد جاء سالب وغير معنوي في المدى الطويل أي أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما انخفض التضخم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. بينما نلاحظ أيضا أن تأثير متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع قد جاء كذلك غير معنوي إحصائيا وموجب اقتصاديا بمعنى أن هنالك علاقة طردية بين المعروض النقدي بمعناه الواسع والناتج المحلي الاجمالي حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فإن المعروض النقدي بمعناه الواسع يزداد.

ومن هذا نستنتج ان علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة عكسية خلال الفترة الممتدة بين 2000-2022.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

أن أدوات السياسة النقدية عرفت تطورا نسبيا في التطبيق بعد قانون 10/90 إذ نجد أن البنك المركزي (بنك الجزائر) اعتمد على الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتحقيق أهدافه، خاصة في فترة الفوائض المالية، إذ نجد أنه في هذه الفترة تم استحداث مجموعة من الأدوات بهدف امتصاص السيولة النقدية الزائدة وذلك لتفادي الضغوط التضخمية.

أما بالنسبة لأثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي فنجد أن السياسة النقدية تؤثر على التوازن الخارجي من خلال قناة سعر الصرف، أما بالنسبة للتضخم فقد عرف تذبذبا نسبيا في السنوات الأخيرة جراء اعتماد الجزائر العديد من البرامج التنموية الضخمة، وارتفاع الأجور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم سنة 2012 حيث بلغ 8.89 %، وفي هذا المال نجد أن الجزائر قد تبنت إستراتيجية إستهداف التضخم وذلك بتحديد مجال محدد للاستهداف، إلا أنها لم تستطع الحفاظ على تحقيق معدل داخل مجال الاستهداف، ومرد ذلك بالأساس هو انخفاض التنسيق بين السياسة المالية والنقدية، الأمر الذي أدى في العديد من الحالات إلى تعارض الأهداف بين السياسة النقدية والمالية، خاصة وأن التضخم في الجزائر في أغلبية تضخم مستورد، الأمر الذي يعقد مهمة البنك المركزي في التخفيض من حدة التضخم والبقاء ضمن المجال المستهدف.

كما نجد أن السياسة النقدية في الجزائر تأثرت كثيرا بالتطورات التكنولوجية والإلكترونية الحديثة، فقد تم إدخال مفهوم الصيرفة الإلكترونية بإضافة مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تحديد الآليات التي يتم على أساسها استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، كما نجد أنه جراء هذه التطورات الحديثة قامت السياسة النقدية وعلى رأسها بنك الجزائر باستحداث مجموعة من وسائل الدفع التي من شأنها أن تسهل وتسرع العمليات المالية بين البنوك وبين الأفراد والمؤسسات، وقد لقيت هذه الوسائل تجاوبا كبيرا من طرف المتعاملين، إلا أنه وبالرغم من كل هذه التطورات فإننا نجد أنها لازالت تعاني من العديد من النقائص خاصة إذا ما قارناها بما تم التوصل إليه من وسائل حديثة في الدول المقابلة.

إن تأثير الكتلة النقدية وسعر الصرف ضعيف جدا على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل فنجد أن تأثيرها بقي ضعيفا، ومرد ذلك أن نتائجها تحتاج إلى زمن طويل حتى تظهر، والجزائر بدأت فقط في السنوات الأخيرة في التوجه نحو توسيع وتدعيم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، لذا فإنه لا يمكن الحكم على نتائجها إلا بعد فترة طويلة، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فرغم أنها لقيت دعما كبيرا من طرف الدولة إلا أنها لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الأمر الذي يدل على أن هذه القروض لا تخضع لدراسات فعلية، فأكثر من 40% من المشاريع التي تم تمويلها عن طريق القروض قصيرة الأجل لم تنجح، أما بالنسبة للتضخم فنجد أنه يؤثر بنسبة مرتفعة في النمو الاقتصادي حيث وصلت هذه النسبة إلى 43% وهي في ارتفاع مستمر.

كما أظهرت الدّراسة أنّ النّمّو الاقتصادي يؤثّر بدرجة كبيرة على القروض وعلى الكتلة النّقديّة؛ أي أنّ السّياسة النّقديّة تؤثّر وتتأثّر بالنّمّو الاقتصادي من خلال مؤشّر الكتلة النّقديّة والقروض.

التوصيات:

- التوجه نحو التنوع الاقتصادي
- تبني اجراءات وعملية تدعم كافة القطاعات خارج المحروقات
- دعم البنى التحتية وتطويرها وفق القدم الحاصل في تكنولوجياتها عالميا
- الرفع من مستوى الأداء المؤسّساتي
- تحقيق التقدم الالكتروني في كافة المعاملات المالية وغير المالية
- خلق تدابير فعلية تهتم بتحقيق مرونة فاعلة للسياسة النقدية
- تعزيز استقلالية البنك المركزي وتفعيل السياسة النقدية بما يتماشى مع أهدافها وتفاذي الوقوع في التناقض مع اهداف السياسات المالية ومحاولة التنسيق أكثر فيما بينها.
- التوجه نحو خلق القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات كالزراعة والسياحة
- التوجه تجاريا واستثماريا نحو جنوب الجزائر كدولة
- الاهتمام بأدوات السياسة النقدية التي تدعم النمو وتحافظ على التوازن وفق متغيرات كالردور
- تفعيل الجهاز الإنتاجي وجعله أكثر مرونة الطلب الكلي والقضاء على ارتفاع الأسعار.
- ضرورة اشراك السياسة المالية مع السياسة النقدية في حالة الانكماش الاقتصادي وهو ما يعرف بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية في أسرع وقت ممكن
- تفعيل أدوات السياسة النقدية من طرف البنك المركزي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة خاصة مع استحداث أداة سياسة السوق المفتوحة وتحريك معدل الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم بشكل يضمن التحكم الجيد في عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.
- تفعيل الدور الرقابي ومتابعة السير الحسن لكل الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في اطار تطبيق السياسات النقدية.

قائمة المراجع

الكتب:

- 1) إبراهيم محمد الباطنية وآخرون. (2005). "مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي". ط1. دار الأمل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 2) أحمد أبو الفتوح الناقية. (1999). "نظرية النقود والأسواق المالية". مكتبة الإشعاع الفنية. مصر.
- 3) أحمد زهير شامية. (1993). "النقود والمصارف". دار زهران للنشر. عمان. الأردن.
- 4) أحمد شعبان محمد علي. (2006). "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية". الدار الجامعية. القاهرة. مصر.
- 5) أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجورمد. (2003). "المقدمة في الاقتصاد الكلي". دار المناهج. عمان. الأردن.
- 6) إسماعيل أحمد الشناوي. عبد النعيم مبارك. (2000). "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية". الدار الجامعية. الإسكندرية.
- 7) إسماعيل محمد بن قانة. (2012). "اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)". دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 8) أكرم حداد. مشهور هذلول. (2008). "النقود والمصارف". دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن.
- 9) أكرم حداد. مشهور هذلول. (2005). "النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري". دار وائل للنشر. عمان. الأردن.
- 10) إياد عبد الفتاح النسور (2015). "المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي". الطبعة الثانية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 11) إيمان عطية ناصف. محمد عبد العزيز عجمية. (2000). "التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية". كلية التجارة جامعة الإسكندرية. الاسكندرية. مصر.
- 12) بلعوز بن علي. (2006). "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية". ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13) بن قدور علي. يبرير محمد (2017). "السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي". دار الأيتام للنشر والتوزيع. عمان الأردن. ط1.
- 14) تاج الدين ابراهيم حامد. محمد عثمان احمد محمد خير. (2009). "البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان". منشورات بنك السودان.
- 15) تومي صالح. (2010). "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي". الجزء الثاني. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 16) ثابت محمد ناصر. (2001). "العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي". دار المناهج للنشر والتوزيع. الأردن.
- 17) جيلين هوجارث. (1996). "مقدمة في السياسة النقدية". البنك المركزي المصري. نسخة مترجمة عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن مصرف لندن. مركز دراسات البنوك المركزية. لندن. بريطانيا.
- 18) جمال حلاوة. علي صالح. (2010). "مدخل الى علم التنمية". دار الشروق للنشر والتوزيع. ط1. الأردن.

قائمة المراجع

- 19) حسن خلف راضي. (2014). تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011 دراسة تحليلية. الطبعة الأولى. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- 20) حسين بن هاني. (2002). "اقتصاديات النقود والبنوك". دار الكندي للنشر والتوزيع. الأردن.
- 21) حسين كامل فهي. (2006). "أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي". المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. المملكة العربية السعودية. الموقع الإلكتروني: <https://iefpedia.com › arab › uploads>. تاريخ الاطلاع: 2022/01/22.
- 22) حيدر يونس الموسوي. نزار كاظم الخيكاني. (2015). "السياسات الاقتصادية". الطبعة الثانية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الأردن.
- 23) رشاد العصار. رياض الحلبي. (2009). "النقود والبنوك". دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.
- 24) رمزي زكي. (1997). "الاقتصاد السياسي للبطالة". سلسلة عالم المعرفة. يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- 25) رنان مختار (2009)، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، الجزائر: منشورات الحياة،
- 26) زكريا الدوري. يسري السامرائي (2006). "البنوك المركزية والسياسات النقدية". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان - الأردن.
- 27) زين العابدين عبد الرحيم البشير. (2016). "تحليل السلاسل الزمنية (في مجال التكرار ومجال الزمن)". دار الجنان للنشر والتوزيع. عمان.
- 28) زينب حسين عوض الله. (1994). "اقتصاديات النقود والمال". الدار الجامعية. بيروت.
- 29) زينب عوض الله. أسامة الفولي. (2003). "اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان.
- 30) سالم توفيق النجفي. (2000). "أساسيات علم الاقتصاد". الدار الدوليّة للاستثمارات الثقافية. القاهرة. مصر.
- 31) سامويلسون. نورد هاوس (2006). "علم الاقتصاد". لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- 32) سامي خليل. (1994). "نظريات الاقتصاد الكلي الحديث". مطابع الأهرام. القاهرة. مصر.
- 33) سامي خليل. 1982: التّظريّة والسياسة النقدية والماليّة. شركة كاظمة للنشر. الكويت.
- 34) سعيد سامي الحلاق. محمد محمود العجلوني. (2010). "النقود والبنوك والمصارف المركزية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 35) سهير محمد السيد حسن. (1985). "النقود والتوازن الاقتصادي". مؤسّسة شباب الجامعة للطباعة والنشر. الإسكندرية. مصر.
- 36) سهيله فريد النباتي. (2015)، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
- 37) صالح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية". دار الفجر للنشر والتوزيع. مصر.

قائمة المراجع

- 38) صالح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية – المفهوم. الأهداف. الأدوات". دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.
- 39) ضياء مجيد الموسوي. (2000). "الاقتصاد النقدي". دار الفكر. الجزائر.
- 40) ضياء مجيد الموسوي. (2002). "اقتصاديات النقود والبنوك". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر.
- 41) ضياء مجيد الموسوي. (2005). "النظرية الاقتصادية. التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 42) ضياء مجيد الموسوي. (2008). "اقتصاديات النقود والبنوك". مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر.
- 43) ضياء مجيد الموسوي. (2013). "أسس علم الاقتصاد. مذاهب. وأنظمة. ونظريات اقتصادية وأسواق". الجزء الأول. الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 44) الطاهر لطرش. (2003). "تقنيات البنوك". المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 45) عارف دليلا. (1987). "مكانة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في الاقتصاد الإسلامي". دار الحوار للنشر. دمشق. سوريا. ط1.
- 46) عامر لطفي. (2002). "النظريات الاقتصادية". دار الرضا للنشر. دمشق. سوريا.
- 47) عباس كاظم الدعبي. (2014). "السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية". الطبعة الثانية. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.
- 48) عباس كاظم جاسم الدعبي. (2010). "السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية". دار الصفاء للنشر. عمان. الأردن.
- 49) عبد الأمير سلوم. (1991). "السياسات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان". دار الأصدقاء للنشر. بيروت.
- 50) عبد الحسين جليل الغالبي. (2015). "السياسات النقدية في البنوك المركزية". الطبعة الأولى. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 51) عبد الرحمان يسري. (1998). "تطور الفكر الاقتصادي". الدار الجامعية. مصر.
- 52) عبد العزيز الخنفوسي. (2016). "العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي". الجزء الثاني. دار الايتام. الأردن.
- 53) عبد القادر خليل. (2012). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي – مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية". الجزء الأول. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 54) عبد القادر خليل. (2014). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 55) عبد اللطيف مصطفى. عبد الرحمان سانية. (2014). "دراسات في التنمية الاقتصادية". مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. <https://books.google.dz/books/about>. تاريخ الاطلاع: 2023/03/28.
- 56) عبد اللطيف مصطفى. عبد الرحمان سانية. (2014). "دراسات في التنمية الاقتصادية". ط1. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
- 57) عبد الله الطاهر واخرون. (2006). "مبادئ الاقتصاد السياسي". دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. عمان-الأردن.
- 58) عبد المجيد قدي. (2003). "مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

قائمة المراجع

- 59) عبد المجيد قدي. (2003). "مدخل الى النظرية الاقتصادية الكلية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 60) عبد المطلب عبد الحميد. (2013). "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي". الدار الجامعية. الإسكندرية.
- 61) عبد الواحد الخزامي. (1987). "الصيرفة المركزية". الطبعة الأولى. دار الطليعة. بيروت. لبنان.
- 62) علي بلبل. (2000). "مفاهيم السياسة النقدية". صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية. دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
- 63) علي بن قدور. محمد يبرير. (2018). "السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي". دار الأيتام. الأردن.
- 64) علي جدوع الشرفات (2014)، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع، العوائق، سبل النهوض"، الطبعة الأولى، عمان: دار جليس الزمان ،
- 65) عمار بزعرور. (2015). "السياسات النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر". دار قرطبة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الجزائر.
- 66) عوض فاضل الدليمي. (1990). "النقود والبنوك". دار الحكمة للنشر. العراق.
- 67) غريبي احمد. بوشريط اسامة. (2016). "تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر". مجلة الاقتصاد والتنمية. العدد 05. الموقع الالكتروني: file:///C:/Users/pc/Downloads: تاريخ الاطلاع: 2023/01/05
- 68) فليب كرم. (1998). "التحليل النقدي والتنبؤ". معهد صندوق النقد الدولي. واشنطن. الولايات المتحدة الأمريكية.
- 69) فليح حسن خلف. (2006). "التنمية والتخطيط الاقتصادي". جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. الأردن.
- 70) لعلو موسى بوخاري. (2010). "سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية". مكتبة حسن البصرية بيروت.
- 71) مايرتوماس وآخرون. ترجمة السيد أحمد عبد الخالق. (2004). "النقود والبنوك والاقتصاد". دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- 72) مايكل ابدجمان.. ترجمت محمد إبراهيم منصور. (1999). "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة". دار المريخ. الرياض. المملكة العربية السعودية .
- 73) متولي عبد القادر. (2014). "اقتصاديات النقود والبنوك". الطبعة الثانية. دار الفكر موزعون وناشرون. عمان.
- 74) مجدي الشوربجي. (2013). "اثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والاسعار في مصر". الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- 75) محمد احمد أفندي. (2012). "مبادئ الاقتصاد الكلي « الطبعة الثانية. دار الكتاب الجامي. صنعاء. <https://maktbah.net/>
- 76) محمد أحمد الأفندي (2012). "النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة". الطبعة الأولى. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
- 77) محمد احمد الافندي. (2018). "الاقتصاد النقدي والمصرفي". مركز الكتاب الأكاديمي. عمان. الأردن.

قائمة المراجع

- 78) محمد الشريف المان. (2010). "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية – القطاع النقدي". الجزء الثالث. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 79) محمد الطاهر بن عاشور. 2001: مقاصد الشريعة الإسلامية. ط2. دار النفائس. عمان. الأردن.
- 80) محمد سعيد السهموري. (2012). "اقتصاديات النقود والبنوك". الإصدار الأول. دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن.
- 81) محمد شيخي. (2012). "طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات". ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 82) محمد صالح تركي القريشي (2010)، "علم اقتصاد التنمية"، الطبعة الأولى، عمان: دار اثناء للنشر والتوزيع،
- 83) محمد صفوت قاجل. (2008). "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية". دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الإسكندرية.
- 84) محمد ضيف الله القطابري. (2011). "دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية". الطبعة الأولى. دار غيدان للنشر والتوزيع. عمان.
- 85) محمد مدحت مصطفى. سهير عبد الظاهر احمد. (1999). "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية". مكتبة الاشعاع الفنية. مصر.
- 86) محمود حسن صنوان. (2001). "اساسيات العمل المصرفي الإسلامي". دار وائل للنشر.
- 87) محمود حسين الوادي واخرون. (2010). "الاقتصاد الكلي". دار المسيرة للنشر والتوزيع. ط2. الأردن.
- 88) محمود علي الشرقاوي. (2015). "النمو الاقتصادي وتحديات الواقع". عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- 89) مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. ماي 2014. <https://andp.unescwa.org/index.php/ar/plans/1118>. ص:11.
- 90) مدحت أبو نصر. ياسين مدحت محمد. (2017). "التنمية المستدامة مفهومها-ابعادها-مؤشراتها". ط1. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة. مصر.
- 91) مروان عطوان. (1989). "التنظير النقدية". دار البعث. قسنطينة. الجزائر.
- 92) مصرف انجلترا المركزي. 2000: الإحصاءات المصرفية والنقدية. دراسات المصارف المركزية. كتيب رقم 21. بريطانيا. لندن.
- 93) مصطفى رشدي شيحة. (1985). "الاقتصاد النقدي والمصرفي" الدار الجامعية. القاهرة. مصر.
- 94) مصطفى رشيد شيحة. (1999). "التقود والمصارف والائتمان". الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية. مصر.
- 95) مكيد علي. (2011). "الاقتصاد القياسي-دروس وتمارين محلولة". ط2. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 96) منصر كريمة. (2020). "الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)". دار اليازوري. الأردن.
- 97) منهل مطر ذيب شوشر. رضوان وليد العمار. (1995). "التقود والبنوك". مؤسسه آلاء للطباعة والنشر. عمان. الأردن.
- 98) نبي هاني حسين. (2003). "اقتصاديات التقود والبنوك". دار الكندي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 99) نبي هاني حسين. (2003). "اقتصاديات التقود والبنوك". دار الكندي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

قائمة المراجع

- 100 هوشيار معروف. (2003). "تحليل الاقتصاد الكلي". ط2. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 101 هيل عجمي جميل الجنابي. رمزي يسين يسع أرسلان. (2009). "النقود والمصارف والنظرية النقدية". دار وائل للنشر. عمان. الأردن.
- 102 والتر فاندل. (1992). "السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس- جنكيز". تعريب ومراجعة عبد
- 103 وديع طوروس. (2011). "المدخل الى الاقتصاد النقدي". المؤسسة الحديثة للكتاب. الطبعة الأولى. بيروت. لبنان.
- 104 وسام ملاك. (2000). "النقود والسياسات النقدية الداخلية". دار النهل اللبناني. ط 1. بيروت. لبنان.
- اطروحات ومذكرات:

- 1 أوس فخر الدين ايوب الجوريجاتي. (2005). "أثر متغيرات نقدية ومالية في النمو الاقتصادي في بلدان نامية مختارة". أطروحة دكتوراه. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الموصل. العراق.
- 2 بختاش راضية. (2015). "مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر- خلال الفترة (1970-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. <https://dspace.univ.3>
- 3 البشير عبد الكريم. دحمان بواعلي سمير (2008). "تطورات نظريات النمو الاقتصادي". منتدى الاقتصاديين المغاربة. جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.
- 4 بشيبي وليد. (2015). "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة- حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة عنابة.
- 5 بقيق ليلي اسمهان. (2015). "الآلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية- دراسة قياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- 6 بن سعدة بلول (2020-2021). "أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2018)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي. جامعة المدية. الجزائر.
- 7 بن عبيزة دحو. (2017). "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس.
- 8 بهاء الدين طويل. (2016). "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد المالي. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- 9 بودخدخ كريم. (2015). "اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر (2001-2014)". أطروحة دكتوراه. في علوم التسيير تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر 3.
- 10 بورحلة زهرة. (2023). "دراسة دور التجارة الالكترونية في النمو الاقتصادي حالة عينة من الدول العربية". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. تخصص مالية وتجارة دولية. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم.

قائمة المراجع

- 11) بوروشة كريم (2018). "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)". أطروحة دكتوراه. في العلوم الاقتصادية. تخصص مالية دولية. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- 12) بوشمال محمد. (2020). "أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية – قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة زيان عاشور. الجلفة.
- 13) جمال بن دعاس. (2010). "التكامل الوظيفي بين السّياستين النقدية والماليّة - دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي". أطروحة الدكتوراة في العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر. باتنة.
- 14) جمعي سميرة. (2018). "محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (1970-2016)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
- 15) حاج بن زيدان. (2013). "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
- 16) حدادي عبد اللطيف. (2017). "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس.
- 17) حلام زواوية (2018)، "جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
- 18) ركراك مونية (2017-2018). "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد عالمي. جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان. الجزائر.
- 19) رواسكي خالد. (2013). "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال افريقيا والشرق الاوسط. دراسة قياسية للفترة (2001-2011)". أطروحة دكتوراه. كليّة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر-3. الجزائر.
- 20) زروخي صباح. (2017). "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- 21) زيان نورة. (2019). "أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص دراسات اقتصادية ومالية. جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 22) سعديّة حديوش. (2020). "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة الى حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومالية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة..
- 23) سمية زرار. (2014). "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.

قائمة المراجع

- (24) سهيلة امنصوران. (2014). " الفساد الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر..
- (25) شوقي جباري. (2015). " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فدراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد التنمية. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي.
- (26) صارة زعيتري (2019) . أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص دراسات اقتصادية ومالية. جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر.
- (27) صباح زروخي (2017). "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.
- (28) ضيف احمد. (2015). " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر.-
- (29) طلحة محمد. (2019). "قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف. النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان.
- (30) عادل زقير. (2015). "أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر – بسكرة.
- (31) عبد الرزاق حساني. (2002). " النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي – واقع السياسة النقدية وأفاقها في سوريا". أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد والتخطيط جامعة دمشق. سوريا.
- (32) العقون عبد الجبار. (2020). "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة.
- (33) فتيحة مزارشي. (2018). "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة-دراسة حالة الجزائر". أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف1.
- (34) كبداني سيدي أحمد. (2013). "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
- (35) لحول إبراهيم (2019-2020). أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017). أطروحة دكتوراه في اقتصاد المالية العامة. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. الجزائر.
- (36) محمد بن باحان. (2012). " الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظلّ العولمة دراسة حالة بنك الجزائر". أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر03. الجزائر.
- (37) محمد كريم قروف. (2015). "إثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تطبيقية للفترة (1999/2014)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. شعبة تحليل اقتصادي. جامعة الحاج لخضر باتنة.

قائمة المراجع

- (38) محمودي مليك. (2018). "نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف. المسيلة.
- (39) مدلس شكري. (2018). "اليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر- بسكرة.
- (40) معزي قدور. (2008). "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص تحليل اقتصادي. جامعة الجزائر..
- (41) مكي عمارية (2018)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-، الجزائر.
- (42) مليكة نجاعي. (2020). "تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط". أطروحة دكتوراه. في العلوم التجارية. تخصص بنوك ومحاسبة. جامعة محمد بوضياف. المسيلة.
- (43) نور الهدى حفصاوي. (2018). "دراسة العلاقة بين تطور نظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر 1990-2016". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة باتنة 1.
- (44) هند سعدي (2017)، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014". أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،
- (45) الوليد قسوم ميساوي. (2018). "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد تطبيقي. جامعة محمد خيضر -بسكرة.

الأوراق البحثية والمدخلات:

- (1) احمد حسين بتال. (2020). " التكامل المشترك وفق ARDL Coitegration مع التطبيق في Eviews- عرض تقديمي. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الانبار.
- (2) أمينة بن خزناني وآخرون. (2018). "النفقات الاجتماعية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية". مجلة الباحث الاقتصادي العدد الخامس..
- (3) انفال نسيب. (2019). "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر". مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الاعمال. المجلد 05. العدد 01.
- (4) بالعرق عزالدين. سعودي عبد الصمد (2021). "أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2019)". مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 14. العدد 03.
- (5) البشير عبد الكريم. دحمان بواعلي سمير(2008). "تطورات نظريات النمو الاقتصادي". منتدى الاقتصاديين المغاربة. جامعة حسيبة بن بوعليل شلف.

قائمة المراجع

- (6) بشيشي وليد. (2016). " أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014)". مجلة الاستراتيجية والتنمية. العدد 11.
- (7) بعوني ليلى. (2017). "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)". مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية". المجلد 06. العدد 02.
- (8) بقيق ليلى اسمهان وآخرون. (2015). " اختبار دور قناة سعر الصرف في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر". المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير. الحجم 02. العدد 01.
- (9) بلقاسم العباس. وشاح رزاق. (2011). "رأسمال البشري والنمو في الدول العربية". سلسلة جسر التنمية. العدد 43. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
- (10) بلهوشات محمد الأمين، طه بن الحبيب. (يومي 23-26 فيفري 2020)، " أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2018)", ملتقى دولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20) بموضوع التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة، الطبعة الأولى، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،
- (11) بلوافي محمد. (2019). "النظريات والسياسات النقدية والمالية". مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية. تخصص نقدي وبنكي. جامعة ادرار.
- (12) بن العارية حسين. عبد السلام بلبالي. (2017). " تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في فائض السيولة النقدية – حالة الجزائر- خلال الفترة (2000-2014)". مجلة اقتصاديات المال والاعمال. المجلد 01. العدد 04.
- (13) بن سعدة عبد الحليم وآخرون. (2021). "دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي باعتماد - PANAL DATA ANALYSIS في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط "MENA" خلال الفترة: 1980 – 2018". مجلة السياسات العالمية. المجلد 5. العدد 3.
- (14) بن سماعيلين مراد. رحمانى سمير. (2021). " دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر 2000-2019". مجلة أفاق للبحوث والدراسات. المجلد:04. العدد:01.
- a بن عزة إكرام. (2019). "إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو". مجلة السياسة والاقتصاد. ملحق العدد الأول. اصدار خاص..
- (15) بن عزة إكرام. بلدغم فتحي (2018). "تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017". مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال. المجلد 02. العدد 07.
- (16) بن مريم محمد. (2018). " دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016". المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد 10. العدد 02.
- (17) بوسيلة محمد نشيد. (2020). " فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2018)". مجلة دراسات وابحاث. المجلد 12. العدد 4.
- (18) بوضياف ياسين. (2016). "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية ". مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. المجلد 03. العدد 02.
- (19) بوعشة مبارك. (2013). " الاقتصاد الجزائري – من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية. مقارنة نقدية" أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل

قائمة المراجع

- والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004. الجزء الثاني. 12/11 مارس 2013. دار الهدى للنشر. ميله – الجزائر.
- (20) تيتوش سهيلة. (2018). " مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (1990-2016)". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد الاقتصادي. عدد خاص.
- (21) ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد (2017)، "أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015)", مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02،
- (22) جلول ياسين بن الحاج. عابد شريط. (2016). "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري". مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 4. العدد 4.
- (23) جليط الطاهر. (2017). "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر". مجلة أوراق اقتصادية. العدد 01.
- (24) جميلة بغداوي واخرون. (2022). " استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر – مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات- للفترة (2001-2019)". مجلة اقتصاد والمالية. المجلد 08. العدد 01.
- (25) جهاد صبحي القطيط. (2020). " أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018)". مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 16. العدد 24.
- (26) جوزيف نعمة موسى (2020). "أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية في سورية". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد 07. العدد 01.
- (27) حاج سليمان ربيعة ومناقر نورالدين. (2020). " نموذج قياسية لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)". les cahiers du mecas. المجلد 16. العدد 2.
- (28) حسين علي العمر. (2009). "قنوات تأثير السياسة النقدية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 6 العدد 3. الشارقة. الإمارات العربية المتحدة.
- (29) حمداني معمر. بناي مصطفى. (2021). " السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02..
- (30) حمزة رملي. (2019). "التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الامر بالتسيير الكمي)". مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المجلد 04. العدد 01.
- (31) حنان تلمساني و نريمان حلايلي. (2016). " ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية (حالة الجزائر)". مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت. المجلد 03. العدد 02.
- (32) حيدر طالب موسى واخرون. (2020). " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017)". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 26. العدد 119..
- (33) خمخام عطية. ضامن مسعود (2020). "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول". مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 14. العدد 03. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134064>
- (34) خمخام عطية. ضامن مسعود. (2020). "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الواقع والمأمول". مجلة دراسات اقتصادية. المجلد 18. العدد 3.
- (35) رايس فضيل. (2013). " تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)". مجلة البحوث الاقتصادية العربية. العدد 21.

قائمة المراجع

- 36) رشام كهيبة. جميل احمد. (2019). "فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي. دراسة تحليلية". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 5. العدد 1.
- 37) رميسة كلاش واخرون. (2020). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 11. العدد 1.
- 38) زيتوني هوارية. مكيد علي. (2018). «التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية». مجلة المعيار. المجلد 09. العدد 02.
- 39) ساطور رشيد. (2013). "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط". مجلة التراث. العدد العاشر. جامعة الجلفة.
- 40) سعد مقص. لعلا رضاني. (2020). "تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر". مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد 06. العدد 01.
- 41) شرفاوي عائشة. وهابي كلثوم. (2019). "فعالية السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017". مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية. المجلد 01. العدد 01.
- 42) شلغوم عميروش. (2017). "فعالية انتقال اثار السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)". مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 01.
- 43) صباح زروخي. (2017)، "محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1993-2015)", مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01،
- 44) عامر برحو عائشة. بن لباد محمد. (2022). "أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2019". مجلة دفاتر بوادكس. المجلد 11. العدد 01.
- 45) عبد الحليم بن سعدة واخرون. (2021). "دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1980-2018". مجلة السياسة العالمية. المجلد 5. العدد 3.
- 46) عدناني خولة. واخرون. (2019). "أثر تقلبات سعر النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي. دراسة حالة الجزائر وقطر". مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 05. العدد 02.
- 47) علام أسماء. علام فاطمة. (2020). "واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017". مجلة التمكين الاجتماعي. المجلد: 02. العدد: 03.
- 48) على مكيد. عماد معوشي. (2013). "قياس أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. العدد 13.
- 49) علي توفيق الصادق وآخرون. (1996). "السياسة النقدية في الدول العربية". صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية. سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل. منعقدة من 04 إلى 09 أيار. العدد الثاني. طبع مؤسّسة اكسبرس للطباعة. أبو ظبي. الإمارات العربيّة المتحدة.
- 50) علي ذهب. (2017). "اليات انتقال أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي". مجلة البحوث والدراسات. العدد 24.
- 51) غميمة مصطفى. حميداتو محمد الناصر. (2019). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي للجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2017)". مجلة المالية والأسواق. المجلد: 05. العدد: 10.

قائمة المراجع

- (52) غيدة فلة. غيدة فوزية (2018). "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2014)". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. المجلد 02. العدد 03.
- (53) فتيحة بن علي. صالح تومي. (2020). "تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)". مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 16. العدد 22.
- (54) فشار جميلة. (2016). "البنك المركزي". مجلة افاق للعلوم. الحجم 01. العدد: 03.
- (55) فطيمة بزعي. زكية بن زروق (2017). "تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي". مجلة الاقتصاد الصناعي. المجلد 07. العدد 02.
- (56) فقير كمال. يوسفات علي. (2020). "أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي" دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018". مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية. المجلد 04. العدد 02.
- (57) قشام إسماعيل. عباس خديجة. (2021). "دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)". مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك). المجلد: 11. العدد: 02.
- (58) مراس محمد. (2015). "دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR". مجلة البشائر الاقتصادية. العدد الثاني.
- (59) مسعودي زكرياء. (2013). "سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001. أبحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004". الجزء الثاني. جامع سطيف 1. يومي 11 و 12 مارس سنة 2013. دار الهدى للنشر والتوزيع. ميله. الجزائر..
- (60) معمري ليلي. يحيوي سمير. (2020). "أثر استقلالية البنك المركزي على التوازن الاقتصادي في الجزائر". مجلة المالية والأسواق. المجلد 07. العدد 02.
- (61) مكيد علي وملواح فضيلة. (2020). "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)". مجلة الاقتصاد والاحصاء المطبق. المجلد 17. العدد 2.
- (62) نادية العقون. (2015). "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2011)". حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 13. ديسمبر 2015.
- (63) ناصر بوجلal وبرحومة سارة. (2019). "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية". مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات. المجلد: 04. العدد: 06.
- (64) هدى بن محمد. (2020). "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)". مجلة كلية السياسة والاقتصاد. العدد 5.
- (65) وهيبة حلبي واخرون. (2022). "فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 دراسة قياسية". مجلة ايليزا للبحوث والدراسات. المجلد 07. العدد 01.

المحاضرات والمطبوعات:

قائمة المراجع

تاج الدين ابراهيم حامد. محمد عثمان احمد محمد خير. (2009). "البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان". منشورات بنك السودان. السودان.

دحماني محمد ادريوش (2012-2013). سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي: دليل الاستخدام مع أمثلة محلولة بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية الجاهزة. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة جيلالي لياابس- سيدي بلعباس-. الجزائر.

تقارير:

- (1) بنك الجزائر. (2008). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- (2) بنك الجزائر. (2012). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- (3) بنك الجزائر. (2016). "التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
- (4) بيانات مقدمة من طرف وزارة السكن. العمران والمدينة. 01 جويلية 2021.
- (5) بيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. 25 جويلية 2021.

قوانين:

- (1) الجريدة الرسمية رقم 55 المؤرخة في 26 يوليو 2005.
- (2) الجريدة الرسمية رقم:41. المؤرخة في 29 جويلية 2015. المرسوم التنفيذي رقم: 15-205 المؤرخ في: 27 جويلية 2015. الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302. المعنون "بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية والمسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي". H.2019-2015.
- (3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مصالح الوزير الأول. «ملحق بيان السياسة العامة 2010". اكتوبر 2010.
- (4) الديوان الوطني للإحصائيات. الحسابات الوطنية الثلاثية. الثلاثي الأول لسنة 2021. منشور رقم: 932.
- (5) قانون المالية لسنة:2015-2016. قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014. قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015.
- (6) القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض. الصادر في الجريدة الرسمية رقم 16. المؤرخة في 18 افريل 1990.
- (7) القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض. المادة 71. 1990.
- (8) القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد والقرض. المادة 78. 1990.
- (9) المادة 93 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 افريل 1990.

Livres:

- 1) A.P. Thirlwall (2002), The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations, Edward Elgar Publishing: Cheltenham,UK and Northampton,MA,USA .
- 2) Aghion-Howitt, march 1992: A model of growth through creative destruction, Econometrica
- 3) Bosserelle.E," Croissance Et Fluctuation» , Edition Dalloz, Paris, 1994,
- 4) boursier et économie DER PUTTEN R. V. Et VERGNAUD E. «Fluctuations du marché 10- réelle». Conjoncture (Février 2001).
- 5) Brain Snowdon, (1997)"La pensée économique modern". Edi science international.paris, France.
- 6) Damodar Gujarati,(2011). » Econometri by example, TST » edition, Palgrave macmillan
- 7) David de la croix. Thomas Baudin (2015) . "La Croissance économique". Discussion paper. Institut de Recherches économiques et Sociales de L'Université catholique de Louvain. le:2022/06/09 .
- 8) Debraj Ray. (1998). "Development Economics". Princeton Univercity Press. New Jersey.
- 9) Dfuller-Augmented Dickey-fuller unit-root test, Web site:
<https://www.stata.com/manuals13/tsdfuller.pdf>, Accessed on: 01-06-2023
- 10) Engle, R. F. And Granger, C. W. J., (1987). « Co-integration and error-correction: Representation, estimation and testing », Econometrica 55,
- 11) Fabienne Rosenwald. (1999)." Impact des contraintes financières dans la décision d'investissement". Série des documents de travail de la Direction des Etudes et Synthèses Économiques.
- 12) Frederik Mishkin et Christian bordes, (2008). "monnaie banque et marchés financières". 8em édition. Nouveau horizons. [Http://photos.state.gov/libraries/ars-paris/192452/pdfs/nhcatalog2013.pdf](http://photos.state.gov/libraries/ars-paris/192452/pdfs/nhcatalog2013.pdf).
- 13) George Bresson, Alain Pirotte, Econométrie des séries temporelles, 1ere édition, Presses Universitaire deFrance, 1995, Paris ,
- 14) Gregory Mankiw. (2003). « Macroéconomie ». 3eme Edition De Boeck. Belgique .
- 15) Grossman. G.M and Heplman,E.)1991.("Quality ladders in the theory of Growth." review of economic studies.58 .
- 16) Harry Landreth, David C. Colander (2012), "History of Economic Thought", Fourth Edition, Houghton Mifflin Company,

قائمة المراجع

- 17) J. Johnston, J. Dinardo : Econometric Methods, 4th edition, mcgraw-Hill, New York, 1997,
- 18) M.L. Jhingan (2016) . « The Economics of Development and Planning ». 40th Edition. Vrinda Punlication (P). LTD.
- 19) Mcvaish. (2000). " Monetary theory". 15th edition, Vikas Publishing house. New Delhi.
- 20) Michael P. Todaro, Stephen C. Smith (2012), "Economic Development «, Eleventh Edition, United States of America: Library of Congress
- 21) Michael P. Todaro. Stephen C. Smith (2012). "Economic Development". Eleventh Edition. United States of America: Library of Congress.
- 22) Michel DEVOLY, 1998: "Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)", 2ème édition, Armand Coline, Paris, France,
- 23) Régis Bénichi. Marc Nouschi. (1990). " La croissance aux dix-neuvième et vingtième siècles". 2ème édition. Édition Marketing. Paris. France.
- 24) Régis bourbonnis(2003), Econometrie, 5ème édition, Dunod, Paris.
- 25) Régis Bourbonnis, Michel Terraza (2004), Analyse Des Séries Temporelles, Dunod, Paris,.
- 26) Robert Edward Mitchell (2014), " A Concise History of Economist's Assumptions About Markets From Adam Smith to Joseph Schumpeter ". United States of America: Library of Congress,
- 27) Robert J. Barro; Xavier Sala-i-Martin(2003), Economic growth, second Edition, United States of America: Library of Congress,
- 28) Robert Solow, (2000), "Growth Theory; An Exposition , 2nd edition (New York: Oxford University Press BARRO R.J. I SALA et X. Martin. Traduit par Fabrice Mazrolle. (1996). "La croissance Economique". Ediscience international. Paris, France.
- 29) Roumanie, Décembre 2012
- 30) Stanley Fischer Et Autres. (2002). « Macroéconomie ». 2ème Edition. Edition Dunod. Paris
- 31) States: An ARDL Bounds Testing Approach, Journal of Business & Economic Policy, center for promoting Ideas, USA ,
- 32) X. Ragot, 2006: "La théorie de la croissance économique du long terme", ENSAE, France.
- 33) The Transmission of Monetary Policy in Emerging Market Economies (1998). Bank for International Settlements. Monetary and Economic Department. Policy papers no.3 .
- 34) Ulrich KOHLI, (1999). « Analyse macroéconomie », De Boeck, Bruxelles Belgique ,

Articles :

Ahmed zubaidi baharumshah and al, »The Stability of money demand in China- Evidence from ARDL model ELSEVIER Economic systems N33.2009.P.234. Journal, homepage :
W.W.W.elsevier.com/locatr/ecosys.

- 1) Arnaud. Mayeur. (2005). "Traite de macro choix collectifs et raison d'état". PUF. France.
- 2) Artus. Patrick and Kaabi. Moncef. Janvier-Mai (1993). "Dépenses Publiques. Progrès techniques. Et croissance. «Vol 44.
- 3) Autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Volume 38, Issue 2, 2014, <https://www.researchgate.net/publication/260029231>
- 4) Autume, Antoine, septembrep 1982: Les nouvelles théories de la croissance, Revue économique,
- 5) Barro. R, 2000: Les facteurs de la croissance Economique, une analyse transversale par Pays, Economica, <https://www.eyrolles.com/Entreprise/Livre/les-facteurs-de-la-croissance-9782717839777/>. Date de consultation :23/09/2022
- 6) Bernanke B and M. Getler, 1995: inside the black box, the credit channel of monetary policy transmission, journal of economic perspectives,
- 7) Bernanke. B.S. and A.Blinder.(1988.) "Credit money and aggregate demand". American Economic Review 78.USA.
- 8) CHICK. Victoria .(1997)." The theory of monetary policy". Back well publishers.
- 9) CLERC L. Et PFISTER C. «Les facteurs financiers dans la transmission de la politique 214onétaire». Bulletin de la banque de France. No.108 (Décembre 2002).
- 10) D'Etudes Economiques, Volume 3(17), N°: 1/2012, Les Annales de l'Université Valahia de Targoviste,
- 11) Divid.N. Weil, Fiscal Policy, in the concise Encyclopedia of Economics, a variable
- 12) Edouard Poulain, "le capital humain d'une conception substantielle à un modèle représentationnel", revue économique, vol52, N°1, janvier 2001, <https://www.memoireonline.com/09/10/3893>
- 13) Elhanan Heplman . (2004). "The Mystery of Economic Growth". Harvard University press. London. Englend -25.
- 14) Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko (2016), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol

- 05, No 04 , Web site: http://www.sciencpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf , Accessed on: 21-11-2021,
- 15) En Algérie et Son Impact Sur La Croissance Economique Période (1999/2012), Revue Valaque
- 16) Fabre. A. (2001). "Education, croissance et convergence: Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées". Revue économie politique. N° 111- Sept/Oct.
[Https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-.htm](https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-.htm).
- 17) Hatice Pehlivan JENKINS and Salih Turan KATIRCIOGLU, The Bounds Test Approach for Cointegration and Causality between Financial Development, International Trade and Economic Growth: The Case of Cyprus, Journal Applied Economics, Routledge, volume 42, issue 13, 2010,
- 18) Hung-Ming Wu, The Impact of Energy Consumption and Financial Development on Economic Growth in the United
- 19) Instruction Banque d'Algérie, no 04-05 de juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.
- 20) J.FRANKEL, D.ROMER, (1999)," Does Trade Cause Growth?" American Economic Review, Vol 89, <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.89.3.379> ,, date de consultation: 10/08/2022.
- 21) Jean Arrons. (1999.) "les théories de la croissance" . Édition du seuil. Paris. France.
- 22) Jeannine Bailliu & John Murray. (2003). "Exchange Rate Regimes in Emerging Markets». Bank of Canada Review, Bank of Canada, vol. 2002(Winter), [https://ideas.repec.org/a/bca/bcarev/..](https://ideas.repec.org/a/bca/bcarev/)
- 23) Johansen, S. (1988). « Statistical Analysis of Cointegration Vectors », Journal of economic Dynamics and Control 12(3)
- 24) Johansen.S, Juselius.K(1990) «MAXIMUM LIKELIHOOD ESTIMATION AND INFERENCE ON COINTEGRATION- WITH APPLICATIONS TO THE DEMAND FOR MONEY » OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS,N° 52,Vol 2
- 25) John Taylor. (1995)." The monetary transmission mechanism". An empirical framework. Journal of economic perspective. Vol. 9 no.4.
[Http://web.stanford.edu/~johntayl/Onlinepaperscombinedbyyear/1995/The_Monetary_Transmission_Mechanism_An_Empirical_Framework.pdf](http://web.stanford.edu/~johntayl/Onlinepaperscombinedbyyear/1995/The_Monetary_Transmission_Mechanism_An_Empirical_Framework.pdf).
- 26) Klemperer. (1987). "The Competitiveness of Markets with Switching Costs". Journal Economics. RAND. Vol. 18. [Http://www.nuff.ox.ac.uk/users/klemperer/competitiveness.pdf](http://www.nuff.ox.ac.uk/users/klemperer/competitiveness.pdf) .
- 27) M.BEANEY, (1996)," Macroeconomic stability, investment and growth in developing countries", Journal of Development Economics, Vol 48, USA, site électronique:

- <https://econpapers.repec.org/repec:eee:deveco:v:48:y:1996:i:2;date de consultation: 10/08/2022>.
- 28) Mishkin.F.(1995). "Symposium on the monetary transmission mechanism." Journal of Economic Perspectives. Vol. 9.<https://notendur.hi.is/ajonsson/.../mishkinx1.pdf> .
- 29) Mohamed tlili Hamid. Rami Abdelatif. (2009) "éléments de croissance économique" .cours avec exercices, questions de réflexion et qcm corrigés. Dépôt légal.Tunisie.
- 30) Mohammed Karim Guerrouf, Mohammed El Taher Saoudi, l'orientation De Politique Economique
- 31) Mounir BELLOUMI, The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of
- 32) N. GREGORY MANKIW et autre. (1992). "A CONTRIBUTION TO THE EMPIRICS OF ECONOMIC GROWTH". Quarterly Journal of Economics. N° 107.
https://eml.berkeley.edu/~dromer/papers/MRW_QJE1992.pdf. Date de consultation :22/08/2022.
- 33) Najeeb Masoud (2014), "A contribution to the theory of economic growth: and New", journal of Economics and International Finance, vol 06, N° 03,
- 34) Ne. Thi. Somashekar, "Development and Environmental Economics ", New Age International (P) limited Publishers, New Delhi, 2003,
- 35) Neri Salvadori (2013), "The Theory of Economic Growth : à Classical Perspective", Italy,
- 36) Organization for Economic Co-operation and Development. (2003). "The sources of Economic Growth in OCDE countries". <https://doi.org/10.1787/9789264199460-en>. Date de consultation :29/08/2022.
- 37) Parienty.A, Progrès technique, (2004)" flexibilité et croissance", Revue Alternatives économiques N° 221-Janvier, <https://www.alternatives-economiques.fr/progres-technique-flexibilite-croissance/00028118>.
- 38) Patate Jean pierre. (1987). "Monnaie Intuition Financiers et Politique Monétaire". Economica, France.
- 39) Pesaran, M. H. Y. Shin, and R.J. Smith (2001) " Bounds testing approaches to the analysis of level relationship". Journal of Applied Econometrics , Vol 16, No 3.
<https://doi.org/10.1002/jae.616>
- 40) Philippe aghion, petre howite, 2000: Théorie de la croissance endogène, traduit, par Fabrice Mazerolle, Paris, France .

قائمة المراجع

- 41) R.Barro & Sala Martin, (1995),"Economic Growth", Mc Graw-Hill Advanced Series in Economics, New York.<http://piketty.pse.ens.fr/files/barrosalaimartin2004chap1-2.pdf>,date de consultation: 10/08/2022.
- 42) R.BARRO, (2000), "Les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays", Economic, Paris- France, <http://www.worldcat.org/oclc/43579766>, , date de consultation : 10/08/2022.
- 43) Rajarathinam.A, Subha, S.S (2021), The Interaction Between Area and Production of Food Grain Crops in India: An Empirical Evidence from ARDL Bounds Test Cointegration, Research Square, Web site: https://assets.researchsquare.com/files/rs-640183/v1_covered.pdf?C=1631871274 , Accessed on: 21-11-2021,
- 44) Rajhi. Et Villieu, (1993). " Accélération Monétaire et Croissance Endogène". Revue Economie émergent N°44-2. https://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1993_num_44_2_409450. Date de consultation :22/09/2022.
- 45) Repullo, R. And J. Suarez, (2000). "Entrepreneurial moral hazard and bank monitoring, a model of the credit channel". European Economic Review. Http://econpapers.repec.org/article/eeeeecrev/v_3a44_3ay_3a2000_3ai_3a10_3ap_3a1931-1950.htm .
- 46) Zakane Ahmed. (2005). "Dépenses publiques productives et dynamique de croissance :approches théoriques et empiriques appliquée au cas de l'Algérie." Séminaire Internationale Sur La Problématique De La Croissance Au Pays du MENA . 14/15 novembre, Université d'alger. Algerie.

Sites Web:

- 1) Banque d'Algérie(2017).Rapport de la banque, https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fma17_13092021.pdf. Consulté le 15.2.2022.
- 2) <Http://repository.cmu.edu/cgi/viewcontent.cgi?Article=1906&context=tepper>
- 3) <Http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal Policy .htm>
- 4) <Https://www.aeaweb.org/articles.php?Doi=10.1257/jep.9.4.27>
- 5) World Bank : a public expéditeur review, report N° 36270, <https://openknowledge.worldbank.org/>. P05.

قائمة الملحق

الملحق رقم 01: متغيرات الدراسة

	A	B	C	D	E	F
1		pib	inf	m2	ex	
2	2000	96577871098	0,33916319	37,829734	75,2597917	
3	2001	99475207231	4,22598835	56,8489398	77,2150208	
4	2002	1,05046E+11	1,41830192	62,7242678	79,6819	
5	2003	1,12609E+11	4,26895396	62,819064	77,394975	
6	2004	1,17451E+11	3,9618003	59,2653125	72,06065	
7	2005	1,24381E+11	1,38244657	53,8276933	73,2763083	
8	2006	1,26495E+11	2,31149919	57,2839324	72,6466167	
9	2007	1,30796E+11	3,67899575	64,0936465	69,2924	
10	2008	1,33935E+11	4,85859063	62,9858394	64,5828	
11	2009	1,36078E+11	5,73706036	73,1608716	72,6474167	
12	2010	1,40977E+11	3,91106196	69,0546987	74,3859833	
13	2011	1,45065E+11	4,52421151	68,0616009	72,9378833	
14	2012	1,49998E+11	8,89145091	67,9543982	77,5359667	
15	2013	1,54198E+11	3,25423911	71,7297314	79,3684	
16	2014	1,60057E+11	2,91692692	79,3094817	80,5790167	
17	2015	1,65979E+11	4,78444701	82,0007036	100,691433	
18	2016	1,71291E+11	6,3976948	78,8843696	109,443067	
19	2017	1,73517E+11	5,59111591	79,3286476	110,973017	
20	2018	1,75426E+11	4,2699902	81,3439685	116,593792	
21	2019	1,7718E+11	2,95176821	80,8226049	119,353558	
22	2020	1,78144E+11	2,41513094	96,0837604	126,7768	
23	2021	1,79614E+11	7,22606307	97,178195	135,064058	
24						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة مواقع.

الملحق رقم 02: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.919627	0.9937
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.048255	0.9143
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.998446	0.9858
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.147186	0.0033
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.317995	0.0143
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.534045	0.0178
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.895235	0.3263
Test critical values: 1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.881774	0.1881
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.724987	0.8619
Test critical values: 1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.010561	0.0004
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.591556	0.0105
Test critical values: 1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.989514	0.0072
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.096906	0.9555
Test critical values: 1% level	-3.886751	
5% level	-3.052169	
10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.251131	0.0005
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.237382	0.9999
Test critical values: 1% level	-2.708094	
5% level	-1.962813	
10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.000357	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.000618	0.2843
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.332048	0.8507
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.687373	0.9997
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.725617	0.0091
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.469051	0.0106
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.898672	0.0083
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

الملحق رقم 03: إختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	38.44718	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

الملحق رقم 04: الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.404229	Prob. F(2,12)	0.1324
Obs*R-squared	6.007548	Prob. Chi-Square(2)	0.0496

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.643595	Prob. F(6,14)	0.6946
Obs*R-squared	4.540083	Prob. Chi-Square(6)	0.6040
Scaled explained SS	1.533825	Prob. Chi-Square(6)	0.9572

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.516193	Prob. F(1,18)	0.4817
Obs*R-squared	0.557558	Prob. Chi-Square(1)	0.4552

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.811491	Prob. F(6,14)	0.5781
Obs*R-squared	5.418844	Prob. Chi-Square(6)	0.4913
Scaled explained SS	2.858364	Prob. Chi-Square(6)	0.8264

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج eviews10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2022، وقد اعتمدنا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة على المدى القصير والطويل، حيث تم المعروض النقدي ومعدلات التضخم وسعر الصرف كممثلين للسياسة النقدية، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة الى ان للسياسة النقدية اثر إيجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولكن بمنح استقلالية تامة للبنك المركزي في قيادة السياسة النقدية يصبح هذا الأثر أكثر فعالية، مع تعزيز اليات التنسيق و خلق التكامل بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق تنوع الاقتصاد الوطني، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي الإيجابي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الجزائر.

Abstract :

This study aims to determine the impact of monetary policy on economic growth in Algeria for the period 2000-2022. We have relied on the autoregressive distributed lag (ARDL) model to estimate the relationship in the short and long term, where the money supply, inflation rates, and exchange rate were represented as representatives of monetary policy, and the output... Real GDP as representatives of economic growth. The study concluded that monetary policy has a relatively weak positive impact on economic growth in Algeria, but by granting complete independence to the central bank in leading monetary policy, this impact becomes more effective, while strengthening coordination mechanisms and creating integration between monetary and financial policies. To achieve diversification of the national economy and exploit available resources to achieve positive economic growth.

Key words : Monetary policy, Economic growth, ARDL model, Algeria.